تشدد العقوبات الجزائية المفروضة على جرائم الاغتصاب وهتك العرض، على نحو يحقق الردع العام لكل من يقوم عليها.

وثيقة حقوق المرأة باب الحقوق الجنائية رقم ٥

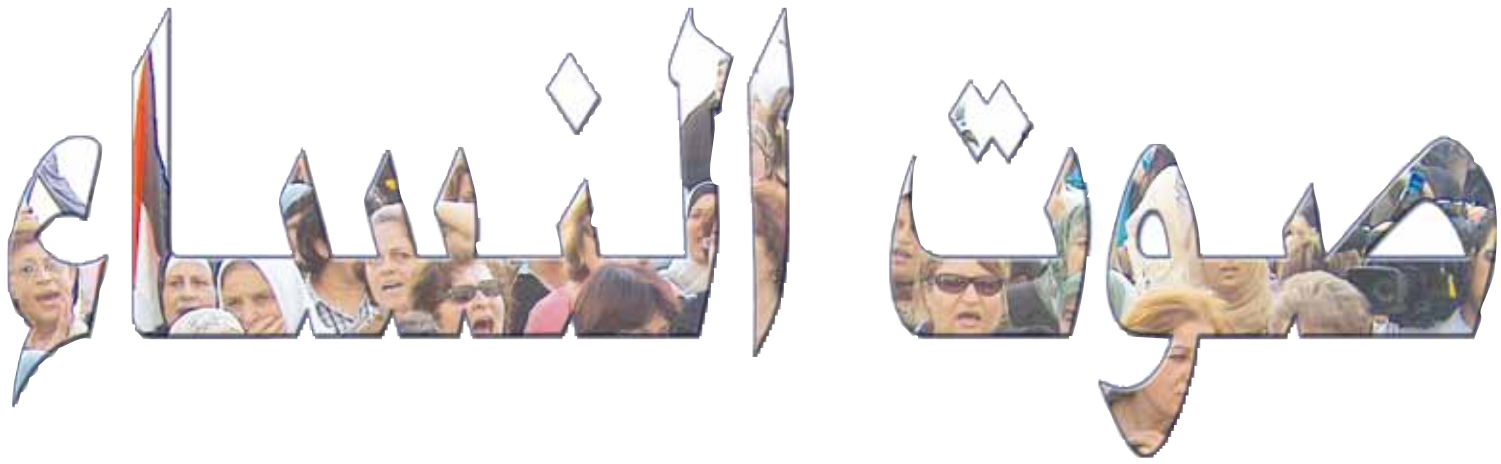

19 Augest NO 322
١٩ آب العدد ٣٢٢

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع

2010

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

الشباب الفلسطيني قوة كامنة تحيطها التحديات

صوتنا

فئة الشباب هي الأكثر تضرراً

رغم أن البطالة هي مشكلة عامة في المجتمع الفلسطيني، إلا أن فئة الشباب والفتيات خاصة، هي الأكثر معاناة منها. فقد أظهرت النتائج التي وزعها جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، أن أعلى معدل بطالة في الربع الثاني للعام ٢٠١٠، كانت بين الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة، وهي ترتفع بين الإناث لتصل إلى ٥١,٧٪، مقابل ٣٦,٢٪ للذكور، يليها الفئة العمرية ٢٩- ٢٥سنة، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث ٤١,٥٪ مقابل ٢٥,٥٪ بين الذكور.

أما لماذا تواجه الفتيات مشكلة أكبر من الشباب في التوظيف، فهذا عائد إلى عدة عوامل، منها تفضيل أرباب العمل في القطاع الخاص للذكور على الإناث، بسبب وضع المرأة الخاص، وهن أول من يفصل في حال التقليص في عدد الموظفين، ومنها عوامل إجتماعية تتعلق بالنظرة للمرأة ودورها.

النتائج تشير أيضاً إلى علاقة غير متوقعة بين التعليم والبطالة، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث اللواتي أنهين ١٣ سنة دراسية فأكثر ٣٥,٣٪، وهذ النسبة عالية إذا ما قورنت بنسبة البطالة بين الإناث، اللواتي لم ينهين أي سنة دراسية، والتي بلغت ١,٥٪ فقط. وهذا مؤشر خطير لعدم ارتباط التعليم بسوق العمل خاصة للفتيات. وللمقارنة، فقد بلغت نسبة البطالة لدى الذكور الذين أنهوا ١٣ سنة دراسية ١٤,١٪، وللذين أنهوا ١-٦ سنوات دراسية ترتفع إلى ٢٨,٤٪، وهذه نسبة لا يستهان بها، وعلى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الإلتفات لنسبة البطالة في هذه المرحلة للذكور، من أجل إعادة تأهيلهم، وتمكينهم بمهارات مناسبة لسوق العمل.

الأرقام تشير أيضاً إلى فجوات مناطقية، حيث ترتفع نسبة البطالة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، خاصة في منطقتي دير البلح وخان يونس، والتي هي بين الفئة ٢٠ -٢٤ عاماً. وإذا كان الشباب هم أمل المستقبل، فإن الوضع يبدو قاتماً، إلا إذا كان هناك تدخل سريع على الصعيد الحكومي وغير الحكومي، من أجل أن تولى هذه الفئة العمرية الأهمية التي تستحقها. وهنا نتساءل، إلى أي مدى تأخذ الخطط القطاعية وعبر القطاعية قضايا هذه الفئة بالإعتبار، ومتى توضع هذه الخطط موضع التنفيذ.

بحاجة إلى إعادة النظر بتخصصات التعليم الثانوي والجامعي، وملاءمته لسوق العمل. بحاجة إلى فتح أبواب التخصصات أمام الفتيات، وعدم حصرهن في المجالات المرتبطة بدورهن الإنجابي كقطاع التعليم، والمهن التقليدية الذي أصبح مكتفياً بما لديه. بحاجة إلى نظرة مبدعة تنظر لما هو قائم بعين ناقدة، وبصيرة مفتوحة لما هو مفيد وجديد لدعم هذه الفئة، وإعادة ثقتها بالمستقبل.

طاقم شؤون المرأة

إضاءات

في لقاء عقده طاقم شؤون المرأة

الشباب الفلسطيني قضايا عديدة فهل من حلول؟

رام الله -لبنى الأشقر

بطالة، وضع اقتصادي في تراجع، عدم القدرة على دفع الأقساط، مشاكل السكن، إحباط وغياب للأمل، هذا هو حال الشباب الفلسطيني بين شقي الوطن المنقسم.

واقع سلط طاقم شؤون المرأة الضوء عليه، عبر لقاء جمع رام الله وغزة عبر الفيديو كونفرانس، لقاء كان جمهوره الشباب، ليصبح في النهاية جلسة تفريغ نفسي لهؤلاء الشباب، الذين أعياهم الانقسام وأفقدهم الأمل.

بدر زماعرة، مدير مؤسسة شارك، أشار في عرضه لدراسة أجرتها المؤسسة حول الشباب في عام ٢٠٠٩، أن المستقبل يقرع الباب حول الشباب، وأن الشباب هم من يقفون دائماً في الصف الأول، وتساءل زماعرة حول القيادات السياسية التي بدأت شباباً، فلماذا توقفت هذه المرحلة ولا نرى وجوها شابة في القيادات؟ مؤكداً ان الدراسة أثبتت أن ٥٢٪ من الشباب لديهم خيبة أمل وبؤس وإحباط من الأحزاب السياسية.

وتطرق زماعرة للقضية الإقتصادية ومشكلة التخصصات الجامعية، حيث أشار إلى غياب التخطيط لما يتطلبه السوق من تخصصات، وأن ٣٢،٦٪ من خريجي قطاع القانون من الجامعات تعاني من البطالة، وأن الجامعات لا تعتمد معياراً للتخصص سوى المعدل، وهذا يشكل واقعاً مزرياً.

وأضاف زماعرة إلى أن هناك فائضاً وبطالة من طلاب حملة الدبلوم، وفي نفس الوقت هناك حاجة لنفس التخصصات في البكالوريس، منوهاً أن السوق بحاجة لأربعة أضعاف تخصص (مساعد مساح) على سبيل المثال، وأن سوق الإنتاج الفلسطيني بحاجة لعشرة أضعاف ما فيه من العمال، مشيراً للنظرة الدونية بين الأهل والطلبة لدراسة التخصصات المهنية، على الرغم من حاجة السوق إليه بكثرة.

بسمة البطاط منسقة في طاقم شؤون المرأة ادارت اللقاء في رام الله وأسماء الغول أدارت اللقاء في غزة، وأشارت إلى أن الشباب في غزة، يعيشون واقعاً في غزة، مؤكدة أنهم مستهدفون ويتم استغلالهم في ظل واقع لا يجدون فيه الأمل بمستقبل يضمن لهم حياة آمنه.

وعبرت الغول عن حزنها في موضوع الأمن والأمان، الذي لا يشعر به الشباب في غزة، مشيرة إلى جملة الإحباطات التي يعانيها الشباب هناك، والتي تقودهم إلى التفكير بالهجرة أو الإنتحار، حيث أشارت إلى أن هناك حالات انتحار بين شباب غزة، فهناك شاب ألقى نفسه من برج الأندلس، وفتاه تبلغ ١٧ عاماً من خانيونس، ألقت نفسها على أسلاك الضغط العالي، وطرحت عدة أسئلة لماذا الإحباط ولماذا يتأخر الطلبة بالذهاب لمدارسهم في منتصف الدوام، بعد الإنتهاء من العمل في الأنفاق والحصول على دولارات معدودة.

الحضور في كل من غزة والضفة، ناقش عدداً من المشاكل التي يعاني منها الشباب خاصة مشاكل العنوسة، والانقسام الفكري والسياسي بين الضفة غزة، والإستلاب الحضاري، مؤكدين أن الثقافة لدى الشباب مفقودة في ظل غياب ثقافة هذا الجيل الشاب حول فلسطين وقضيتها. فيما طرح بعض الحضور مشكلة غياب رقابة الحكومة على الجامعات الفلسطسنية، فمؤخراً تم انشاء ٦ جامعات في غزة دون وجود رقابة حكومية عليها.

وهناك من الشباب من حمل حكومة غزة ورام الله والمؤسسات الاجتماعية مشاكلهم، خاصة أن الشباب شريحة لا تجد الاهتمام، مضيفين أن هناك الكثير منهم ينخرطون في التنظيميات من أجل لقمة العيش، وخاصة أن هناك من يحاول ترسيخ الحزبية في عقولهم.

وركز معظم الحضور على مشكلة أسلوب التعليم في الجامعات وغلاء المهور والسكن، وإنهم يواجهون صعوبة في اتخاذ القرار، مع وجود ضعف الإرشاد المجتمعي والمؤسسي.

مديرة طاقم شؤون المرأة روز شوملي، أشارت إلى دراسة أجراها الطاقم خاصة بالشباب، كان من أهم ما لوحظ فيها أن حلم الشاب بالتنقل من وإلى غزة هو الهدف الوحيد لهم، وأن الحلم الكبير أصبح صغيراً على مستوى الواقع الموجود، وتؤكد الشوملي على أهمية تجسيد أحلامنا الفكرية، خاصة أن إسرائيل تمارس كل ما بوسعها لتصغير الأحلام.

ونوهت شوملي إلى أن الإحباط العام لدى شباب غزة، ناتج عن الإنقسام الفلسطيني، ويؤثر فيهم أكثر من الإحتلال، ومن هنا تؤكد شوملي أن الهم الوطني يوحد الأفراد، وتؤكدعلى ضرورة التعامل مع القضايا كمجموعات وليس كأفراد.

وأشار مدير دائرة الشباب في محافظة رام الله والبيرة محمد أبو مشرف، أن المحافظة تهتم بإنشاء دوائر تختص بالشباب، خاصة أن المجتمع يقوم على الشريحة الشبابية، مضيفاً أنه تم تشكيل دائرة تختص بزيادة المنح الدراسية بالتعاون مع دول عربية وأجنبية، وتم التطرق لتحديد المهور على مستوى رام الله وتقديم جوائز للتميز والإبداع سنوياً.

وتحدثت مديرة الطاقم في غزة نادية أبو نحلة، عن الحالة الفلسطينية والإنقسام السياسي، ونوهت لوجود عدة مشاكل لدى الشباب الفلسطيني، إضافة إلى مشكلة الاحتلال، مشيرة أن الشباب لديهم رغبة في حمل المشروع الوطني، ولكن ليس هناك من يدفعهم لذلك، ونوهت لضرورة إعادة بلورة التفكير لتطوير فكرة المشروع الوطني والمصالحة الوطنية.

بدر زماعرة مدير مؤسسة شارك في نهاية اللقاء، أشار إلى ضرورة حل المشاكل من خلال التدخل الجماهيري وتقاسم الهم من أجل التغيير، مشيراً لمشكلة هامة يعاني منها مجتمعنا، وهي تنشئة الأجيال، فهم لا يملكون الحقائق لفهم الأمور التي تحتاج للإصلاح، وأن المناهج تتجنب الحديث عنها، ويامل زماعرة وجود وزارة واحدة للتخطيط للاستراتيجيات.

شباب فلسطين نافذة على المستقبل أم قنبلة موقوتة

مها التميمي

«شابة في العشرين من عمرها خرجت من منزلها في خان يونس، لتنفذ قرارا لا رجعة فيه، ركبت اول سيارة صادفتها وقالت للسائق بلهجة واثقة : خذني الى خزاعة، رفض السائق: بقوله هذا المكان خطر جدا، جنود الاحتلال يطلقون النار على كل شيء يتحرك.... تمتمت الصبية : أعرف لكنني مضطرة للذهاب ، تشكك السائق في امرها ورفض الذهاب وانزلها على عجل»

في اليوم التالي ركبت سيارة أخرى وتوجهت الى ابراج مدينة غزة، توجهت الى عمارة الرمال المكونة من خمسة عشر طابقا حاولت الدخول لكن حارس العمارة صرفها لانها لا تعرف احدا في العمارة. واصلت البحث فلمحت برجا مجاورا اقل ارتفاعا» عشرة أدوار، لم يكن حارس العمارة جالسا في مكانه، تسللت وصعدت الدرج حتى الدور العاشر؟ رتبت جلبابها الأسود، عدلت منديلها وشدته خوفا من تمرد شعرها.

في اليوم التالي انتشر خبر في غزة : «شابة تنتحر من احد الابراج .

اسئلة كثيرة القتها قصة انتحار هذه الشابة الغزية؟ ترى ما الذي يدفع شابة الى انهاء حياتها بهذه الصورة المأساوية الفاجعة؟ بقيت كلمة لماذا كبيرة دون جواب لكنها طرحت مجددا معاناة الشباب والشابات .

يشكل الشباب ٢٩،٤ ٪ من السكان في الاراضي الفلسطينية(حسب مصادر الاحصاء الفلسطيني آب ٢٠١٠)منهم٤٠،٨ ٪ من الفئة العمرية(١٥-١٩سنة) و٥٩،٢ ٪ من الفئة العمرية (٢٠-٢٩سنة). هذه الارقام تقدم مؤشرا على ان الشعب الفلسطيني شابا يزخر بالطاقات والامكانيات الواسعة للتطور والتنمية. ولكن هل فتح المجتمع والسلطة المجال امام هذه الفئة العمرية؟ هل يتسع المجتمع الفلسطيني لأحلام الشباب، هل يفسح لهم المجال للمشاركة في بناء غدهم كما يريدون؟

لنستمع لاراء الشباب انفسهم حسب دراسة مسحية اجراها منتدى شارك الشبابي(حزيران) ٢٠٠٨)

– غالبية الشباب ٥٢ ٪ لايثقون بأي حزب سياسي، مقابل ٣٠٪عبروا عن ثقتهم بفتح ،و١٢٪عن ثقتهم بحماس، و٦٪ منحوا ثقتهم لفصائل أخرى.

– قال ٧١ ٪ من الشباب انهم يجدون صعوبة في التعبير عن آرائهم، مقارنة مع ٢٩ ٪ يعبرون عن آرائهم.

٤٦ ٪ من الشباب يعيشون تحت خط الفقر و ٣٠٪ منهم يعانون من البطالة.

– ٣٦ ٪ من الشباب يفكرون بالهجرة إلى الخارج، وان ٧٪ يفكرون في تغيير مكان سكناهم.

– نستنتج من المعلومات السابقة أن قطاع الشباب والشابات بالطبع يعاني من التهميش والإقصاء الاجتماعي، بل يتم استخدام الشابات بما يتناسب مع إبقاء النظام الأبوي الذكوري هو الآمر الناهي ، واذا اخذنا على سبيل المثال الحق في التعليم نجد انه بالرغم من نتائج التوجيهي التي تؤكد على تفوق الاناث على الذكور في النتائج النهائية إلا أنهن يتركزن في مجالات التعليم النمطية « اداب، فروع العلوم الانسانية» من جهة، كما أن نسبة الفتيات اللواتي يتعلمن خارج الوطن قليلة جدا بشكل لايتناسب على الاطلاق مع تفوقهن، فالحق في التعليم هنا هو حق مشروط: مرتبط اولا بمقدرة الأب على الانفاق على تعليم ابنته من جهة ، وعلى اختياره لنوع التخصص الذي يرتبط بمفاهيم مجتمعية محافظة.

الطالبة ملاك : تتحدث عن منع والدها لها الإلتحاق بالفرع العلمي اولا، ثم منعها من الالتحاق بكلية التمريض وفقا لرغبتها، بسبب سمعة الممرضات «غير المقبولة» من وجهة نظره !! فاضطرت لدراسة اللغة العربية حسب رغبته) من كتاب ا»لامل هو اغلى ما نملك» إصدار مركز المرأة الفلسطينية نيسان ٢٠١٠.

في دراسة حديثة أجراها طاقم شؤون المرأة تحت عنوان « تحديات الشباب الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي نيسان ٢٠١٠ ظهرت الدراسة بشكل جلي الأسباب الكامنة وراء المشاركة الضعيفة والخجولة للشابات في الشأن العام السياسي والثقافي والاجتماعي، فقد عبرت الشابات في كل من ريف رام الله وقطاع غزة عن افتقادهن لحق الاختيار الذي صودر من قبل أسرهن. أن بقاء الفتيات أسيرات بشكل كامل للسلطة الأبوية، التي تفرض عليهن نوع دراستهن، وشكلهن الخارجي(الزي) كما تفرض عليهن مساحة الفضاء الذي ينبغي لهن التحرك ضمنه. هذا الوضع دفعهن للمطالبة بافتتاح مراكز للفتيات تلبي احتياجاتهن في زيادة معارفهن وخبراتهن التي تقوي علاقاتهن بالعلم، كما تساعدهن على اختيار مهنتهن المستقبلية. إن افتقاد الفتيات لحق الاختيار شكل العامل المشترك الذي تحدثن عنه بطرق مختلفة.

من جهة أخرى عبرت الشابا ت عن استلابهن من قبل السلطة الأبوية، فرغباتهن مقموعة تماماً، خاصة عندما يتعلق الامر بحق اختيار الزوج. أن حرمان الشابات من اختيار أزواجهن تجعل حياتهن مأساة متكررة، دون أن يكون لهن أي دور ايجابي سوى تلقي الأوامر، ما يعمق الشعور بالإحباط العام النابع من كونهن لايسيطرن على حياتهم ، وأن التزامهن بالتقاليد وإرغامهن على الحصول على رضى شخصيات السلطة العائلية تمنعهن من اتخاذ القرارات المؤثرة في مجال التعليم والإقتصاد والسياسة وهذا بالطبع ينطبق على الجنسين من الشباب، وتنفرد الشابات بمشكلة إضافية وهي نوع التعليم ومستوى الخبرات التي راكمتها الشابات على مدار إثني عشرة سنة من التعليم الذي يخدم ويكرس التربية النمطية

إن حرمان الشابات من حق الاختيار يجعلهن مسلوبات الإرادة ومعزولات تماما عن واقع الحياة الغنية من حيث التجارب والفضاءات الثقافية والاجتماعية، كما أنه يحرمهن من إمكانية المساهمة الفاعلة والإيجابية في قضايا التنمية مما يعمق خسارة المجتمع الفلسطيني برمته لإمكانياتهن الواعدة.

الشباب والبطالة

الرحى والطاحون والأحلام الخطرة

عبد الباسط خلف

تخرّج حسّان محمد من كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية، لكنه لم يجد عملاً خلال سبع سنوات. وقتها، ظن أن الحل يتمثل في إضافة شهادة «الماجيستير» في إدارة الأعمال إلى سيرته الذاتية، فسافر إلى الأردن، إلى أن حصل على الدرجة الجامعية الثانية.

المفارقة، وفق حسّان، أن الشهادة لم تقدم له أي جديد، فقد أنهمك في تقديم طلبات توظيف لمؤسسات أهلية وخاصة وحكومية، إلى درجة الملل، لكن شيئاً لم يتغير.

يقول: «أخطر شيء يهدد مستقبلي، أنني أخرج شيئاً فشيئاً من عمر الشباب المؤهل للحصول على فرصة، وانضمام المزيد من أصحاب الأحلام لقائمة الذين يُفتشون عن عمل مناسب، فالعمر ليس ثابتاً، بل سريع الحركة».

امتيازات شكلية

يواصل: «سمعت في أيام طفولتي، أن مجتمعنا نصفه من الشباب، فقلت لنفسي أن هؤلاء سيُنصفون. لكن بالممارسة، وجدت أن هذه الشريحة لم تنل نصيبها من الحصول على حقوق تساوي نسبتها، فلا وظائف، ولا اهتمام، والامتيازات غير موجودة، إلا في الأحاديث والخطابات والشعارات، والمناسبات، والنسب المئوية، والإحصاءات».

يختتم: «نسيت شهادتي، وأعمل اليوم في حقل الزراعة الشاق والبعيد عن تخصصي، وتوقفت عن انتظار المجهول، الذي قد لا يأتي».

بالنسبة لنوال الشيخ إبراهيم، وهي شابة في السادسة والعشرين، فإن الحال لا يختلف كثيراً عن سابقها، فهي التي «ملّت» كما تقول من متابعة إعلانات الصحف، طمعاً في الحصول على وظيفة.

تقول وعلامات اليأس واضحة على حديثها: «كان المعلمون يجبروننا على حفظ قصائد شعرية تقول أن الغد لنا، نحن الشباب. لكن الشعراء لو عاشوا إلى أيامنا هذه، وشاهدوا واقع الشباب ومشاكلهم، لغيروا رأيهم، ولقالوا إن دور الشباب قد يأتي أو لا يأتي، و «اللي عند أهله على مهله».

وزارة باسمنا ولكن!

تتابع: «لدينا وزارة تحمل اسمنا، لكنها منذ تأسيسها، لم تهتم بوضع قضيتنا على جدول أعمال الجهات المسؤولة، فلا تنقصنا النوادي الرياضية، ولا الملاعب، ولكن نحتاج إلى أن نشعر بالفعل، بأننا نستطيع «ركل الكرة» إلى ملعب المستقبل، وإحراز أهدافنا وأحلامنا الشخصية، قبل انتهاء الوقت الأصلي من «مباراة العمر» التي لا تتكرر ولا تُعاد، ولا تُضاف لها أشواط حسم، وركلات ترجيح».

كانت إسراء ووسيم وعبد الله، وثلاثتهم شبان، من المشاركين قبل سنتين في ورشة عمل حول البطالة التي يعانيها الشباب في مجتمعنا، والتي نظمتها وزارة الإعلام والمركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع «بانوراما»، في جنين. وقتها، استمع الثلاثة، وحشد من الشباب لأرقام وتوصيات وتوقعات حول واقع عمل الشباب. تقول إسراء: «بعد سنتين، أشعر أن أحداً لم يُغير شيئاً، بل بالعكس تزداد بطالة الشباب وهجرتهم وواقعهم الصعب، كل يوم».

فرصة أم خطر؟

مما قرأته إسراء، وهي خريجة تحمل درجة إدارة الأعمال، من جامعة النجاح الوطنية، مرجعاً إحصائياً، أصدره منتدى شارك الشبابي العام ٢٠٠٩، وحمل عنوان: «واقع الشباب في فلسطين: فرصة أم خطر محدق؟».

تقول: «حمل المرجع معطيات عن المشاركة، والمعرفة والتعليم، والفقر والبطالة، والصحة، والعدالة، والأمن، والمستقبل».

تضيف: «معظم ما جاء في الدليل تحدث عن واقع يُصيب من يقرأه بإحباط كبير، فشريحة الشباب في فلسطين الأكثر تعليماً في دول العالم الثالث (٢٥-٣٠ في المائة يلتحقون بالجامعات قياساً بعدد السكان، مقابل ٢١ في المائة للمكسيك، و٢٥ في المائة لماليزيا)، لكننا نعاني البطالة أكثر من غيرنا، فنسبة ٦٠ في المائة من الشباب في غزة لوحدها، والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٣٠ سنة يعانون البطالة والفقر. تختتم: «مما قرأته في مقدمة الكتاب، عبارة اقتبسها المنظمون من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ٢٠٣٧، عام ١٩٦٥، والتي تقول: «من المُقدر للشباب أن يقودوا مصير البشرية»، تتساءل: متى سيحدُث هذا؟».

نقد

فيما انتقد الخريج الجامعي منذ ست سنوات، وسيم عبد الله، «إهمال صناع القرار الفلسطيني لشريحة تتجاوز الخمسين في المائة من المجتمع من الشباب الفلسطيني، متعطلين عن العمل ويضطرون للهجرة، ويحصلون على تعليم عال، دون أن يتمكنوا من الحصول على وظيفة، تمكنهم من رد جزء من التعب والسهر والتضحية التي قام بها الآباء». مما قاله: «في كل سنة نتقدم إلى الوظائف التي تعلن عنها وزارة التربية والتعليم العالي، لكن شيئاً لا يتحقق، علينا في كل عام أن نفكر في الأسئلة التي قد تتكرر في سنوات قادمة، وفي الرقم الذي سنحصل عليه في انتظار شاغر أو تعيين أو تدريس بديل لبضعة أيام».

آمال متقاطعة

في تدريب إعلامي لطلبة يستعدون لإنهاء تعليمهم الجامعي، أجري تدريب سريع لـ ٢٣ شاباً وشابة، أسألهم عن التحدي الأبرز الذي يواجه الشباب في مجتمعنا، تأتي الإجابات على نحو مخيب للآمال. فمحمد ومنال وأحمد ووسيم ويارا وعلي وتقوى ودعاء ومنار وعلا وكنان وعادل وإسماعيل ومجدي وهبة وسما، متشابهون تقريبًا في التحديات التي أشاروا إليها. فهم خائفون من عدم قدرتهم على الحصول على وظيفة تناسب تعليمهم، أو قلقون من أن تدخل عبارة «الهجرة» إلى قاموس حياتهم بشكل مبكر.

أما أحلامهم فتراوحت بين: الوظيفة المستقرة، تأسيس أسرة مستقرة، امتلاك بيت، سيارة، حساب بنكي به القليل من المال، السفر في إجازة الصيف برحلة يتخللها ركوب طائرة. تُلخص غادة سعيد، الخريجة الحديثة، التي قرأت قصة سيدة أسمها دلال عتيق، أمضت أكثر من عشرين عاماً في البحث عن وظيفة، دون أن تجدها (سبق لصوت النساء أن نشرت قصتها في عدد سابق): «الشباب عنوان التغيير في الوضع الطبيعي، لكنا في حالنا تغير الوضع، فأصبحنا كعنوان للبطالة والبحث عن فرص ضائعة».

احنا ما عنا بنات تتوظف بشهادتها!!

ديما صالح

احنا ما عنا بنات تتوظف بشهادتها.. هي أخر أغاني محمد اسكندر، ولقد هاجت وماجت المؤسسات النسوية عليه، فهو يُنادي بعودة النساء للمنزل!! لكن لم لا نفكر بالقضية التي سلط الضوء عليها في هذه الأغنية؟

أريد من كل فتاة أن تُراجع قائمة طالبي الزواج الذين تقدمو اليها، كما أريد من الكثير من الزوجات أن ينظرن إلى شريط حياتهن الزوجية، فعندها سيجدن السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول

أم العريس للفتاة: متعلمة يا ابنتي؟ أو أين تعملين؟ كم تُحصلين في الشهر؟ هل تُفكرين في الإستمرار بالعمل بعد الزواج؟

«يا نصيرة المرأة يا حماتي!!»

السيناريو الثاني

العريس أو فرد من عائلته في حال لم تكوني موظفة في فترة الخطوبة: سأجد لكِ واسطة لتعملي!! أو أنا أُفضل الزوجة الموظفة لأن الوظيفة تعمل على تطوير الشخصية وتجعل للمرأة كينونتها الخاصة.

«يا حنون !! بس من ايمتى هالحكي؟»

السيناريو الثالث

بعد الزواج، مفاجئة العريس للعروس: حبيبتي قمت بكتابة «كمبيلات» لأبي بتكاليف الفرح، ويجب أن تُساعديني في سد الديون، ما رأيكِ أن نجعل الحساب مشترك؟

« يا روح البابا !!»

أو يأتي والد الزوج ويقول لزوجة ابنه: أريد أن أطلب منك خدمة؟

زوجة الابن: تفضل يا عمي؟

العم: أنا لا أريد ان أضعك بموقف محرج، لكني بحاجة لمبلغ من المال، فهل بإمكانك أن تأخذي قرض على راتبك الشهري، وسأسدده خلال شهر؟؟

« أكلتي هوى يا بطة!!»

السيناريو الرابع

يقول العريس لعروسته في فترة الخطوبة: سوف نبني حياتنا معاً، وكأننا شخص واحد..

بعد الزواج يقول لها: أنا لا استطيع أن اكتب البيت بإسمي وإسمك!! يبدو أنك تُريدين أن أصبح أضحوكة الأسرة؟

الزوجة: وكيف تُطالبني بأن آخذ قرض على راتبي من أجل شراء المنزل بينما لن يكون هنالك أي اثبات بأنني ساهمت في شرائه مثلي مثلك؟

الزوج: كيف تزوجتيني إن كنتِ لا تثقين بي؟ لقد جرحتيني؟

الزوجة: انا اثق بك لكننا لا نعرف ما تُخفيه لنا الأيام!

الزوج: كل خير يا عزيزتي؟

«القانون لا يحمي المغفلين يا أمورة!!»

لا أُطلق التعميمات.. فمثلما يوجد رجال يقومون بإستغلال زوجاتهم، يوجد في المقابل نساء يقمن بإستغلال أزواجهن.

«هششششش ولا كلمة !!»

كل السيناريوهات السابقة مأخوذة من مغامرات النساء الموظفات، فهي ضريبة حصولهن على شهادات.

فعندما تكونين موظفة يجب عليكِ أن تعملي داخل المنزل وخارجه وأن تساهمي بكل شيء وأن تصمتي فزوجك متحرر وعقله متفتح!!

« يكتر خيره»

لكن بالمقابل حينما ترغبين في الخروج فعليكِ أن تطلبي تصريحاً بذلك وإذا أمركِ ان ترتدي الحجاب فيجب أن تُطيعيه حتى وإن كان لا يصلي لأن العيب أهم من الحرام !!

كم من مرة سمعنا عن قصة الرجل الذي قام بتطليق زوجته وطردها من المنزل لأن المنزل قانونيا له، بينما استمرت الزوجة بعد الطلاق بدفع أقساط المنزل؟

كم من مرة سمعنا عن قصة الرجل الذي سرق ذهب زوجته وقام ببيعه؟؟

كم امرأة تقوم بإنفاق المال على منزلها بينما الرجل يُكدس الأموال في حسابه البنكي؟

كم من رجل أخذ توكيل من زوجته في التصرف بقطعة العقار او أي شيء أخر ورثته من أسرتها (هذا اذا حصلت على ميراثها) وقام ببيعه والاستيلاء على ماله؟

لا يوجد أي مشكلة في أن تُساعد الزوجة زوجها، على ألا يصل لمرحلة الإستغلال وضياع الحقوق، فالمشكلة أنه حتى وإن كانت المرأة واعية ووقفت بوجه إستغلال زوجها، فهناك أسرة ومجتمع كامل سيوجهون أصابع الاتهام اليها، فينعتوها باللئم والأنانية والبخل. مع العلم أن هذه الأسرة والمجتمع لن تكون بقربها عندما تجد المرأة نفسها منبوذة بلا مال أو منزل.

في الماضي كنا نسمع ان «الرجال لا يُعيبه إلا جيبته» أما في الوقت الحالي فالرجل صار لا يُعيبه أي شيء، فصار المطلوب من الزوجة أن تكون جميلة، رشيقة، صغيرة، متعلمة وموظفة. أما الرجل فلا بأس في أن يكون قبيح، بكرش، كبير في السن، غير متعلم ومن الممكن ألا يعمل، فهو رجل ومثلما يقولون: ظل راجل ولا ظل حيطة، وأنا أستطعت أن اكمل الفراغ الباقي من المثل فأقول: وأضربوا يا بنات راسكم بالحيطة.

نظرة تأملية على واقع الشباب الفلسطيني المتعلم

ميساء الأحمد

بعد مضي اثني عشر عاماً من التعب والسهر، وبذل كل الجهد المستطاع، ها هم طلبة الثانوية العامة يحصدون ثمار اجتهادهم، ويتذوقون كأس النجاح زاداً يكفيهم مدى الحياة، وها هم الطلبة الفلسطينيون إناثا وذكوراً، يرسمون بسمة أمل في وجوه أهلهم وأحبتهم، ويرفعون نبراس العلم في سماء وطنهم فلسطين، اثني عشر عاماً على مقاعد الدراسة، قضى فيها هؤلاء الطلبة أجمل الأيام وأسعد اللحظات وأروع الذكريات، متوجين هذه السنين بشهادة تؤهلهم وتمكنهم من المضي قدماً نحو بناء هذا الوطن، والعمل من أجل دعمه وتطويره في مختلف الأطر والميادين، ليكون هذا الوطن وطن الشباب المتعلم.

وبعد انتهاء الثانوية العامة وتحقيق الحلم وعلى المعدل الجيد، يخوض الطلبة واقع الحياة ليبدأوا التفكير بالمستقبل، في ظل الظروف الصعبة التي يمرون بها، سواء على الصعيد الداخلي (الأسرة)، أو على الصعيد الخارجي (المجتمع الفلسطيني) والواقع الصعب الذي يمر به هذا المجتمع في مختلف الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، لتدخل تفاصيل هذه الحياة وصعوباتها في تقرير مصير هؤلاء الطلبة، وبالوقوف عند هذه النقطه، تتوارد في الذهن مجموعة من الأسئلة، التي تستهدف بشكل رئيسي البحث في مدى وجود فروقات ما بين الشاب والفتاه في اختيار التخصص الجامعي؟ وهل يمكن للفتاه أن تحدد برؤية واضحه التخصص الذي ترغب في دراسته؟ وهل للأهل دور في توجيه أبنائهم في اختيار التخصص المناسب؟ وهل للمدرسة والجامعه دور في توجيه هذا الطالب للتخصص المناسب؟ وعند البحث في كل نقطه من هذه النقاط على حدة، نجد أن اختيار التخصص الجامعي لدى الطالب الفلسطيني، في ظل الظروف التي نعيش بها بات أمراً صعباً، خاصة فئة الإناث، حيث إن هذه الفئة هي المستهدفه بشكل كبير في هذه الظروف الصعبة.

توجيه الطلبة

عند بداية الطرح لهذا البند، نجد أن الطالب على مقاعد الدراسة قد يعاني من تقصير في التوجيه من قبل المدرسة ووزارة التربية والتعليم، وهذا التقصير يتناول نواحي عدة، بداية نجد أن وزراة التربية والتعليم لا تتبع استراتيجية معينة، تستهدف توجيه الطالب من حيث تزويده بمعلومات عن مدى حاجة المجتمع والسوق الفلسطيني لتخصصات معينة، وعن النقص الحاصل في تخصصات أخرى، وعن مدى الإقبال على التخصصات المختلفة، سواء في المعاهد أو الجامعات، حيث نجد في مجتمعنا الفلسطيني نقصاً حاداً في خريجي التخصصات العلمية والمهنية، وعدد كبير من خرجي التخصصات الأدبية، وبالتالي فإن سوق العمل المهني والعلمي سواء كمعلم مدرسة أو أية وظائف أخرى، يعاني من نقص في الكفاءات والأيدي العاملة والمهرة والمتخصصين.

وفي المقابل ترتفع نسبة البطالة في صفوف خريجي التخصصات الأدبية، وذلك لعدم وجود فرص عمل ملائمة، وارتفاع نسبة الخرجيين في هذه المجالات، والأسوء في الموضوع، وعند إلقاء نظرة على المدى الطويل والمستقبل، نجد أن هذا العدد القليل من خريجي التخصصات العلمية والمهنية، يطمح ويسعى للخروج من فلسطين للعمل في الخارج؛ لأن فرص العمل الإبداعي العلمي غير متوفرة في مجتمعنا، وذلك بسبب افتقار فلسطين لحقول البحث العلمي المتطورة عالمياً، وأيضاً بسبب الظروف الصعبة التي يضعها الاحتلال في وجه أبناء هذا الشعب، وعدم محاولة المسؤولين وأصحاب الأعمال الكبرى استثمار هذه المواهب والقدرات، بالتالي تنعدم الرغبة في العمل والإبداع، ويشعر هذا الطالب بالإحباط، نتيجة لعدم تقدير مواهبه وقدراته، وبالتالي فإن جميع هذه البنود يجب أن تكون ضمن خطة توجيهية، تعدها وزراة التربية والتعليم،

وتقدمها لطلبة الثانوية العامة، كمحاولة من الوزراة لمساعدة هؤلاء الطلبة في اختيار وتحديد التخصص المناسب، بناءً على قدرات هذا الطالب وحاجة السوق لهذه التخصصات، ويمكن للوزراة أيضاً أن تتعاون مع وحدة الإرشاد داخل المدرسة، وتوجيه العمل المشترك نحو برنامج إرشادي لهؤلاء الطلبة. بالانتقال للحديث عن دور المدرسة، فإن لها الدور الأكبر لتوجيه الطالب، ويبدأ هذا الدور من خلال التعزيز والدعم النفسي الذي تقوم به الهيئة التدريسية؛ نتيجة الضغط الكبير الذي يعاني منه خلال سنة الدراسة، بالتالي يخرج الطالب في نهاية السنة بنتيجتين: أولهما التحصيل العملي الجيد والمعدل المرتفع، وثانياً الاستقرار النفسي الذي يساعد هذا الطالب في التركيز والبحث عن التخصص الذي يناسبه، وللمدرسة أيضاً الدور الآخر في مساعدة الطالب في اختيار تخصصه، فمن خلال احتكاك معلم الماده بالطالب، نجد لديه القدره في تحديد مدى قدرات الطالب في التقدم والتحصيل في هذه المادة، ويكون لدى المعلم صورة أولية عن المواد والتخصصات التي يبدع فيها هذا الطالب وتظهر تميزه وقدراته، بالتالي تستطيع المدرسة أن توجه الطالب نحو الاستمرار في دراسة هذا التخصص في الجامعة، حيث لا يقع هذا الطالب في مطب الفشل في الجامعة، أو محاولة تغيير التخصص، أو التنقل من جامعة إلى أخرى، بحثاً عن التخصص المناسب، الأمر الذي يشتت الطالب وتضيع سنين عمره بلا تحديد هدف.

دور الأهل

لكون هذه السنه سنة حاسمه في تقرير مصير الطالب الفلسطيني، هناك الكثير من العوامل التي تدخل في تحديد هذا القرار، سواء كضاغط أو كمساعد، وللأهل الدور المؤثر في مساعدة أبنائهم في اتخاذ قرار التخصص الجامعي المناسب، وربما يتحول الأمر من مساعدة وتوجيه إلى ضغط وفرض خارج إرادة الطالب، حيث من المفترض أن ينال الطالب الدعم النفسي الكبير من قبل الأسرة والتعزيز الجيد الذي يساعده في تخطي الصعوبات، والضغط الواقع عليه في اختيار تخصصه الجامعي، ولا بد من وجود تعاون وتواصل بين المدرسة والأهل، خاصة في سنة الثانوية العامة، وعند ترك المجال من قبل الأهل وجعل فسحة الخيارات متنوعة في وجه الطالب، يستطيع بكل سهولة اختيار الواحد من بين المتعدد من التخصصات، بناءً على إدراك هذا الطالب لقدراته وميوله، طبعاً مع عدم نسيان دور الأهل في النصح والإرشاد، لأنهم يملكون التجربة والخبرة الأكبر، ولكونهم أيضاً أكثر معرفة في واقع مجتمعنا الفلسطيني. ولكن عند الحديث عن دور الأهل في التأثير على الطالب في عدم اختياره التخصص الذي يرغب، نجد هناك كثيراً من العوامل التي تلعب دوراً سلبياً في مستقبل الطالب، ولأننا نعيش في مجتمع فلسطيني واقع تحت سيطرة الاحتلال، نجد أن المشكلة الأولى التي تواجه الأهل (ويتحمل عاقبتها طالب الثانوية العامة) هي المشكلة الاقتصادية، حيث أن كثيراً من العائلات تعاني من وضع اقتصادي سيء ومستوى دخل رديء، لا يكفي لسد حاجات العائلة الأساسية، فكيف عندما يبدأ الابن مرحلته الجامعية!؟ ولكون الظروف الاقتصادية صعبة، يجبر الطالب على التخلي عن الجامعة التي يرغب لارتفاع الأقساط الجامعية فيها، ويدخل جامعة أخرى لا يرغب بها، أو يتنازل الطالب عن التخصص الذي يحلم به ليدرس تخصصاً آخراً، يتناسب مع رغبة عائلته، حتى ينهي تعليمه ويعمل فورا؛ ليساعد عائلته في دخلهم، والواقعة الأكبر أن كثيراً من العائلات لا يستطيع أبناؤها أن يطالوا عتبة الجامعة ليتعلموا فيها، بل قد يتنازلوا عن المرحلة الجامعية، ليبدؤا العمل فور انتهائهم من مرحلة الثانوية العامة، ليساندوا أسرهم في دخلهم المادي.

ومن المشكلات التي يعاني منها الطلبة أيضاً، رغبة بعض الأهل بإبقاء أبنائهم إلى جانبهم، فيرفض الأهل من الأساس فكرة الذهاب إلى جامعة خارج حدود المدينة، قبل الحديث عن وجود التخصص في الجامعة القريبة أم لا، بالتالي هذا يساهم في ضعف شخصية الطالب وعدم اعتماده على نفسه، بالرغم من أن هذه المرحلة من أهم المراحل التي تساهم في بناء شخصية الفرد، وتبلور رؤية واضحة عن الحياة والمجتمع. ومن المشاكل الأخرى التي يساهم في تفاقمها الأهل، مشكلة العادات المتعارف عليها بخصوص التخصصات الجامعية، حيث أن الأهل يجبرون أبناءهم لتعلم الطب والهندسة، بحجة أن هذه التخصصات هي الأفضل لأبنائهم، ولكن في الحقيقة إن الأهل يسعون لشراء لقب وسمعة لأبنائهم، دون مراعاة رغباتهم وقدراتهم، وبالتالي يمكن أن يفشل الطلبة في هذه التخصصات، أو قد يكونون سبباً في ايذاء المجتمع لعدم اتقانهم لمهنتهم.

هل من فرق بين الشاب والفتاة في اختيار التخصص الجامعي؟

نحن نعيش في مجتمع فلسطيني، وواقع الحال يوضح أن نسبة كبيرة من أفراد هذا المجتمع وعائلاته هي عائلات محافظة، لذلك نجد هناك مشكلة تسمى (بنت وشاب)، وعند الحديث بأي موضوع تدخل هذه المفارقه لتشكل عائقاً في وجه الفتيات على وجه الخصوص، ولكون طالب الثانوية العامة بعد إنهاء دراسته، يخرج من واقع حياة لا يتعدى حدود المدرسة، ليدخل في واقع مجتمع كامل، تعاني هنا الفتيات من مشكلة الانخراط في الواقع واختيار الحياة المناسبة، ولأن للعائلة المحافظة التأثير الكبير على الفتاة، نجد أن كثيراً من الفتيات لا يملكن رؤية واضحة عن التخصص الجامعي المناسب، فيقعن في حيرة من أمرهن، في مدى كون هذا التخصص يناسبهن كفتيات من أسر محافظة أم لا؟ وهل سيتقبل الأهل هذا الاختيار الشخصي؟ أم أن خيار هذه الفتاة سيقابل بالرفض؟ وكثير من الفتيات تعلمن بناءً على رغبة أسرهن في هذا التخصص، وليس بناء على رغبتهن في تخصص آخر.

ومن المعيقات الأخرى التي تواجه الفتيات، اختيار الجامعة، حيث يرفض الأهل إرسال ابنتهم إلى جامعة في مدينة أخرى أو دولة أخرى، ويبرر الموقف بعدة حجج، منها أنهم أسرة محافظة أو أنهم يخافون على ابنتهم، ومبررات أخرى لا تأخذ بالحسبان رغبة الفتاة وحلمها بالمستقبل، والمشكلة الأكبر التي نجدها في مجتمعنا الفلسطيني، والتي تقوم على تبعات عده منها الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، هي أن هناك أسر تقدم تعليم الشاب على تعليم الفتاة، فتكتفي هذه الأسرة بكون الفتاة حصلت على شهادة الثانوية العامة، ولا ترسلها إلى الجامعة، وذلك لوجود شاب في الأسرة له الأحقية في التعليم فقط لكونه ذكر، والحصول على المؤهل الجامعي، بالتالي نجد نسبة كبيرة من الفتيات المهمشات من قبل أسرهن، واللواتي يملكن من فيض الإبداع ما ينهض بهذا المجتمع.

آمال وتطلعات

وفي نهاية المطاف، وعندما نحجب الضوء عن الظروف المحيطه على الطالب، ونسلط الضوء على حلم في مخيلته، نجد أن معظم الشباب الفلسطيني يملك من الآمال والأحلام ما يكفي لنهضة أمة بكاملها، ورفعة وطن محتل، هذا الطالب وفي ظل الظروف الصعبة التي يعيش فيها، يتحدى الواقع ويرسم في مخيلته مستقبلاً زاهراً، فمنهم من يحلم أن يكون طبيباً، ومنهم من يحلم أن يكون معلماً، ومنهن من تحلم أن تكون طبيبة ومنهن من تحلم بأن تكون أستاذة في جامعة، فهذه دعوة إلى الأهل الكرام، أن نسعى قدماً نحو توفير جميع الظروف الجيدة، التي تساعد الطالب على تحقيق حلمه، ولنثق في ابنائنا وبناتنا، وهذه دعوة للمدرسة لتأسس الطالب الفلسطيني جيداً، ولتجعل العلم سلاحاً في يده، وهذه دعوة للجامعه لتطوير الكفاءات والقدرات، ولتنمية المواهب والإبداع، أما في النهاية فهذه دعوة للمجتمع الفلسطني ككل، مؤسسات وحكومة وصناع قرار ودولة، لنوفر جميع الظروف التي تنهض بشبابنا الفلسطيني، ولنسع لتوفير المنح والمساعدات للطالب الفقير والمحتاج، ولنسع للتوجيه والإرشاد للطالب المحتار، ولنسع للنهوض بطلبة يرفعون اسم فلسطين عالياً.

لحظات لا تنسى

رام الله - رناد البجة

يوم يتمنى الجميع أن يصل إليه وأن يعيش لحظاته، يجاهدون من أجله كثيراً، يكابدون الأيام والليالي، يتعاركون مع الأقلام والدفاتر، يصبرون على شدة المعلمين وصعوبة امتحاناتهم، يجاملون أهاليهم ويسمعون توصياتهم لهم في الليل والنهار، إنه اليوم الذي يأتي بعد ١٢ سنة دراسية، يوم سماع نتيجة الثانوية العامة.

الحمد الله وصلت إلى هذا اليوم، لكن لن أكذب وأقول وصلت إليه بسهولة، لأنني لم أكن من المتفوقات دراسياً، ولكن في نفس الوقت لم أكن من المهملات لأبعد الحدود، كانت علاماتي طوال السنين ما بين ٧٠-٧٥ وكنت سعيدة بها.

استيقظت من النوم بعد ليل طويل ومريع، تمنيت طلوع شمسه بأقرب وقت، استيقظت على الساعة الثامنة، وكنت قلقة جداً ومتوترة، لأن الجميع كان يعتقد أني لن أستطيع النجاح، وأن مستواي التعليمي متدن في الدراسة.

وما أن أصبحت الساعة التاسعة، إذا بهاتف والدي يرن، وإذ بابن عمي يقول لوالدي بأن رناد لا يوجد لها اسم في الصحيفة، وبأنها لم تنجح في امتحانات الثانوية العامة، كنت جالسة بالقرب من والدي، وسمعت هذا الخبر المؤسف، بدأت بالصراخ والضرب على وجهي وشد شعري، وبقيت على هذه الحالة مدة ساعتين، أبكي وأصرخ لأني لم أصدق، وكذلك أهلي صدموا.

ومضت هاتان الساعتان بسرعة، وأصبحت الساعة الحادية عشر، فتحت الراديو من أجل سماع أسماء الناجحين، وما هي إلا دقائق حتى سمعت اسمي يتردد على الإذاعة من ضمن أسماء الطلبة الناجحين، رناد خضر موسى غبن، صعقت من سماع اسمي، لم أعد أصدق ما يجري أمامي وبدأت اصرخ.

هل أنا ناجحة أم ساقطة، أخبروني «منشان الله»، وانهمرت دموعي من جديد، لكن هذه الدموع كانت دموع فرح وسعادة، لأنني تأكدت من نجاحي، وتبين أن اسمي كان مكتوبا بطريقة خاطئة، وهي ريناد خضر موسى غبن، وكان سبب البكاء هو حرف الياء، وأتمنى أن لا يأتي أمامي من أجل قراءته، لأنه حطم آمالي وطموحاتي التي كنت أتمناها منذ الصغر، والحمد الله نجحت وحصلت على معدل جيد، وهو ٧٦,٣ وأصبحت الأفراح والزغاريد تملأ قلبي وبيتي، ودخلت الجامعة ودخلت فرع الصحافة والإعلام.

إعلان نتائج التوجيهي

مناسبة للفرح حتى «بقليل» من العلامات و الكثير من الكلفة

رام الله: عزيزة نوفل

قبل إعلان نتائج الثانوية العامة بأيام، كانت الطالبة «إسراء باسل» قد أكملت كافة الترتيبات لإقامة حفلة نجاحها، ورغم أنها لم تحصل على المعدل المتوقع الذي يؤهلها لدخول الكلية التي تطمح بها، أصرت على إقامة الحفلة بكافة التفاصيل المخطط لها. تقول الطالبة إسراء: «حين إعلان نتائج التوجيهي تفاجئت بالمعدل، كنت أتوقع نسبة أعلى من التي حصلت عليها، ولكن هذا لم يكن سبباً لعدم إقامة احتفال بهذا النجاح، كما كل زميلاتي في الصف».

إسراء تعتقد أنه من حقها وكل من استطاع أن يجتاز هذا «الامتحان الكبير» الاحتفال بنجاحه، حتى لو كان هذا النجاح لا يؤهل لدخول أي جامعة أو إكمال الدراسة.

النجاح وليس المعدل

وكما إسراء الطالبة في الفرع الأدبي، التي حصلت على معدل ٨٣٪، رغم أنها كانت تتوقع معدلاً في منتصف التسعينات، كان الطالب «عصام بلال»، الذي حصل على معدل ٦١٪.

يقول عصام: «المهم في وقت إعلان النتائج هو النجاح، صحيح أن المعدل مهم لإكمال الجامعة، إلا أن الجميع يسأل عن النجاح وليس عن المعدل، في حينها». عصام أقام حفلة كبيرة أحيتها فرقة «دي جي» كبيرة، وتجاوزت كلفتها ال٢٠٠٠ شيكل، عدا عن الحلويات والمفرقعات التي أطلقها حين إعلان النتائج. رغم حجم الاحتفال الكبير، يفكر عصام بإعادة بعض المواد العام المقبل لرفع معدله، ليؤهله لدخول الجامعة، فبهذا المعدل كما يقول لا يستطيع أن يدرس أي شيء، ولا إكمال دراسته الجامعية في أي جامعة.

المبالغة ظاهرة منتشرة

عصام وإسراء نموذجان بسيطان لهذه الظاهرة التي بدأت تطفو على سطح الحياة الاجتماعية الفلسطينية في الفترة الأخيرة، وهي المبالغة في الاحتفال بنتائج التوجيهي بحفلات ضخمة، تثقل كاهل الأهالي، الذين يضطرون لتحمل تكاليف إضافية قبل التسجيل للجامعات، التي تتطلب أيضاً تكاليفاً عالية.

تقول والدة الطالبة إسراء، أنها اضطرت للاستدانة لإقامة حفلة ابنتها، كما كل الطالبات زميلاتها، فهي لا تريد أن «تكسر بخاطرها»، وخاصة أن بعضهن لم يحصلن على معدلات عالية.

يمكن القول أن هذه الظاهرة «الحديثة نسبياً» على المجتمع الفلسطيني، بدأت تأخذ مناحٍ مختلفة، تتسم في معظمها بالبذخ والإسراف، التي تعتبر دخيلة على مجتمعنا الفلسطيني، الذي يعاني من ظروف استثنائية، في ظل ارتفاع حالات الفقر والبطالة بسبب الاحتلال.

يقول الأخصائي في علم الاجتماع، عميد كلية الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية، الدكتور ماهر أبو زنط، أن من أهم الأسباب للمبالغة بالاحتفال بنتائج التوجيهي، هو محاولة تنفيس الطالب عن الضغط الذي يعيشه طوال العام.

فخلال العام الدراسي الطويل، يكون الطالب أو الطالبة، تحت ضغط كبير وكبت، ويكون بحاجة للتنفيس عن هذا الضغط في أي مناسبة مفرحة، وبالتالي تعتبر نتيجة التوجيهي بغض النظر عن العلامة فرحة، ويحاول أن يعبر عنها بأي شكل من الأشكال، سواء أكان متفوقاً أو نجاحاً بسيطاً.

يتابع أبو زنط: «أصبحت مراسيم الاحتفال، نوع من أنواع حب الظهور، فالعائلة لا تكتفي بالتهنئة البسيطة، وإنما بحاجة لحفلة وزفة وقاعة، حتى أن الإنسان يشعر بأنه عريساً في تلك اللحظة، وأنه متميز عن الآخرين، وهذا الأمر ينطبق على الأهل والطلاب على حد سواء».

وفيما يتعلق بالطالب غير المتفوق، الذي يكون بالكاد قد حصل على علامة النجاح، التي لا تؤهل لدراسة أي شيء أكاديمي، يقوم بالمبالغة بالاحتفال، كي يقوم بإخفاء هذا التدني وإزالة الضعف الذي حصل عليه، وإظهار أنه نجح وحقق شيئاً كبيراً. هذا الأمر بحسب أبو زنط يمكن ملاحظته بشكل كبير، لدى الأشخاص الذين لم يتوقعوا النجاح بالأصل، ومن هنا تكون المبالغة بالاحتفال للتدليل على الانتصار وتحقيق النجاح غير المتوقع.

مناسبة للفرح

يركز أبو زنط، على أن لأحداث الانتفاضة دور في الحد من هذه الظاهرة خلال السنوات الماضية، وبالتحديد خلال السنوات الأولى من الانتفاضة والاجتياحات. التي تعرضت لها المدن الفلسطينية خلال السنوات الماضية، حيث كانت الأولويات منصبة على أمور أخرى عدا الالتفات لقضايا النجاح والاحتفالات.

ويربط أبو زنط بين مظاهر الاحتفال بالشهيد خلال الانتفاضة، و بين هذه الحفلات، فكان الشهيد يزف بجنازة مهيبة يطلق فيها الرصاص وترفع الأعلام، وكان كل شاب يتمنى الاستشهاد لكي يحصل على هذه القيمة الرفيعة للشهيد، حيث أصبحت الزفة التي يزف بها الشهيد لأعلى درجات التمييز.

وذهب أبو زنط إلى أبعد من ذلك، حين اعتبر أن أحد أسباب هذه المبالغة في الاحتفالات، هو حاجة المجتمع الفلسطيني ككل للفرح والبهجة التي اختفت لسنوات طويلة: «نحن الفلسطينيين نبحث عن أي تفريغ نفسي خلال أي مناسبة لفرح، ونظراً لاتساع شريحة طلاب التوجيهي، نلمس الأمر في كل بيت ومنطقة.

يتابع ابو زنط: «يرتبط هذا الأمر بحاجة المجتمع إلى تعزيز فكرة الدولة ومظاهرها العادية، فالمجتمع الفلسطيني منذ بداية السلطة الفلسطينية، أصبحت هناك نظرة على أننا كيان سياسي مميز، على الرغم من أنه شعب لا يزال يقبع تحت الاحتلال، ويعاني من إجراءاته، ولكن الفلسطيني يحاول من خلال أيهام نفسه بالدولة والعلم والكيان، تعويض الحرمان الواقع عليه».

ركز أبو زنط أن هذا الاحتفال يرضي غرور الشخص، الذي يرفض أن يوصم بنظرة دونية، وانه أقل من غيره، وبالتالي يلجأ للاستدانة والقروض لإحياء هذه الحفلات الملفتة جداً، فالإنسان يلجأ إلى التقليد ويلغي عقدة الذنب، أنه قصر اتجاه ابنه أو ابنته المتفوقة.

ما بعد التوجيهي

شباب يذهبون إلى عالم جديد، فهل هو من اختيارهم؟

ناردين ابو نبعة

علامات متعددة حصل عليها طلبة التوجيهي، منها ما مكنهم من تحقيق حلمهم في دراسة تخصص معين، وآخرون فرض عليهم اختيار تخصصاً آخراً. الأهل في زياراتهم المتبادلة يشتكون من طموحات أبنائهم المناقضة لواقعهم، وحين تذهب للجامعات تجد صفوفاً من الطلبة الجدد، مصطفين أمام مراكزالتسجيل والبنوك، وتلاحظ على وجوههم تعابير مختلفة، امتزجت لتسرد حكايات متنوعة.

«فرحت كثيراً، لقد حصلت على معدل غير متوقع في التخصص التجاري، فقد كنت الأول في بلدتي»، الطالب علاء حصل على معدل ٩١,٨، وهذا الأمر شجعه أن يطلب من أهله الذهاب لجامعة النجاح أو بيرزيت، ولكن بسبب وضع أهله المادي رفض طلبه، والأسوأ من ذلك أقنعوه أن يتخلى عن الدراسة في جامعة القدس المفتوحة، والإلتحاق بالأكاديمية الفلسطينة للعلوم الأمنية في أريحا، لأن مصاريفها منخفضة والتدريس فيها مجانياً، ولكن هناك شروط للإلتحاق بها، لم تتوفر لدي، حيث لم يبق سوى الذهاب لجامعة القدس المفتوحة بتخصص محاسبة، وهذا مالم أرغب بدراسته».

ويضيف: «أهلي يشعرون بي كثيراً، ولكن ليس باليد حيلة، وليس باستطاعتهم تقديم شيء لي، وأحياناً يسألوني هل تحب الذهاب لجامعة أخرى فأغضب، وأقول لهم «لما يكون في مصاري بتحكوا»، من وقتها لا أتدخل في أي شيء فقد تركت الخيار لهم». الطالب سعيد وضعه عكس علاء، أهله مستعدين لتدريسه في أية جامعة يرغب فيها، ولكن معدله لم يؤهله للدخول للتخصص الذي يرغب به، فقد حصل على معدل ٨٩,٥ في التخصص العلمي، فهو يرغب بدراسة الصيدلة.

وباستياء يقول: «يجب عدم تقييد التخصص بالمعدل فهذا ظلم كبير، لأن التوجيهي ليس مقياس التفوق في الجامعات، فأعرف الكثيرين من الطلبة حصلوا على علامات متفوقة في التوجيهي، ولكنهم لم يتمكنوا من المتابعة في الجامعة، ومن المحتمل أن أسافر لبلد يقبل معدلي، فلا أريد أن أتخلى عن حلمي بسبب علامتي». «بكرا بتتجوز وزوجها بدرسها، إحنا ما معنا مصاري، عندنا في الجامعة إثنين وما معنا ندرس ثلاث»، هكذا بدأت أم سامر حديثها، بشكوى من الوضع المادي السيء، فهي وزوجها يفعلان ما بوسعهما لتعليم أبنائهما، فيعملان كثيراً من أجل توفير القسط لهم، فالبنت والولد يدرسان تخصصات علمية، وأقساطها مرتفعة جداً وليس بوسعهما الصرف على شخص ثالث، وتضيف: «إما بتصبر حتى يخلصوا اخوتها تعليمهم أو يأتي نصيبها وتتزوج»، وتؤكد أنهما باعا الارض من اجل تعليم أبنائهما السابقين، ولم يبق سوى قطعة أرض تعينهم في المسقبل، وهذه الأرض يزرعونها ويبعون انتاجها، وهذا يعينهم على توفير المصروف اليومي ويوفر لهم الزيت.

«درست كثيرا كي أتمكن من الحصول على معدل قبول تخصصي ودخول جامعة بيرزيت، وأجتهدت لأحصل على معدل أعلى من أخي، لأثبت نفسي أمام عائلتي، ولكن لا فائدة». بهذه الكلمات وبصوت حزين ويائس، عبرت الطالبة تسنيم عن وضعها في أسرتها، وتضيف: «هذا وضع كل أخواتها، فأهلها يقتنعون أن البنات لا يجب أن يخرجن للمدن، فهم لا يثقون بنا، خاصة عندما يسمعون بقصص البنات في الجامعات». وتتابع تسنيم: «خضت مناقشات كثيرة معهم، أقنعهم أن التربية تختلف من عائلة لأخرى، ولكن عقليتهم لا تستوعب هذا الأمر، وتؤكد أن الأولوية للأولاد، ولديهم الحرية الكاملة في اختيار التخصص والجامعة والدولة التي يرغبون بها، مهما كان معدلهم، وتشير أن البنات حصلن على معدلات أعلى من إخوتها، والخيار الوحيد هو جامعة القدس المفتوحة، والإعتراض ليس على الجامعة بل على نوعية التخصصات وأسلوب التعليم.

«نحن الفتيات محكومات في عادات وتقاليد تأسرنا في سجن مفتوح، ويفرضون علينا قرارات نيابة عنا».

ينظمها معهد ادوارد سعيد الوطني للموسيقى

دروس الموسيقى تخوض صراع البقاء في طوباس

طوباس: شهناز حميد

لم يأت رفض الطفل علي السير في الشارع وهو يحمل آلته الموسيقية من فراغ، وإنما جاء قراره القاطع هذا، بعد عدة تهكمات وسخريات، تلقاها الطفل من المارة وأصحاب المحال التجارية، كونه يحمل شيئاً غريباً غير مألوف.

وباتت ألة الكمان في نظر هذا الطفل الملتحق بدورات تعليم الموسيقى، التي ينظمها معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى في طوباس، بالشراكه مع مؤسسة الأشبال والزهرات، وبالتعاون مع جمعية طوباس الخيرية رمزاً «للعيب» في نظر علي، الطفل الذي رفض السير في الشارع، ويتنقل بواسطة سيارة أجرة من وإلى جمعية طوباس الخيرية، حيث تعقد دورات تعليم الموسيقى، على مدى الأشهرالستة الأولى من التحاقه بهذه الدوره الموسيقية.

ولم يكن علي الوحيد الذي تلقى تعليقات ساخرة من المارة والمجتمع عموماً، على ترديده على دروس تعليم الموسيقى، بل اشتكى العديد من الطلبة الملتحقين وذويهم من هذه النظرة لهم ولما يتعلموه.

ووصل الحد بالبعض بأن ساوى بين الموسيقى وأي أمر آخر يعده المجتمع «عيب» و«حرام»، حتى أن ولي أمر بعض الطالبات انصاع لهذه النظرة، وقرر سحب ابنتيه من دروس الموسيقى بمجرد التحاقهن باليوم الأول، على الرغم من أن ابنتيه كن قد اجتزن امتحان المستوى والقدرات، والذي حدد الطلبة المقبولين في الدورة.

وتتفاوت هذه النظرة العيبية للمتعلمين للموسيقى وذويهم، من منطقة لأخرى في المحافظة، التي يغلب عليها الطابع الريفي عموماً، إلا أن هذه النظرة تتعاظم في القرى أكثر منها في مركز المحافظة.

ويعزو أسامه بشارات، منسق مؤسسة الأشبال والزهرات في طوباس إلى غياب التربية الموسيقية في المجتمع، والذي ينظر للموسيقى على أنها أمراً عيباً وحراماً، موضحاً أن هذا يندرج ضمن المفاهيم المجتمعية المغلوطه السائدة في المجتمع.

وأضاف بشارات: «إنني لست خبيراً في الدين، إلا أنني أرى أنها لا تتعارض مع الدين ولا بأي شكل من الأشكال، موضحاً أنه في الوقت الذي يتعلم فيه ابنه الموسيقى، فإنه ينتظم أيضاً في دروس دينية لتعليم القرآن الكريم.

وأشار بشارات إلى أنه وعلى الرغم من وجود هذا السلوك، إلا أن هناك أناساً مثقفون وواعون، ويرون في تعلم الموسيقى على أنها علاجية وتهذب النفس والروح.

ويقول بشارات أن الأطفال المنتسبين للدروس لاقوا صعوبات، خاصة وأنهم للمرة الأولى يرون هذه الآلات الموسيقية.

وبين أن عدة عوامل أثرت على انتظام هذه الدورات في بعض الأحيان، كعدم التزام الطلبة بالدوام، واحتجاج بعض الأهالي، لكونها تعقد يوم الجمعة من كل أسبوع، وفي وقت يقارب تقريباً وقت صلاة الجمعة، إضافة إلى أن البرنامج يعقد ضمن مرحلته التحضيرية، وهي الأمور التي جعلت من الاستمرار فيها بمثابة الصراع مع هذه الأمور مجتمعة.

وأوضح أن بعض الأهالي وقفوا أحياناً وبعد فترة معينة من التحاق ابنتهم بدروس الموسيقى، موقفاً معارضاً من استمرارها في هذه الدروس، مبيناً أن بعض الفتيات في عمر ١٣ سنة، انتظمت لفصلين متتاليين، غير أنها انقطعت بعد ذلك لكونها «كبرت» على الموسيقى.

وأضاف أن المرحلة القادمة في طوباس، ستشهد افتتاح فرع لمعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، الذي يجعل الباب مفتوحاً للمزيد من الطلبة للإنخراط في هذه الدورات المتخصصة، ودعا بشارات إلى ضرورة إيجاد التربية الموسيقية لدى هؤلاء الأطفال المنتسبين لدروس تعليم الموسيقى، والتي تعني إخضاع الطلبه المنتسبين لدروس نظرية نظامية بالموسيقى، ليتم تجاوز «البعد والجفا»، ما بين الطالب وآلته الموسيقية.

وأكد منسق الأشبال والزهرات، على أن دروس التربية الموسيقية، ستنظم في حالة افتتح فرع المعهد رسمياً في طوباس، مشيراً إلى أن من شأن هذه الدروس، جعل الطالب يفرض نفسه على آلته وعلى الآخرين، الأمر الذي يجعله لا يتأثر بالتهكمات على ما يتعلمه.

ويقول محمد فضل مدير البرامج الخارجية في معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، أن الصعوبات التي واجهها المعهد في تنظيم هذه الدورات في كافة مواقع تنظيمها، ترجع إلى الثقافة الموسيقية لدى المجتمع، والذي يرى أن الموسيقى تنحصر فقط في الغناء والرقص والفيديو كليبات، الأمر الذي يجعله، أي المجتمع، يرى فيمن يتعلم الموسيقى على أنه سيرقص ويغني ويتارجح بجسده، مثلما يشاهد في تلك الفيديو كليبات.

ويقول أن البعض يرى في أن الموسيقى، تجعل الشخص المتعلم لها ينحرف، غير أن الواقع عكس ذلك بكثير.

وعلى العكس من هذا المفهوم المجتمعي للموسيقى، فإن فضل الأستاذ المتخصص في الموسيقى، يرى أنها ثقافة وتعمل على تهذيب الروح، كما أنها تعمل على معالجة النفس وتهذيبها.

وقال أن المجتمع الفلسطيني عموماً، رأى في هذه الدورات على أنها شيئاً غريباً، كونه يتعامل معه لأول مرة، إلى جانب أنهم يتعاملون مع الآلات لأول مرة، فكان الأمر بالنسبة للطلبة وذويهم والمحيطين بهم على أنه صدمة ثقافية.

وأشار فضل إلي أن دورات تعليم الموسيقى في طوباس، يلتحق بها قرابة المئة وعشرين طفلاً وطفلة، تتراوح أعمارهم بين السابعة والسادسة عشر، مؤكداً على أن الأغلبية العظمى من هؤلاء يتعلمون ليس ليكونوا موسيقيين، وإنما للهواية فقط. ويقول من الممكن أن يخرج منهم موسيقي واحد، أو لا، الأمر الذي يجعل الموسيقى بالنسبة لغالبيتهم، على أنها تنمية لهواية ليس أكثر.

ويشير فضل إلى أن هذه الصعوبات المتعلقة بالثقافة الموسيقية، تتشابه في كافة المحافظات، غير أنها تتعاظم عندما يصل الأمر إلى الناحية الدينية، فهم يقولون أن الموسيقى حرام، وهذا الموضوع شائك ومعقد.

ويرى فضل أن البعض، وإذا لم يرق له موضوع أو فكرة معينة، فإنه يلجأ إلى تحريمها، ليضعها بذلك في ذمة الدين».

قراءات شبابية

التنمية المجتمعية والحكم الصالح

قراءة: محمود الفطافطة

«هناك الكثير من الأسباب الكامنة وراء عدم تمكن الشباب من أخذ دورهم الفاعل، وبالتالي يجب الوقوف عن كثب على مجمل الأسباب، التي تحول دون مشاركة الشباب، من خلال القيام بتقييم كامل وحقيقي لمجمل البرامج والأنشطة، لكي تكون البدايةَ الحقيقية لوضع الحلول العملية المناسبة للمؤسسات والعمل الشبابي في فلسطين، على حد سواء».

هذا مما جاء في كتاب «قراءات شبابية: التنمية المجتمعية والحكم الصالح»، أصدره مؤخراً مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»، وشارك في إعداده عدد من المتخصصين في قضايا الشباب والتنمية وحقوق الإنسان من فلسطين وغيرها من بعض الدول العربية.

ومما ذكرته مقدمة الكتاب، أن التنمية الشبابية المجتمعية تحتل مركزاً متقدماً من حيث أهميتها، ليس على الصعيد الفلسطيني فحسب، بل على المستوى الدولي أيضاً، لارتفاع نسبة الشباب مقارنة بعدد السكان، وأيضاً لما للشباب من أهمية كبيرة في عملية التغيير المجتمعي، إلى جانب دورهم الكبير في تشكيل وصياغة المستقبل، ومن هنا فإن الشباب يحظون باهتمام خاص على مستوى الحكومات والمؤسسات على السواء، من خلال السياسات والبرامج والأنشطة.

وتضيف: «إن تشجيع وتقوية الشباب والراشدين للعمل بفاعلية وبشكل متساو لإحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم، يأتي من خلال عملية مستمرة، يشارك فيها الشباب في بناء وتعزيز مهاراتهم وسلوكياتهم، ومعارفهم، وتجاربهم، ليكونوا مؤهلين وجاهزين للمستقبل.

ويتأتى ذلك من خلال توفير الدعم والفرص والخدمات، لإيجاد علاقات صحية مع الشباب، توفر دعماً معنوياً ونفسياً مستمراً، وتوجههم وتساعدهم وتمكنهم من الحصول على الفرص والخدمات المتوفرة بشكل دائم، لأخذ دورهم في التعبير والمشاركة والتعلم وأخذ القرارات وتقوية وتطوير مهاراتهم».

شركاء وبرامج

وأجمع الكتاب على أن النظر إلى الفئات الشابة، يجب أن يكون على قاعدة أنهم شركاء متساوون، ويجب التعامل معهم كموارد قيمة في تحديد القضايا المهمة وإيجاد الحلول، وتكمن أهمية ذلك في إشراك الشباب في عملية التحول الديمقراطي، وفي كيفية تفعيل دورهم في إرساء مبادئ الحكم الصالح، حيث يعتبر الحكمُ الصالح من أهم العوامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية. وهو بمعناه البسيط إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية، تؤدي عملَها بكفاءة وتخضع للمساءلة، ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية، يمكنهم من خلالها المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعتبرونها مؤسسات تعمل على تمكينهم. وينطوي الحكم الصالح أيضاً على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بوجه عام.

وأكد المشاركون في هذا الكتاب أن التنمية المجتمعية من منظور محلي، يجب أن تستند في المقام الأول إلى التصور الوطني لماهية هذه التنمية، آخذةً بعين الاعتبار الأوضاع غير المستقرة، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الخاص بالشعب الفلسطيني، وكذلك التركيز على مقومات الصمود، وأيضاً شمولية الإطار التنموي، متضمناً مهمات البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والوطني. مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات المختلفة للشعب الفلسطيني.

وأشاروا إلى أن التنمية المجتمعية لا تتحقق إلا بوضع برامج متكاملة للتنمية بمفهومها الشامل، وهي بحاجة إلى تضافر جهود المنظمات والمؤسسات الأهلية، إلى جانب جهود السلطة بهذا المجال، على أن يكون الهدف من تلك البرامج التوافق بين القدرة المحدودة للمجتمع، وتوفير بيئة ملائمة من خلال الاستخدام الأمثل لقدرة المجتمع. وعليه، يمكن القول إن تنمية المجتمع في فلسطين تعني أول ما تعنيه التنمية المستدامة والمتواصلة، بالإضافة إلى شموليتها وعدم تركيزها على جانب من جوانب التنمية دون الآخر.

تشبيك واستشراف

وطالب الكتاب بضرورة تعزيز وتطوير آليات التشبيك والتنسيق، وإعادة ترتيب الأوضاع بين المؤسسات الشبابية أو العاملة مع الشباب، للوصول إلى مصالح مشتركة بعيدة المدى، من خلال بناء تحالفات بين جميع الشركاء للعمل المشترك بكل تفاصيله، من حيث البرامج والأهداف والعمل والمهام والآليات والخطط والمتابعة والإشراف والرقابة والتقييم.

ووفق الكتاب فإن الرؤى المستقبلية، تتمثل في تفعيل الحياة الديمقراطية الداخلية، من خلال الأجسام الداخلية للمؤسسات الشبابية (مجلس الأمناء، الهيئة الإدارية، الطاقم، المتطوعين، الهيئة العامة)، وتحويل الرؤى إلى أهداف ينشدها الشباب، وصولاً إلى سياسة وطنية معبرة عن تطلعات وآمال الشباب في مستقبل أفضل، ووجود جسم يجمع المؤسسات الشبابية على طريق إنشاء المجلس الأعلى للشباب.

ويوصي الكتاب بضرورة استشراف المستقبل من خلال العلاقة مع الحكومة، ومع البرلمان، وآليات التأثير في برنامج الحكومة، والتأثير على القوانين والسياسة العامة، للضغط والمناصرة، والتشبيك والتنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الشباب، والبرامج والأنشطة الشبابية، والأجندة التمويلية للمانح وللمؤسسات الشبابية، وتغيير أساليب العمل وتطويرها، في محاولة لبناء شراكات فعلية بين المؤسسات الشبابية، ووضع الخطط والبرامج والحلول العملية والقابلة للتطبيق في العمل الشبابي.

يشار إلى أن د. عمر رحال قام بتحرير الكتاب، بينما اشتملت موضوعاته على التنمية المجتمعية ماذا فقدت في مسيرتها: الدكتور علي الخشيبان، التنمية البشرية ودور التربية والشباب فيها: الدكتور محمد أبو ملوح، الشباب والمؤسسات الشبابية: الدكتور عمر رحال، نحو حركة خطة وطنية للعمل مع الشباب لتعزيز الثقافة المدنية «استراتيجيات التنمية الشبابية في فلسطين»: تيسير محيسن، الشباب والعمل الطوعي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية: الدكتور عبد القادر حماد، نحو مشاركة فاعلة للشباب في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية: لينا موسى، الشباب وتفعيل الحكم الرشيد: الدكتور محمد أبو غزلة، ملخص تنفيذي لتطوير سياسات تمكين الشباب في البلدان العربية: الجامعة العربية، هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات: الدكتورة ماجدة إمام.

شباب غزة العاطل عن العمل بين الواقع المرير والتفكير بالهجرة

غزة- فايز أبوعون

لم تترك خريجة الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الأزهر في غزة بيسان القيشاوي، منذ تخرجها في العام ٢٠٠٧ وحصولها على شهادة الماجستير، باباً إلا وطرقته للبحث عن فرصة عمل، علها تساعد أهلها الذين لم يدخروا جهداً أو مالاً أو وقتاً إلا ووفروه لها، كي تحصل على أعلى الدرجات، وأرفع المناصب، وأرقى الوظائف.

الخريجة القيشاوي ضاقت ذرعا وهي تبحث عن عمل لدى المؤسسات الحكومية، والمنظمات الأهلية، ولو بأقل القليل من الراتب، حالها حال مئات بل آلاف الشباب والشابات الغزيين، سواء كانوا خريجين أو غير ذلك، الذين تشققت أقدامهم، وتصبب العرق من جبينهم، وهم يجوبون القطاع ذهاباً وإياباً حاملين بين أيديهم الملفات، أو على أكتافهم الحقائب التي تزخر بعشرات الصور لشهاداتهم الجامعية وأوراقهم الثبوتية، وصورهم الشخصية، التي سرعان ما تطلبها تلك المؤسسات.

وتقول القيشاوي لـ «صوت النساء»، «حتى وإن كنت حاصلاً على أعلى الدرجات، وأكبر الشهادات، وتنطبق عليك جميع الشروط التي تضعها تلك المؤسسات، ستبقى أمامك مشكلة ربما تكون هي العقبة في طريق حصولك على تلك الوظيفة، وهي طلب شهادة خبرة في مجال العمل لا تقل عن ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر بقليل، والتي لا تتوفر بالسهولة التي تتصورها تلك المؤسسات».

وتضيف: «إن الأدهى والأمر، هو حين قبولنا بما تفرضه تلك المؤسسات من شروط، ونبدأ بالبحث عن من نعمل لديه كمتطوعين للحصول في نهاية المطاف على شهادة خبرة، ونجد أن المؤسسة نفسها التي وضعت ذلك الشرط، قد قبلت خريجا زميلا ومن التخصص نفسه، وليس لديه شهادة خبرة، ولكن عند البحث عن أسباب ذلك، نجد أن قبوله كان بواسطة فلان أو علان، الأمر الذي يفقدنا الأمل في تحسن الظروف».

المقاهي ملاذهم

ويمكن القول إن مدينة غزة شهدت في الآونة الأخيرة افتتاح العديد من المقاهي ومحال الإنترنت، التي باتت إلى جانب شاطىء البحر الملاذ الأول للآلاف من الشبان العاطلين عن العمل، بهدف الترويح عن أنفسهم، وإلقاء الكمّ الهائل من هموم الدنيا عن كواهلهم، التي باتت مثقلة بالهموم والمآسي جراء قسوة الحياة، لا سيما في ظل الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن أربعة أعوام. وتعتبر مشكلة البطالة في غزة المحاصرة من أكبر المشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني، بسبب الممارسات التعسفية الإسرائيلية ضده، حيث الإغلاقات المتكررة للمعابر والحدود، والحصار الشامل، وعدم السماح بإدخال أي من المواد الخام اللازمة للصناعة، سواء الصناعات الخشبية أو الإنشائيةً أو المعدنية لتشغيل المصانع والمعامل، لتوفير فرص عمل لمئات الآلاف من المتعطلين عن العمل بشكل قسري، الذين باتوا يبحثون عن فرصة للهجرة للبحث عن عمل في الخارج.

الشاب أيمن عمر (٣٢ عاماً) من مخيم جباليا للاجئين، الذي عمل لعدة سنوات كأفضل فني رخام في القطاع، حيث عرفه الجميع، سيما الأغنياء منهم، فزيَّن فللهم بأشكال هندسية تسر الناظرين إليها، وأقام في حدائقها أحواضاً للزينة، وبنى في صالوناتها مدافىء على الحطب، يسعى الآن جاهداً بين الوزارات المختصة، للحصول على طلب للهجرة إلى كندا.

ويقول أيمن لـ «صوت النساء»: «في ظل هذا الحصار الظالم، وانعدام ليس أية فرصة للعمل فحسب، بل وللعيش بكرامة، حيث آلاف المواطنين من مختلف الأعمار والأجناس الذين تحولوا بفعل الحصار إلى متسولين، لا حول ولا قوة لهم أمام أبواب المؤسسات الإغاثية، للحصول على كابونة لا تسمن ولا تُغني من جوع، ماذا عساى أن أفعل؟ فكل يوم يمر عليَّ وأنا على هذه الحال من ضيق اليد، وعدم قدرتي على توفير الحد الأدنى من متطلبات أسرتي، أفكر بأمرين أحلاهما مرٌ، وهما إما الهجرة أو الانتحار».

وتابع يقول: «منذ تزوجت قبل خمس سنوات، قررت عدم الإنجاب، رغم أن لدي طفلة واحدة فقط، وكثيراً ما يحدث مشاكل بيني وبين والدي الذي يتهمني بعدم الرجولة، لأنني لا أرغب في إنجاب أطفال جدد حتى يتغير هذا الحال إلى ما هو أفضل منه».

ولا يخفى على أحد أن هناك العشرات من المؤسسات الأهلية، التي يُقدِم مدرائها على إجبار العاملين فيها الشباب والشابات، وخاصة الخريجين الجدد، على التوقيع على عقود عمل لا تضمن لهم أية حقوق اجتماعية كانت، كما تضع لهم شروطاً أخرى غير مدرجة في العقد، وهي أن يُوقع المستخدم على استلام مبلغ معين، ويستلم مبلغ أقل منه بكثير، تحت مسمى «تبرع للمؤسسة» دون أية أوراق تُذكر.

وفي حال قَبِل بذلك كانت له الاستمرارية في العمل حتى انتهاء المشروع أو العقد، وربما قدَ يُجدد له للعمل في مشروع آخر، وإن رفض أو قَبِل ومن ثم أعلن تذمره، انتهى عمله مع أول فرصة يتم فيها الاستغناء عن موظفيَن، تحت ذريعة أن مدة المشروع انتهت، أو أنه اتضح أن شروط قبوله للعمل غير مستوفية، وما إلى ذلك.

وبحسب الخبير الاقتصادي عمر شعبان، فإن من أسباب ازدياد معدلات البطالة في وضعنا الراهن، هو عدم تمكن أكثر من ١٢٠ ألف عامل من دخول الخط الأخضر، نتيجة أولاً لفرض الطوق الأمني على القطاع، ومن ثم فرض الحصار الشامل، وثانياً تدمير البنية الاقتصادية وبعض المشاريع والمصانع التي تستوعب أعداداً من العمال، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، مما عرقل إدارة العملية الإنتاجية.

أزمة خانقة

وقال شعبان ل «صوت النساء»: «إن المواطنين في قطاع غزة يعانون من أزمة اقتصادية خانقة، في ظل تردي الوضع الاقتصادي، وتفشي البطالة، وعدم توفر فرص العمل، مع ارتفاع لم يسبق له مثيل في أسعار السلع والمواد الغذائية، مما أرهق كاهل مختلف فئات المجتمع، وعلى وجه الخصوص الشريحة الفقيرة التي باتت تعد الأكثر في القطاع، وعلى الرغم من الحديث عن تخفيف الحصار وما كان يعول عليه من افتتاح للمعابر وتغير أفضل من الواقع الحالي، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث حتى الآن، فالأزمة لا تزال خانقة والمعاناة مستمرة».

وأضاف: «إن غزة تحتاج إلى خطة مارشال»، في إشارة إلى خطة المعونة الأميركية التي ساعدت الاقتصاد الأوروبي على أن يبدأ من جديد بعد الحرب العالمية الثانية، وأشار إلى أن «مصطلح (اقتصاد) لم يعد ينطبق هنا».

وبيَّن شعبان أن نسبة البطالة قد ارتفعت، حيث وصلت حالياً إلى نحو ٤٠٪ مقارنة مع ٣٠٪ عام ٢٠٠٧، حسب بيانات البنك الدولي، كما أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التابعة للأمم المتحدة، تقول إنّ ٨٠٪ من السكان يعتمدون حالياً على المساعدات الغذائية، وهذا يمثّل ارتفاعاً من ٤٠٪ قبل عدة سنوات.

وأمام كل ما ذكر، كثيراً ما تسمع عن مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل لشباب غزة العاطل عن العمل، ولكن حين النظر إليها، والتمحيص فيها، تجد أنها مشاريع يُطلق عليها «المسكنات»، لأنها سرعان ما تذهب أدراج الرياح، مثل تكنيس الشوارع وإزالة الأتربة من على جانبيها، ووضعها في أماكن سرعان ما تعود إلى ما كانت عليه في حال هبوب رياح خفيفة، أو زراعة أشتال على المفترقات والطرق العامة، دون أن تمتد إليها الأيدي لريها، ما يجعلها تجف بعد وقت قليل من الزمن.

بانتظار الساعات المضيئة

نجوى غانم

الساعة الواحدة والنصف ما بعد الظهيرة، الشمس عمودية على المنازل ذات الأسقف المصنوعة من الاسبست وتلك الاسمنتية، الحرارة داخل المنازل تشتد، والعرق يتصبب من أجساد النساء، اللاتي اضطررن لارتداء الحجاب داخل المنازل إكراما للرجال، الذين يلقون بأجسادهم شبه العارية دون اكتراث، بالقرب من الأبواب المشرعة، غير عابئين بزيادة معاناة نسائهم، ولا بانكشافهن أمام المارة، بانتظار نسمة هواء باردة ضالة، تجد طريقها إليهم عبر أزقة المخيمات الضيقة، فتنعشهم لثوان معدودة، إذا ما لامست أجسادهم، ثم يعاودون انتظار نسمة ضالة جديدة. ساعة كاملة من الانتظار أمام أولئك المترقبين عودة التيار الكهربائي للمنطقة، بعد انقطاع دام ثمان ساعات، توقفت خلالها جميع الأنشطة المعتمدة على الكهرباء في انجازها.

خلال هذه الساعة ،قد يطلق العديد من الرجال زوجاتهم لأتفه الأسباب، وقد يعتدي آخرون على نسائهم وأطفالهم بالضرب، بينما يتشاجر الأبناء مع بعضهم البعض، وقد يتم اعتقال البعض لإفراطه في لعن الحكومة، اعتقاداً منه أنها تبخل عليه بالتيار الكهربائي، الذي تخبئه في بيوت قادتها وأعوانها، والبعض الآخر يلعن كل من له يد في قطع الكهرباء، سواء حكومة غزة أو الضفة أو إسرائيل على السواء.

أما الذي لا يدركه الجميع هو أن اشتداد الحرارة يزيد من إفراز هرمون النرفزة في الجسم، وهذا يبرر تصرفاتهم العنيفة وأمزجتهم السيئة! وإن حدث وتم توعيتهم لذلك، فما عساهم فاعلين؟ هل سيتوقفون عن اللعن؟ أم أنهم سيزدادون نقمة علي من يقطع الكهرباء، ويسبب الزيادة في هرمون النرفزة المفرط إفرازه أساساً لدى السواد الأعظم من سكان القطاع.

في المدينة يبدو الأمر مختلفاً، حيث لا يكاد يخلو منزل فيها من وجود مولد كهربائي، وهكذا لا يتأثر سكانها كثيراً بانقطاع الكهرباء، إذ ما يلبث أن ينقطع التيار الكهربائي حتى تضج المدينة بهدير هائل للمولدات الكهربائية تسمعه يتعالى من كل مكان حولك. إذا ما عبرت المدينة أثناء انقطاع التيار الكهربائي، تؤلمك أذناك في البداية، ويجتاحك صداع حاد، وتفقد التركيز، ثم ما تلبث أن تعتاد على الإزعاج وتتكيف معه، فتمتنع عن محادثة من يسير إلى جوارك، طالما أن صوت هدير الموتورات يعيق وصول الأصوات الأخرى إلى أذنيك.

الساعة الثالثة إلا الربع مساء، والجميع بانتظار عودة التيار الكهربائي، الذي تأخر ربع ساعة كاملة، قد تبدو الخمسة عشر دقيقة زمناً لا يذكر في الانتظار لدى معظم العرب، لكن من يحيا في قطاع غزة، يدرك عبء الانتظار لثوان، خاصة في فصل الصيف الذي لا ترحم حرارته أحد. ما بين الثانية والأخرى من الانتظار، تسمع ما يضحكك قليلاً ويتعسك لأيام، فتسمع لسان حال من في المخيمات قائلاً: «لقد نسونا مثلما نسينا العالم، ولم يتذكروا سكان المخيمات؟ فالمعاناة كتبت لهم قدراً، وكتب عليهم التكيف مع صنوفها المتعددة». ويقول آخرون: «نحن بلا قيمة عندهم».

صيحات من الفرح تصدر من كل مكان، الصغار والكبار يهللون، يكبرون ويحمدون الله لعودة الكهرباء، ينفك تقطيب الجباه وتتبسم الشفاه، التي يبستها شدة الحرارة، وتتحرر النساء من عبء الملابس الزائدة، إذ يصبح بإمكانهن إغلاق أبواب المنازل ومباشرة أعمالهن المتوقفة على الكهرباء، بينما يستلقي الرجال تحت المراوح، ويعكفون على مشاهدة التلفاز أو تصفح الانترنت.

أما في المدينة، فتصمت أخيراً المولدات، ويتبختر الهدوء في شوارعها، لثمان ساعات كاملة، سرعان ما تدور عقارب الساعات لتقربها من سكان غزة، فيأتي الموعد غير مرغوب فيه مع الظلام ويعيش المواطنون بانتظار الساعات التالية المضيئة.

الاحتلال والحصار والانقسام في قفص الاتهام

الضغوطات والاضطرابات النفسية أبرز المشكلات التي يعاني منها الشباب

غزة – ماجدة البلبيسي

اضطرابات نفسية، قلق دائم، ضغوطات نفسية، توتر، إحباط مروراً بالإكتئاب، وانتهاءً بالتفكير بالانتحار. هذا جزء يسير من مجموع كبير من الأعراض والأمراض النفسية، التي بدت ليست سمة العصر فقط، بل سمة الشباب أن صح لي التعبير.

والمبررات والأسباب أصبحت معروفة، ومن السهل أن يسردها أي شاب تقابله في قطاع غزة، الحرب أولاً وتبعاتها، الحصار، الانقسام السياسي، قلة فرص العمل، التهميش والإهمال من القطاعين الرسمي والأهلي، تلاشي الأمل في مستقبل أجمل، وغيرها من الأسباب التي قد لا تنتهي.

الناشط في مجال الشباب رامي مراد، تحدث عن واقع الشباب الحالي والأزمات التي حلت به وألقت بظلالها السلبية على صحة الشباب النفسية، وخلقت مجموعة من الأمراض والأعراض النفسية، والتي دفعت الشباب إلى وسائل هروب من الواقع الأليم. يوضح مراد أن ما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة عقب الحسم العسكري الذي حدث عام (٢٠٠٧)، وما تلاه من انتكاسات متكررة، لم تقف عند قاع البئر، قتل الكثير وإصابة وإعاقة الكثير، عدا عن الاعتقال والتعرض للتعذيب وما إلى ذلك من ممارسات.

ويتابع أن الشباب يمثلون النسبة الأكبر من مجتمعنا، حسب إحصائيات عام (٢٠٠٩)، فان الشباب من سن (١٨)–(٣٥) يمثلون ما نسبته(٣٨ ٪)، وبالتالي فهم الأكثر تضرراً مما جرى، عدا عن تعرضهم للابتزاز في الوظيفة العامة، ولم تنته الواسطة والمحسوبية والتوظيف على أساس اللون والانتماء، كل هذه الممارسات وغيرها خلقا جيلاً من الشباب مشوشاً ومحبطاً وقلقاً على مستقبله، الذي أصبح يقرره القادة والسياسيون. وأضاف مراد: «أمام هذا الواقع المرير، من الشباب من انزلق في هاوية العقاقير وتعاطي الترمال، ومنهم من يقر بكامل إرادته العمل في الأنفاق، ليحصل على حفنة من الدولارات قد تكلفه حياته».

غلاء المهور

كما تطرق مراد إلى أزمة كبيرة باتت تؤرق الشباب، وهى غلاء المهور ومظاهر النفاق الاجتماعي المتعلق بالطقوس المصاحبة للزواج، مستشهداً بقصة شقيقه الذي قرر قبل شهور أن يتزوج، فبعد أن قام بكل التكاليف اللازمة للزواج من مهر وخلافه لا يزال حتى اللحظة يسدد فاتورتها.

كما تطرق مراد إلى أزمة الخريجين وطابور البطالة، الذي يزداد عاماً بعد عام لأسباب كثيرة، من ضمنها الفجوة بين التخصصات الأكاديمية وسوق العمل وغيرها من الأسباب، عدا عن جملة من الممارسات التي ترتكبها الحكومة في غزة، ذات العلاقة بالحريات العامة، كل هذا الواقع خلق أزمات نفسية لدى الشباب، ومنهم من سلك طريق الترمال، ومنهم سلك طريق الانترنت (التشات)، ومنهم من فكر بالهجرة بلا عودة، ومنهم من آثر أن ينهى حياته بالانتحار.

وأشار إلى الحرب الضروس التي شنتها إسرائيل مؤخراً، حتى بات الناس في هلع دائم، فالجميع ينصحون أهالي غزة بالمتابعة مع طبيبهم النفسي، فكلنا أصبحنا مرضى نفسيين بدرجات متفاوته. لم يختلف الناشط في مجال الشباب عوني الحاج في تشخيصه لواقع الشباب عن سابقه، فمشاكل الشباب أصبحت واضحة بشكل جلي للجميع، ولكنه قدم عدة اقتراحات ونصائح للشباب لتجاوز أزماتهم الحالية، وفي مقدمتها التوجه للتطوع داخل المؤسسات الأهلية، منتقدا في الوقت ذاته دور الأسرة التي تهتم في توجيه أبنائها إلى التعليم فقط، دون حثهم وتوجيه اهتمامهم إلى المجتمع المحلي، والمشاركة في لجان الأحياء والعمل التطوعي وتعزيز قيم التطوع.

وتطرق الحاج إلى عدة آليات لتشجيع الشباب للانخراط في العمل التطوعي، منها التخطيط لبرامج تنشيطية تطوعية في المدارس والجامعات، والمجتمع المحلي في حاجة ماسة إلى جهود هؤلاء الطلاب الشباب، إما من خلال مشروعات للبيئة أو التنمية، مع التوعية بأبسط صور التطوع والعمل الخيري.

كما تحدث عن ضرورة تفعيل مراكز لتوجيه المتطوعين، وهي آلية متوافرة في أغلب الدول المتقدمة، وفي بعض البلدان العربية (الأردن وفلسطين)، وتعتبر مراكز توجيه المتطوعين وسيطاً بين رغبة وإرادة المتطوع في تخصيص وقت أو جهد للتطوع، والمجال المناسب الذي يمكنه التطوع فيه، اعتماداً على ظروفه وقدراته ومهاراته، كذلك فإن مراكز التطوع تقدم التدريب المتخصص للمتطوعين، وتضيف إلى ما سبق الدور الذي يمكن أن تلعبه النوادي ومراكز الشباب، من خلال تدريب وتوجيه الشباب نحو مشروعات حقيقية، تعتمد على العمل التطوعي.

التركيز على هموم الشباب

وطالب الحاج الجهات المسؤولة والمؤسسات المعنية، بضرورة التركيز على هموم الشباب وقضاياهم، ورعاية أفكارهم ودعمها معنوياً ومادياً، بدلاً من أن يختار الشباب طوابير الاصطفاف لجلب منفعة أو كابونة على أبواب النقابات المختلفة، أو المشاركة بالتكدس في ملتقيات الخريجين التي اختلف لونها وشكلها ونمطها عن الدور الحقيقي المنوط بها، أو التوجه للالتحاق بالأحزاب السياسية دون قناعة بأيدلوجيتها، ولكن لا سبيل لهم غير ذلك لتأمين مستقبلهم المعيشي.

ويقر الحاج بأن هناك توان من قبل العديد من مؤسسات المجتمع المدني، عن إتاحة الفرصة للشباب لتحديد احتياجاتهم، بعيداً عن رسم هذه الاحتياجات كما تتوافق مع سياسية المؤسسة والممول، إلا أن هناك مجموعة قليلة من المؤسسات ساهمت في دعم مبادرات الشباب الفلسطيني.

وجدد مطالبته لكافة المؤسسات الأهلية والمعنية بفئة الشباب، احترام تجارب الشباب الفلسطيني وتشجيعهم على التعلم واكتساب الخبرات وتحقيق طموحاتهم، وإتاحة الفرصة لهم بالتفكير بحرية دون ضوابط ومعايير معينة، والبعد عن مأسسة العمل الأهلي. كما دعا الشباب الفلسطيني إلى إعادة تشغيل حواسهم والتأمل بما يفعلونه في الوقت الحالي، وما يرغبون فعله في المستقبل، والمبادرة بالعمل التطوعي في إطار الجماعة والكشف عن احتياجاتهم كشباب، وخاصة في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني من حصار خارجي وداخلي، انعكس على مجمل أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وليست النفسية فقط. الأخصائي النفسي عبد المعطي فلفل، قال أن هناك عدة عوامل رئيسة ساهمت في معاناة الشباب وتدهور صحتهم النفسية، منها العامل السياسي والإغلاق والحصار، وما ترتب من وقوع الشهداء والجرحى وانعدام التواصل مع العالم الخارجي، عدا عن العامل الاقتصادي الصعب، وعدم مقدرة الأسر على الوفاء باحتياجات أبنائها الشباب، وانعدام فرص العمل للخريجين، كل هذه العوامل مجتمعة حدت بالشباب إلى التوجه لوسائل بديلة، بغرض تحقيق الذات وإشباع النواحي الفسيولوجية، حيث تحول الظروف من تحقيق ذلك بالطرق المعروفة.

وسائل هروب

ويتابع، أن الشباب قد يلجأ إلى التكنولوجيا واستخدامها بشكل سيء، لتحقيق المتعة والراحة وتكوين علاقات وصداقات مع الجنس الآخر، للهروب من المشاكل والضغوطات، ومنهم من يلجأ إلى العقاقير والمخدرات والترمال والسهرات الليلة على شاطىء البحر من للتفريغ والترويح النفسي والإحساس بالنقاهة والاستجمام، موضحاً أن كل العوامل السابقة أدت إلى بروز ظاهرة اجتماعية خطيرة جداً، تتمثل في عدم مقدرة الأهل على السيطرة على سلوكيات أبنائهم من الشباب.

من جانبه كشف الأخصائي النفسي المتابع لحالات شبابية تتلقى الإرشاد يحيى العوضي، عن زيادة نسبة الشباب المتوجهين لطلب الاستشارة النفسية، والذين يعانون من أعراض ومشكلات نفسية نتيجة للضغوطات التي تواجههم، والتي فاقت طاقتهم، لافتاً أن هناك جملة من الأمراض النفسية طفت على السطح، خاصة بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة، منها القلق الدائم نتيجة عدم قدرة الشباب لاستشراف ملامح مستقبلهم، الضغوطات النفسية الشديدة والانطواء، التوتر والإكتئاب الذي قد ينتهي بالانتحار.

ويتابع أن من أبرز المشكلات التي ظهرت خاصة بعد الحرب، حالات من التبول اللاإرادي لدي فئة الشباب، وبروز العدوانية وعدم احترام الآخرين، فقدان الأمن وتوجه بعض الشباب إلى التعبير عن الضغوطات بوسائل القتل والتخريب والانحراف السلوكي والأخلاقي في بعض الحالات، موضحاً أن العلاج لهذه المشكلات والضغوطات الكبيرة، تتطلب من المؤسسات المعنية والتي تعمل في قطاع الشباب، إلى تكثيف برامج التوعية والتثقيف وجلسات التفريغ النفسي، التي تمكنهم من الحديث عن مشكلاتهم والتعبير عن احتياجاتهم، هذا من جانب، ومن جانب آخر التركيز على شغل وقت فراغ الشباب بأشياء محببة ومفيدة، للتخفيف من معاناتهم، وذلك من خلال توفير فرص عمل وإن كانت مؤقتة لهم، هذا من شأنه أن يخفف من حجم الضغوطات النفسية، ويحقق نوعاً من الصحة النفسية للشباب.

وتشير دراسة لمنتدى شارك الشبابي بعنوان «الشباب في فلسطين فرصة أم خطر محدق» استعرضت مجموعة من مؤشرات الصحة النفسية للشباب، أن النزاعات والعنف والحروب تؤثر سلبياً على الصحة النفسية، وأن التعرض للعنف والإذلال يؤدى إلى مستويات عالية من الخوف والتوتر والقلق والإكتئاب، إلى جانب الاعتلال البدني، فضلاً عن أن التعرض للعنف الممنهج بشكل دائم، والإذلال الجماعي والفقر، كما يحدث في الظرف الفلسطيني، يؤدى إلى حدوث توتر ما بعد الصدمة، وغيره من الاضطرابات النفسية والسلوكية.

كما أبرزت الدراسة أيضاً التأثيرات السلبية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي والعنف على الشباب، في بروز مشكلات أخرى، منها عدم التركيز واضطرابات النوم والطعام، وسرعة التهيج وزيادة السلوك المنافي للعرف الاجتماعي.

وحذرت الدراسة من مخاطر الصحة النفسية المتدهورة لدى الشباب، والتي قد تحمل عواقب كبيرة على المجتمع، حيث قد يتوجه الشباب، خاصة الذين يتعرضون لتجارب صادمة إلى اظهار السلوك العدواني العنيف، عدا على أن الشباب الذين يتعرضون لصدمات متلاحقة ومتكررة، سيكونون أكثر ميلاً للانسحاب من التفاعل الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل.

وخلصت الدراسة إلى عدة تدخلات لتحسين الأوضاع الصحية النفسية لدى الشباب، وفي مقدمتها الالتزام من قبل الجهات المسؤولة عن حماية وتعزيز الحق، بناء عن مستوى ممكن تحقيقه من الصحة لجميع المواطنين، خاصة الشباب كحق تحميه القوانين الدولية لحقوق الإنسان، ووضع حلول موازية فنية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإلا سيبقى توسيع خدمات الصحة النفسية غير فعال، ما دام بقى مسموحاً للقوات الإسرائيلية أن تخرق القانون الدولي بشكل متكرر.

وفي سياق التدخلات أيضاً يجب تنفيذ تدخلات اجتماعية من خلال تطوير أنشطة التعزيز الصحي في المدارس والمجتمعات المحلية، وتوسيع الوصول إلى المرافق الرياضية والتمارين البدنية، وتعميم خدمات الصحة النفسية، التي تركز على الشباب، وأن مفتاح تعزيز هذه الخدمات من خلال تقوية خصائص التنشئة الأساسية لنظام الأسرة والشبكات المجتمعية، مع الإقرار بحقوق الشباب بشكل صريح.

بهجة مقتولة على يد الاضطهاد الوظيفي قبل البطالة

حسناء الرنتيسي

مفرقعات، زغاريد، دموع فرح، بيوت كللتها الورود وتغللت ألحان الفرحة بين زواياها، خريجون وخريجات صعدوا على المنصة، وتسلموا وثيقة بداية الرحلة العملية، قصاصة ورق أخضرت وأزهرت من سنين عمرهم، لتوضع فيما بعد على رف الانتظار، أو لتقع في موسم خريف محتمل، لم ينظر الخريجون السابقون إلى تلك البهجة كنظرتهم السابقة لها، هناك أضواء فرحة خفتت وبسمة أخذت بالشحوب، وذلك حين حملت تلك الشهادة ورفيقاتها على الأكتاف، وطافت وطافت ثم عادت إلى الحائط، والسبب إما وراءه علامة استفهام كبيرة، أو مبررات لرفض التوظيف تقول: «حيرتونا»، وتصريحات من هنا وهناك تقول «مقسوم لا توكل وصحيح لا تقسم وكل لتشبع». وقد تكون المشكلة الأكبر من ذلك، أن من يتوظف أيضاً يتعرض للاستغلال في ظل غياب الوعي بالقانون، وكذلك غياب القانون نفسه أحياناً.

تجارب

تقول الطالبة (ر.ح) من جنين، والتي تخرجت من جامعة بيرزيت منذ سنتين: «أول ما بدأت أبعت السيرة الذاتية واقدم طلبات التوظيف، كانوا يحكولي ما في خبرة، تطوعت في عدة مؤسسات وحصلت على شهادات تدريب في مجالات كثيرة، حتى يمكن مش بمجال تخصصي، ورجعت أقدم مرة ثانية، وكان الرد من بعض الجهات أن السيرة الذاتية مستواها أعلى من مستوى الوظيفة الشاغرة، يعني على قولهم حرام هيك كفاءة تحصل على وظيفة عادية، وأي حد ممكن يشتغل فيها». تتابع ر.ح: «ما يأست، ضليت أحاول وحكيت لازم أقبل بأي شغل حالياً، وتوظفت في مكتب إعلامي، وكنت أعد التقارير والمؤسسة تبعثها لصحيفة لبنانية، ولما حبيت أشوف الخبر بالصحيفة تفاجأت أن الخبر باسم مديري مش باسمي، وبعد نقاش طويل تركت الشغل ورجعت من جديد أبحث عن وظيفة، وخاصة أنه ما عندي واسطة».

لم تكن ر. ح وحدها التي تعرضت للاستغلال من قبل الجهة الموظفة، فخريجة الفنون الجميلة (ز.هـ) تروي لنا قصة مختلفة شكلاً لا مضموناً، فرغم أن كل من يرى سيرتها الذاتية ولوحاتها الفنية، يستغرب قبولها بوظيفة في حضانة، وبراتب ١٢٠٠ شيكل في الشهر، لقاء ما يقارب ٩ ساعات من العمل الشاق في رعاية الأطفال دون أخذ أي قسط من الراحة لنفسها، دون وجود مراقبة للأطفال وتلبية لاحتياجاتهم، لكن حاجتها الماسة للعمل، دفعتها لقبول الوظيفة، أما ظروف العمل فحدث ولا حرج، حيث تعامل المعلمات في الحضانة كخادمات، فلا يقتصر الأمر على رعاية الأطفال، بل أيضاً القيام بالأعمال المنزلية لبيت المديرة، ومساعدتها في التستر على تقصيرها بتأمين احتياجات الحضانة، وإخبار الأهالي بحقائق الوضع...الخ. زميلات (ز.هـ) أكدن نفس المعلومة، حيث وصفت إحداهن الحضانة بقولها، إنها حضانة الأشباح، أو هكذا تبدو للناس، وذلك كون الموظفات لا يمكثن فيها أكثر من شهرين إلى ثلاثة، ثم يسارعن بالهروب منها إلى جهنم البطالة كما يقلن.

أنا هنا أهدر عمري

تجربة أخرى كانت لزميلة تعمل في صحيفة محلية، وقد عملت في الصحافة منذ ثلاث سنوات، إلا أنها لم تحقق أدنى حقوقها في عملها، تقول «ما أمر به هو شكل مخفف من أشكال البطالة، فراتبي لا يتعدى راتب سكرتارية، رغم أنني أعمل بساعات دوام مكثفة، وبجهد يستنزف طاقتي كلها، وفي النهاية لست قادرة على تحقيق أدنى تقدم في طموحي، كون العمل يستنزف طاقتي ولا يعوضني براتب جيد، يمكنني من إكمال دراستي العليا وتحقيق طموحي، أنا هنا لأهدر عمري ووقتي ليس إلا. أما ظروف العمل، فهي بواقع ٧ ساعات تقريباً، تقضيها في عدة مهام تتعدى التحرير والصحافة إلى السكرتاريا والمراسلات وغير ذلك. وعدت الزميلة بزيادة راتب مع بداية عام ٢٠١٠، إلا أن العام سينتهي دون حدوث أي تقدم، تضيف قائلة: «أتطوع في بعض وسائل الإعلام، وفي النهاية ضغط عمل دون تقدير مادي أو معنوي حتى، أما الرقي الوظيفي فكان طموحاً وتحول إلى حلم يتوقف تحقيقه على حصولي على وظيفة أخرى في مكان يقدر جهدي وكفاءتي».

أسمع وأرى ولا أتكلم

أما الفصل التعسفي على أساس الإنتماء الحزبي، فكان نوعاً آخراً من أنواع الاضطهاد التي يمر به الخريجون، أحد الخريجات بعد بطالة دامت أكثر من سنتين، حصلت على وظيفة في مؤسسة حكومية، وبعد دوامها لبضعة أيام تم فصلها، لم يكن التقصير سبباً، وإنما كان لشبهة إنتمائها الحزبي رغم ميولها نحو الاستقلالية، وقد شككت في التقرير الصادر بحقها، فمن هو المسؤول عن إصدار هكذا تقارير تتحكم بـأرزاق الخريجين، وتحد من فرصهم في العمل والصمود على أرضهم؟!!، معظم من توجهنا لهم بالسؤال اختاروا عبارة «لا أسمع لا أرى لا أتكلم»، وجرى النقاش حول هذه العبارة حتى انتهينا إلى استبدالها ب «أسمع وأرى ولا أتكلم». كثيرون هم ضحايا هذا التقرير الأمني، حتى أن المعظم بدأ يشعر بهاجس الوضع الأمني مع كل طلب توظيف يقدمه.

وفي الجهة الأخرى خريجون مهرولون نحو الهجرة أو السفر للخارج بهدف العمل، وأيديهم على قلوبهم، ليس خوفاً من الغربة، لكن خوفاً من رفض حصولهم على تأشيرة السفر، أما الخريجات فهن رهينات البيت، بانتظار «عريس» ليخرجهن من الفراغ الذي يعشنه، في ظل عدم حصولهن على وظيفة، وعدم قدرتهن المادية على إتمام دراستهن العليا. أما من حصلن على وظائف مشابهة لظروف الخريجات، اللواتي تحدثن عن ظروف عملهن، فقد فضلن أيضاً المنزل على الاضطهاد الوظيفي، إلا أن الكثيرات منهن ما زلن على رأس عملهن، وذلك بسبب الحاجة الماسة للوظيفة.

ترى من المسؤول عن هذا الوضع، كثيراً ما تكرر تعليق «خنقتنا الحكومة، من ملف أمني لخبرة لواسطة، رح نموت والسيرة الذاتية تضل ناقصة»، أما روح الإبداع بالتوجه نحو المشاريع الفردية، فهي تتطلب رأس مال كما قال بعض الخريجين، وهم يطمحون للوصول لهذه المرحلة، لكنهم يحتاجون لدخول سوق العمل كموظفين بداية، للحصول على الخبرة ودراسة السوق، كذلك لتحقيق رأس مال أو دفعة جيدة للبدء بالمشروع.

الحكومة ممثلة برئيس وزرائها د. سلام فياض، وضعت خطة لإقامة الدولة، وتشمل كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، وكل وزارة أعدت خطتها أو تقوم بإعدادها، ترى أين هم الخريجون من هذه الخطة، وهل هناك خيط أمل سيدخل من نافذة هذه الخطة؟ وماذا عن رفض التوظيف لأسباب أمنية؟ هل يجب على هؤلاء البحث عن وطن آخر؟!! أم الأولى أن ننصح طلاب الجامعات الفلسطينية بترك العمل السياسي لأهله، الكثير ممن التقينا بهم بخصوص رفض توظيفهم، قالوا إن مشاركتهم السياسية في الجامعات لم تتعد كونها تفاعل شبابي «وفورة دم» مع ما يحدث من قتل وتدمير تجاه شعبنا، فللديمقراطية منابع عدة، والجزء الأكبر منهم التزم درب «اللهم نفسي»، واقام نصباً تذكارياً للصمت، حتى لا يرفض من المجتمع أيضاً، منهم من وجد مكانه في القطاع الخاص، ومنهم من وجد مكانه خارج الوطن، ومنهم من يطوف بين الوزارات والمؤسسات منذ سنوات بحثاً عن العمل، في النهاية قد لا يحصلون على جملة «سعيا مشكورا»، العزاء الأكبر للفتاة الفلسطينية التي تنحصر خياراتها وتضيق كلما تقدم بها العمر في ظل مجتمع لا يرحم.

النوع الاجتماعي في فلسطين صوت لا يخمد

محمود الفطافطة

رغم أن اجتراح مفهوم «الجندر» (النوع الاجتماعي) يعود إلى منتصف العقد الثامن من القرن المنصرم، إلا أن الجدل حول دلالات وأهداف واتجاهات هذا المصطلح لا يزال محتدماً في العالم، ويأخذ أشكالاً من الخلاف الذي يصل أحياناً إلى التناقض الكلي، المنبثق أصلًا من «التغييب المنطقي» لحاكمية العقل في احترام الرأي والرأي الآخر.

ولا نريد في هذه المقالة القصيرة الإبحار في عالم هذا المفهوم، بل هدفنا محدد، يتمثل في مناقشة جزئية واحدة، تكمن في معرفة الأسباب التي أدت إلى بروز وتصاعد الجدل الحاد حول هذا المفهوم في فلسطين، وصولاً إلى الإجابة على السؤال الرئيس: هل هذا الجدل ساهم في نيل المرأة لحقوقها أو بعضاً منها أو على العكس من ذلك؟.

هنالك جملة من العوامل أدت إلى هذا الجدل، أبرزها:

* استيراد المفهوم: بما أن «الجندر» مصطلح غربي، ويحمل مدلولات ومضامين لا تتواءم مع الثقافة العربية والإسلامية، فكان من الطبيعي حدوث مثل هذا الجدل.

* غموض المفهوم: كثير من الناس عندما يسمعون ب «الجندر» أو النوع الاجتماعي، يعتقدون أن مضمونه متعلق أو مرتبط بالمرأة فقط، دون الإدراك أن النوع الاجتماعي يشير إلى علاقات القوة الاجتماعية بين الرجل والمرأة في المجتمع، والأدوار والمسؤوليات المعدة لهما اجتماعياً وثقافياً، واحتياجاتهما العملية والإستراتيجية، والموارد التي يستطيع كل منهما الوصول إليها والتحكم بها.

هذا الغموض يتحمل وزره في الأساس العديد من المؤسسات النسوية، وذلك أنهن لم يقمن بواجب التفسير الصحيح، والنشر الواضح لمضمون هذا المفهوم، حيث أن الطريقة المتبعة في عمليتي التفسير والنشر، يغلب عليها عدم الموضوعية أو الجدية في الحل، وذلك في انتهاج أن المشكلة الرئيسية للمرأة هي «هيمنة الرجل»، دون البحث في كيفية المعالجة أو إيجاد آليات كفيلة للحل.

*رفض المفهوم: هنالك العديد من المفكرين الإسلاميين في فلسطين وغيرها، يرون في مفهوم «الجندر» أداة غربية خبيثة، هدفها ليس تطوير وضع المرأة ضمن خصوصية بيئتها، بل السعي إلى استدخال كل مورثات الغرب اللاأخلاقية، وإسقاطها على سلوكياتها وتربيتها وفكرها. بعض هؤلاء المفكرين لهم كتابات في هذا الإطا، ومنهم على سبيل المثال، فلسطينياً الشيخ بسام جرار ود. حسام الدين عفانه وغيرهم.

* طبيعة المجتمع: مما لا شك فيه أن مجتمعنا لا يزال متأثراً بالأبوية، وتغليب العادات والتقاليد، والعشائرية، والاستهلاكية،والمسار الأحادي في التفكير والنقاش، وهذا كله لا يتيح مجالاً موضوعياً لاستقبال أو حتى مناقشة «الجندر» بصورة علمية. ومن هنا جاء الحكم الغيبي في التشكيك أو الرفض لهكذا مفهوم، ومن مساحة ليست بالقليلة من المجتمع الفلسطيني. المطلوب ليس الرفض أو القبول اعتباطاً، بل الواجب الحكم على المضمون بعد إحكام العقل والاحتكام إلى النتائج.

*سلبية التعميم: نجد العديد من ورشات العمل أو الندوات التي تعقد هنا وهناك، ولكن في غالبيتها تتناول مفهوم النوع الاجتماعي من إطار تغليب ذهنية «السطوة الذكورية». هذه المعالجة لن تؤدي إلى النتائج المرجوة، ذلك أن اعتبار هذا العمل هو المسبب الرئيس، من شأنه إقصاء أسباب أخرى هامة، كالاحتلال والواقع الاقتصادي والسياسي وما شابه، إضافة إلى أن هذه السطوة قد أخذت شوطاً، ليس هيناً، في التراجع والتفكك.

* هناك سبب آخر، يتمثل في قلة الكتابات التي تتطرق إلى حقيقة هذا المفهوم، حيث أن كثير منها ترى في الرجل عدواً لدوداً للمرأة، وأن العلاقة تصارعيّة، وليست تكاملية. هذا الأمر سبب غموضاً لدى الجمهور إلى حد الرفض، بل واتهام البعض للمؤسسات النسوية بأنها أدوات لتخريب المرأة اجتماعياً وأخلاقيا.

هذه العوامل وأخرى، لم تكن مؤهلة لخلق حالة من الوعي أو الفهم الصحيح لمفهوم «الجندر» في فلسطين، وأحدثت غموضاً وتناقضاً لم يكونا عوناً في تصعيد وتيرة منح المرأة حقوقها، خاصة الأساسية منها. قصارى القول: يجب على المؤسسات النسوية والباحثين، نساءً كانوا أو رجالاً، تبيان حقيقة المفهوم، وعلى الجمهور التحقق من مدلولات أي مفهوم يستورد لنا. فالحكم الغيبي والرفض العائم، ليس من منطلقات العقل أو مستوجبات الدين.

عبلة أبو علبة
لمهمة الأمين العام «لحشد»

بقلم: ريما كتانة نزال

بمناسبة ذكرى تأسيسه الثانية والعشرين، عقد حزب الشعب الأردني (حشد) مؤتمره الوطني الخامس K وأسفر عن انتخاب قيادة جديدة، التي بدورها أجمعت على انتخاب المناضلة «عبلة أبو علبة» لموقع الأمين الأول للحزب. ومعروف بأن منصب رئيس أو أمين عام أي من الأحزاب من المناصب المغلقة بشكل عام في وجه النساء، ولا يتجاوز عدد من وصلن لهذا المنصب الرفيع إلا أعداد قليلة ومحدودة، ليس في منطقتنا فقط بل وعلى صعيد العالم ككل.

الأمين الأول الحالي «لحشد»، تمثله ابنة مدينة قلقيلية والنازحة عنها في الهجرة الثانية للشعب الفلسطيني عام ١٩٦٧، الأمر الذي ينطوي على مؤشرات ودلالات عديدة، ومن كان مطلاً على تجربة «عبلة» النضالية والعملية، يدرك أولاً بأنه لم يتم اختيارها انطلاقاً من اعتبارات «جندرية»، بل من موقع التقدير لكفاءتها القيادية ولمسيرتها النضالية على امتداد عقود. ويأتي الاختيار الحكيم كذلك؛ بمثابة تجسيد عملي لممارسة خالية من مظاهر الازدواجية والتناقض – المعروفة اتجاه المرأة – بين النظرية وتطبيقها، وتحديداً اتجاه مبدأ المساواة وعدم التمييز، وبما لا يعيق تبوء ووصول من تستحق إلى أعلى درجات السلم القيادي وبما يصون الخصوصية البرنامجية المعروفة في أحزاب اليسار، والتي ميزت نفسها بطرح المضامين والأساس الاقتصادي والاجتماعي والفكري لقضية المرأة.

وتعتبر هذه الجزئية كأحد المعايير التي يقاس بواسطتها الحكم على مدى تقدمية الحزب السياسي، ولمدى تجاوزه للتقليد المسجل أو المأخوذ على بعض قوى اليسار لجهة ممارسة اللغة المزدوجة، وتأكيده الانتصار لأحقية المرأة في أن تحتل كافة المواقع القيادية بعيداً عن المفاهيم الأبوية والذكورية السائدة في مجتمعاتنا. وهو من جهة ثالثة، اختيار لا بد وأن نتوقع أن يترك بصماته على إطلالة الحزب بقيادة «أبو علبة»، لاضطلاعها بمهام متنوعة في المجالين الفلسطيني والأردني، ولدورها المباشر في العديد من مجالات العمل، بما في ذلك ما يتصل بدورها القيادي والمميز في إطار الهيئات القيادية الأولى للحركتين النسائية الفلسطينية والنسائية الأردنية، وعضويتها في رابطة الكتاب الأردنيين ولعملها في ميادين التربية والإعلام.

أمام «عبلة» كأمين أول تحديات عديدة مطروحة على «حشد»، وعلى سائر القوى الوطنية والديمقراطية الأردنية. فمن جانب؛ وعلى أبواب الانتخابات النيابية في الربع الأخير من العام الحالي، وفي ظل تعديل طفيف على قانون الانتخابات، يتمثل بزيادة عدد المقاعد إلى مئة وعشرين مقعداً، ومضاعفة عدد المقاعد النيابية المخصصة للمرأة، لتصبح اثنتا عشر مقعداً، فيما بقي نظام الصوت الواحد الذي كان وما يزال موضع تباين ونقاش محتدم بين القوى الأردنية. ومن جانب آخر، فان التحدي الأكبر يتمثل بتعزيز القواعد الجماهيرية للحزب، وبما يكرس حضوره الأكثر فعالية في أوساط القاعدة الجماهيرية، وفي إطار النقابات المهنية والعمالية.

وإضافة لهذا وذاك، تمثل مهمة العمل المتوازن في البرنامج المركَب، والمشتق من خصوصية الساحة الأردنية ومكوناتها، والذي يتعامل مع عناوين التداخل والتمايز ما بين مهمات الحركتين الأردنية والفلسطينية، نحو تكريس وصيانة الهوية الأردنية ورفض مشاريع التوطين، ونحو إسناد نضال الشعب الفلسطيني في حقه في العودة الى دياره وتقرير مصيره.

الرفيقة «عبلة» من القيادات النسائية التي تتحلى بمواصفات نضالية وقيادية هامة، وتتميز بالصلابة والتماسك النضالي، لم يسجل عليها في جميع المراحل التوقف أو أخذ استراحة قصيرة للمحارب، حيث كانت تحفر التجربة بيد، وتزيح الكوابح المعترضة المعروفة بيدها الأخرى. لم يدخل قلبها اليأس أو اهتزاز الثقة؛ بل بقيت مؤمنة بتحقيق الهدف.

لهذا كله نبارك «لعبلة» هذا الموقع، ونبارك «لحشد» هذا الاختيار، مسجلاً باختياره امرأة للمنصب الأول تجربة لافتة في المنطقة العربية بعد «فرحة بكداش» كأمين عام للحزب الشيوعي السوري؛ «ولويزا حنون» كأمين عام لحزب العمال الجزائري. لقد عرفت عبلة أبو علبة عن قرب، وإنني لواثقة بأنها أهل لهذا الموقع مع كل ما ينطوي عليه من مهام ومسؤوليات غير عادية وفي وقت غير عادي.

نساء وأخبار

مشروع حقوقي لحل مشاكل «النساء في خطر»

الأردن: وصولاً إلى حياة جديدة بعد تجربة توقيف مؤلمة، كان مشروع بداية جديدة» واحداً من السبل التي من شأنها إحقاق العدالة للنساء في خطر، خاصة الموقوفات إدارياً، وفق ما يراه ناشطون حقوقيون من مؤسسات المجتمع المدني. المشروع يسعى لإيجاد حلول طويلة المدى وحلول بديلة لإيداع النساء في مراكز الإصلاح والتأهيل، وتقديم استشارات قانونية ونفسية واجتماعية لهن، إضافة لتوفير مأوى عند الحاجة، لتشجيع النساء وتمكينهن من التحرك والسعي للوصول إلى مأمن من العنف وإقامة العدل، وفق مسؤولة مركز مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان 'ميزان» المحامية إيفا أبو الحلاوة. وبحسب أبو الحلاوة فإن المشروع أطلق منذ العام ٢٠٠٦ وما يزال مستمراً، حيث تكمن أهميته في تأمين الحماية لحياة كل من النساء في خطر وضحايا العنف الأسري، والموقوفات إدارياً في السجون، والفتيات المحكومات بحماية ورعاية في مركز الخنساء لرعاية وحماية وتربية وتأهيل الفتيات. ولما كانت أهمية المشروع تكمن في الحاجة الى حماية حياة النساء، فإن ميزان» يضطلع بالعمل على إيجاد حلول بديلة لتحقيق المصالحة والتوفيق العائلي والاجتماعي ودياً، أو من خلال إيجاد ملجأ يتوفر فيه الملاذ الكافي لهن، بالإضافة إلى تقديم مساعدة قانونية ونفسية واجتماعية للنساء الموقوفات إدارياً حين الحاجة، بحسب ما أشارت له أبو الحلاوة. أبو الحلاوة ذكرت أن مهام ميزان السابقة، تعد نتيجة لأن الحاكم الإداري في المحافظات يضطر إلى سجن النساء حماية لهن، حيث تستجيب الحكومة للتهديدات بقتل المرأة بحبس الضحية أو المرأة المهددة، بدلاً من اتخاذ الإجراءات ضد أقاربها الذكور الذين يهددونها، إضافة إلى محدودية وجود الملاجىء التي لا تلبي احتياجات النساء المعرضات للخطر، وفق ما ذكرت أبو الحلاوة.

ولفتت أن الخدمات القانونية التي يقدمها المشروع، تتضمن زيادة الوعي القانوني للمجتمع حول الحقوق الأساسية للإنسان، وخاصة حقوق المرأة في سلامة جسدها وحمايتها من كافة أشكال العنف والاستغلال والتهديد، إضافة لتقديم الاستشارات والوساطة القانونية لحل القضايا والنزاعات العائلية بطرق ودية، دون اللجوء للقضاء.

ويؤمن الخط الساخن الذي أنشىء لخدمة 'الإرشاد والتوعية» متابعة لقضايا النساء لدى الحكام الإداريين والمستشفيات والمراكز الأمنية والمحاكم، وتقديم الدعم القانوني والنفسي لهن، ومحاولة حل مشاكلهن دون اللجوء إلى توقيفهن إدارياً في مركز إصلاح وتأهيل النساء.

النظرة الدونية للمرأة وراء انتشار الإغتصاب

المغرب: أكدت الباحثة داميا بنخويا، أن سبب انتشار جرائم الإغتصاب في المغرب، ترتبط بظروف الاعتداء المعلنة وغير المعلنة، التي يكون فيها الانحراف والعطالة والأمية، واعتبرت أهم الأسباب المباشرة التي تتحمل الدولة فيها المسؤولية لعدم محاربتها: الفقر والجهل والجريمة.

وأرجعت الأسباب غير المباشرة في دراستها «جريمة الاغتصاب في المغرب: دراسة في ملفات المحاكم»، إلى التربة التي يغذيها الفكر المجتمعي الذكوري، القائم على النظرة الدونية للمرأة، وعلى اعتبار المرأة موضوعاً جنسياً لا غير، وهو ما ينعكس على آليات ترويج الفكر المجتمعي من إعلام وتربية وتعليم وقوانين وثقافة، حسب ما ورد في المركز الحقوقي «أمان». من جانبه أرجع الباحث الاجتماعي كينيث ووكر، سبب الاغتصاب إلى 'المدنية الغربية التي تثير وتحفز الشهوة الجنسية، مما ينشأ عنه خلق حالة من التهيج والإثارة المتتابعة، التي تجد كل سبل التفريج المشروع مغلقة أمامها. وهذا من شأنه أن يتسبب في كثير من أشكال الانحرافات الجنسية كالإغتصاب؛ التي ترجع أساساً إلى نوع الثقافة الجنسية التي صنعناها بأيدينا، فالانحرافات الجنسية جزء من ثقافتنا، كما أن البطالة جزء من نظامنا الصناعي. ويجب ألا يدهشنا هذا الوضع، ما دمنا قد أبدعنا شكلاً من المدنية يضع الشباب وأغلب الأنشطة والقوى الجنسية، في حالة من الإثارة المستمرة، فنحن الذين صنعنا هذه الأوضاع، ونحن أيضاً الذين ندفع الثمن.

ارتفاع نسب جرائم العنف ضد المرأة في كردستان العراق

العراق: لم تفاجأ 'الشرق الأوسط» وهي تتسلم نسخة من التقرير النصف السنوي لعام ٢٠١٠، الذي يشير إلى ارتفاع ملحوظ في نسب جرائم العنف المتزايد ضد المرأة في كردستان، على الرغم من محاولات السلطات المحلية الإخفاء المتعمد للنسب الحقيقية لوتيرة العنف المرتكب ضد المرأة في الإقليم، لأسباب قد تتعلق بتزييف الواقع الاجتماعي، وإظهار المجتمع الكردستاني كأنه مجتمع حضاري متمدن، يتمتع فيه الإنسان بقدر كاف من الحرية الإنسانية والوعي الاجتماعي. ولكن الدماء التي تسيل من جسد المئات والآلاف من نسوة كردستان كل سنة، تؤكد بما لا يقبل الجدل أن هذا المجتمع ما زال يعيش في عصر البداوة والهمجية، على الرغم من أنه يتعامل مع أحدث موديلات السيارات الأوروبية من موديل عام ٢٠١٢، ونحن ما زلنا في عام ٢٠١٠.

يشير التقرير النصف السنوي الصادر عن مديرية العنف ضد المرأة في كردستان، للفترة من ٢٠١٠/١/١ إلى ٢٠١٠/٦/٣٠، إلى وصول عدد النسوة اللاتي أحرقن أنفسهن إلى (٢٣٩) امرأة، مقابل ١٧٩ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وبلغ عدد المنتحرات ٥٩، بعد أن كان العدد في النصف الثاني من العام الماضي ٤٩. فيما ازدادت وتيرة الاعتداءات الجنسية إلى ٦٣ حالة، بعد أن كانت ٥٧ حالة في النصف الأخير من العام الماضي.

وحالات التعذيب الجسدي سجلت أرقاما مهولة، بوصولها إلى ٦٧١ حالة مرصودة وموثقة في دوائر الشرطة، فيما لا يتطرق الشك إلى وجود عشرات الآلاف من الحالات غير المسجلة لدى تلك الدوائر، وطبعاً سبب ذلك هو الخوف من الانتقام أو القتل، سواء على يد الأب أو الزوج أو الأخ، وهم المسيطرون على الأسرة داخل المجتمع الكردي.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها 'الشرق الأوسط» من مصادر خاصة بمديرية العنف ضد المرأة، هناك تكتم رسمي على عدد النساء اللاتي تعرضن لتهديدات بالقتل، وتم إيواءهن أو حمايتهن بأخذ التعهدات من المهددين لهن، ففي حين أشارت التقارير الصادرة خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ إلى جميع هذه الحالات، خلا تقرير النصف الأول من العام الحالي من أي إشارة إلى هذه الحالات. وأغفل التقرير أيضاً، رصد حالات التعذيب الجسدي للمرأة في حدود محافظة دهوك ومنطقة كرميان، المعروفة بتزايد وتيرة العنف ضد المرأة بحكم طبيعة العادات والتقاليد القديمة فيها.

بعد أن أصبحت حديث الشارع

أزمة الكهرباء تفسد على الغزيين أجواء رمضان

غزة – من ماجدة البلبيسي

لم نعد نشعر بأجواء شهر رمضان منذ سنوات عدة، كنا في السابق نشعر ونحتفي بقدوم شهر رمضان قبل شهور، ولكن رمضان هذا العام جاء بشكل مفاجئ، حتى أنني لم أجهز أي شي للسحور لأبنائي السبع في اليوم الأول من رمضان، ولكنني وعدتهم بأن يتم تجهيز السحور بعد أن أقوم ببيع جزء من التموين الذي أحصل عليه من قبل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين.

بهذه الكلمات بدأت أم محمد (٤١) عاماً من مدينة غزة، حديثها حول أجواء شهر رمضان هذا العام، معتبرة أن أكثر أزمة تعاني منها هي انقطاع الكهرباء وقلة المياه، وليست مشكلة الطعام والشراب، حيث اعتادت على عدم الطهى إلا في المناسبات فقط، حين يجود عليها أهل الخير، موضحة أنها بقيت أكثر من (٤٠) يوماً لم يشهد مطبخها أي طبخة لأبنائها السبع، حيث زوجها مريض وعاطل عن العمل منذ سنوات.

وتعيش الأسرة على القليل ومما يتيسر من أهل الخير، منوهة أن أهلها لا يصلونها، رغم أن حالتهم المادية جيدة، ولكن كل إنسان أصبح يسأل عن نفسه فقط، وكادت أن تختفي صلة الرحم وقيم التعاضد والتكاتف بين الناس.

حال أم محمد هو حال آلاف الأسر الغزية، التي تعاني من ضيق الحال، ومن أزمات أصحبت سمة لحياتهم، خاصة في ظل انقطاع التيار الكهربائي بشكل يومي، فلم يشهد يوم واحد ينعم به أهل القطاع بكهرباء طوال اليوم، حيث يوم يتم تناول الإفطار في الظلام، ويوم في النور، وهكذا حال السحور، الذي يكون أشد وطأة وصعوبة من الإفطار، هذا في ظل ارتفاع ملحوظ لدرجات الحرارة، التي تجاوزت معدلاتها الطبيعية.

الحاجة أم ناهض في العقد السادس من عمرها، عبرت عن حنقها وسخطها من أزمة الكهرباء، خاصة في شهر رمضان، وكان يحدوها الأمل أن يتم الاتفاق على إنهاء هذه الأزمة، خاصة وأنها تعاني من مرض السكر والضغط، ولا تحتمل المكوث تحت حرارة جو مرتفعة وأزمة كهرباء في ذات الوقت، موضحة أن الليلة الأولى من الصيام واجهت صعوبة في تحضير السحور، الذي يعتبر ضرورياً لها حتى تتمكن من الصيام وأخذ ما يلزمها من أدوية، حيث أمضت ليلتها وهى ترفع يدها إلى السماء وتحتسب أمرها إلى الله بسبب أزمة الكهرباء، التي أصبحت الشغل الشاغل لها ولكل البيوت الغزية التي فاقمت من معاناتهم.

الحصار، أزمة الانقسام، الكهرباء والمياه، ارتفاع الأسعار، كل هذه المصطلحات أصبحت حديث وخطاب الشارع الغزي، لم تعد المصالحة تعني الكثير من الناس، بعد أن فقدوا الأمل في حدوثها، وأصبحت أزمة الكهرباء هى الأهم من وجه نظر الكثيرون، لارتباطها بتسيير عجلة الحياة اليومية، التي تكاد تسير بنصف قدم واحدة.

الظلام سيد الموقف

وأنت تسير في الليل في شوارع القطاع، نادراً ما يقع نظرك على شارع أو زقاق ينعم بالنور، فالظلام سيد الموقف، لم نشهد مظاهر الاحتفالات بقدوم الشهر الكريم كالسابق، غابت فوانيس رمضان مختلفة الأحجام والألوان عن الشوارع الرئيسة وسط ميدان فلسطين، ومنطقة الجندي المجهول، وترى بعض المظاهر البسيطة في المحلات التجارية بغرض البيع فقط، تشعر في نهاية المطاف أن شهر رمضان طاله الحصار أيضاً.

وعند الحديث عن اللحوم والخضار، فحدث بلا حرج، فالأسعار وصلت عنان السماء، واستغل التجار حاجة الناس الضرورية لهما، فتم رفع أسعارها، فلم يعد في استطاعة المواطن العادي أن يتسوق بأسعار الشهر الماضي، فيكتفي بما يسد رمق أسرته، فيما ارتفعت أسعار اللحوم خاصة الدجاج، ووصل الكيلو الواحد إلى (١٤) شيكل، ما حدا بمعظم الأسر إلى التحول إلى اللحوم المجمدة، والتي أيضا أصابتها لعنة أزمة الكهرباء، حيث اشتكى أحد أصحاب محلات اللحوم من أزمة الكهرباء، والتي أفسدت كمية كبيرة من اللحوم، وقام بالتخلص منها وإتلافها.

لم يقتصر غلاء الأسعار على الخضار واللحوم، بل طال الفاكهة التي أصبحت من الكماليات، في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها معظم سكان القطاع، سواء العاملين أم غير العاملين، فأصبحت تحل عليهم كالضيف كل حين وحين، واتجهت الأسر إلى تأمين حاجتها الضرورية فقط.

الحركة عادية

أحد التجار في سوق الزاوية الشهير، وصاحب محل عطارة، التي عادة ما يؤمه الكثير من المواطنين (أبومحمد) قال أن وضع السوق والقوة الشرائية تكاد تكون عادية في شهر رمضان، مثل الأيام الأخرى، ولم يطرأ أي تغيير على الحركة التجارية، بل تزداد سوءاً كل يوم، موضحاً أنه قبل سنوات كان الوضع أفضل بكثير، وكنا نعتمد على تحقيق الربح في هذا الشهر بالذات، وتعويض حالة الركود التي تكون على مدار العام.

وعبر عن سخطه من هذه الأوضاع، مستغرباً غياب أجواء شهر رمضان، المتمثلة برواج الحركة التجارية، ولكنه حمد الله على ذلك، وما زال يحدوه الأمل لتغيير الحال وتحسن الأوضاع.

مظاهر أخرى للشكاوى ومن فصول المعاناة ،عبرت عنها النساء في أحاديث منفصلة، وهى عدم تمكنهن من الاحتفاظ بالطعام أكثر من يوم، وهذا عبء جديد أضيف إلى كاهلهن، حيث أزمة الكهرباء حالت دون تمكنهن من حفظ الطعام ليومين، بل يتلف الطعام إذا بقى يوم واحد في الثلاجة، وهذا يضيف معاناة جديدة لربات البيوت، حيث تضطر إلى الطهي يومياً ما يزيد من أعبائها وحجم إنفاقها.

الزيارات الاجتماعية أيضا ارتبطت بموضوع الكهرباء، فان عزمت زيارة صديق أو جار أو أداء صلة رحمك، فعليك أولاً أن تفتح هاتفك النقال وتسأل المضيف «هل عندك كهرباء ومتى ستقطع؟»، حتى ترتب أمورك لزيارة خاطفة ومحدودة الوقت ومرتبطة بموعد الكهرباء، التي أصبحت الضابط والمتحكم لسير حياتنا.

«نساء قادرات على التغيير»

سامية حمارشة

بتمويل من الاتحاد الأوروبي، يقوم مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة في بيت لحم، بتنفيذ مشروع ريادي في أربع محافظات في الضفة الغربية، وفي ذات الوقت، تحت عنوان «نساء قادرات على التغيير» وبمشاركة مؤسسات أخرى إقليمية تعمل داخل حدودها.

مركز الإرشاد النفسي الاجتماعي للمرأة في بيت لحم، وترأسه خولة الأزرق، مؤسسة غير ربحية، تأسست في عام ١٩٩٧م، يقوم على رؤى تمكين المرأة، فتهدف إلى تقديم الخدمات للمرأة والطفل، على اعتبار أن هاتين الفئتين الأكثر تهميشاً في المجتمع الفلسطيني. ويتم هذا من خلال تمكين وتقوية النساء اللواتي يعانين أعراضاً نفسية ناجمة عن تعرضها لعنف اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي.

لهذا يعمل المركز على المساهمة في خلق تغير وضعية النساء، بحيث تصبح المرأة أكثر وعياً بحقوقها ومكانتها، وذلك للمساهمة في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي، قائم على حقوق الإنسان المتوازنة، بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو العرق، في ظل دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

دورة «نساء قادرات على التغيير» مشروع إقليمي، يستمر لمدة ثلاث سنوات، وينفذ حالياً بذات الوقت في ثلاثة مراكز إقليمية:

داخل الضفة الغربية ومركز الإرشاد النفسي الاجتماعي للمرأة في بيت لحم هو الجهة المخولة بتنفيذه، علماً أن ذات المركز يعتبر رأس المثلث الرئيسي لهذه المحاور الثلاثة. جمعية نساء وآفاق في الناصرة الجهة المنفذه للمشروع داخل الخط الأخضر بقيادة نايفه السيريسي.

معهد التضامن الدولي للنساء في الأردن، بقيادة أسمى خضر وزيرة الثقافة الأردنية السابقة، والناشطة على الساحة الأردنية، هو الجهة المنفذة للمشروع في الأردن. تشترك هذه المؤسسات الإقليمية الثلاث، باهتمامها المباشر بالمرأة، والعمل على توعيتها، لأخذ دور ريادي على صعيد الذات والعام وجميعها مؤسسات قطرية. تقوم فكرة الدورة على تقوية دور النساء في بناء تنمية مجتمعية مستدامة، وذلك من خلال التدريب والتوعية والتمكين.

أما الأهداف المحددة للمشروع، كما ذكرت رنده الشوبكي العاملة في المركز فتتلخص في: توعية النساء في المجتمعات المستهدفة بموضوعات وقضايا ذات صلة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة.

تقوية قدرات المراكز من خلال تقوية العضوات الناشطات الفاعلات من خلال الدورات اللازمة. تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية منسجمة وملائمة للاحتياجات والأولويات المحلية. تعزيز التشبيك والتنسيق والتعاون بين المراكز الرئيسية الثلاث الإقليمية، بهدف إقامة أنشطة مشتركة وتبادل الخبرات. هذا وقد قام مركز الإرشاد بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي في محافظات الخليل وبيت لحم ونابلس وجنين، بتنفيذ مشروع الدورة ،ليكون مجموع المواقع المستهدفة في مراكز المدن والبلدات والمخيمات التابعة لها ٢٠ مركزاً، في كل مركز ما يقارب ٢٠ متدربة، مما يشكل في مجموعه أكثر من عشرين متدربة.

وقد خضعت هذه المراكز لدراسة احتياجات، ليتم بعد ذلك وضع برنامج تدريبي، يشمل التعريف بحقوق النساء القانونية والاجتماعية وحسب المواثيق العالمية المنصفة للنساء، لجميع المتدربات، على أن يتم عقد برنامج تدريب خاص بعضوات الهيئات الإدارية لـ ٢٠ مؤسسة في الضفة الغربية، في مواضيع لها علاقة بمهارات التخطيط ودراسة الاحتياجات، إدارة الاجتماعات والتوثيق، التشبيك والتنسيق.

هذا ويشار إلى تنفيذ مشاريع على أرض الواقع، بإشراف وإدارة المركز، ومن خلال الدورة، كالتدريب والوقوف على ما تم اكتسابه من مهارات قيادية، وبالفعل يتم في هذا الوقت العمل المشترك ما بين المؤسسات المحلية المشاركة بالتدريب، وبين المجتمع المحلي، لتنفيذ مشاريع محلية حسب احتياج هذه المناطق، من وجهة نظر المجموعات المتدربة وبموافقة جميع المتدربات.

فقد رأت مجموعة بلدة كفر راعي وعجه في محافظة جنين، أن هناك أولوية لتوفير وإيجاد أماكن ترفيه للأطفال ونوادي، بينما حاجة بلدة الرامه ملحة لخزانات مياه. أما اللبن فهي بحاجة ماسة لتطوير المركز الصحي، وكذلك هي حاجة بيتا الملحة. أما جنين المدينة، فالحاجة ملحة للحد أو القضاء على النفايات المنتشرة في بعض أحيائها، وفي يعبد فقد استقر الرأي على أن أكثر الأمور ضرورة هي إيجاد مركز تصوير أشعة، يتم إلحاقه بالمركز الصحي التابع مباشرة لوزارة الصحة.

تقول أريج الكايد، المنسقة في مركز الإرشاد، أن المشروع مهم جداً، إذ يلامس حاجات المؤسسات النسوية في منطقتي جنين ونابلس، ويعمل على دعم وتطوير أو مساندة المؤسسات المشاركة، بينما أماني النوباني تشير إلى مدى أهمية المشاريع المنفذة من خلال التدريب وضرورتها، وتهيب بالمجتمع المحلي والوزارات المعنية التجاوب الإيجابي مع حاجات المجتمع.

المدربات أريج الخليلي وزميلتها سناء، تشيدان بمدى أهمية هذا المشروع وعمله في تعزيز دور المرأة في الحد من همومها وأحزانها، والضغط النفسي المترتب عليها من التعنيف، وكلاهن استقين عطاءهن من الدراسة والخبرة الميدانية، مما اكسب الدورة عمقاً اجتماعياً وإنسانياً.

نايفه السيريسي، رئيسة جمعية نساء وآفاق، الجهة المنفذة لدورة «نساء قادرات على التغيير»، تعرف على جمعيتها قائلة: «تعمل نساء وآفاق على التثقيف بحقوق المرأة، ورفع مكانتها وتعزيز دورها في الحيز الخاص وفي الشأن العام، وتعمل على صيانة كرامتها الجسدية والدفاع عنها وسلامة صحتها النفسية، لذلك تولي الجمعية أهمية بالغه لحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والشرعية والمدنية»، وتقول أيضاً إن جمعيتها غير ربحية، وتعمل على تمكين المرأة من خلال السياق الديني، ومشروع القيادات يعمل في هذا الإطار في ثلاث مناطق رئيسية(النقب/المركز)، (المثلث الجنوبي والشمالي) ، (الشمال والناصرة).

وقد تبين من خلال تدريبات الدورة، أن أكثر الأمور إلحاحاً وضرورة، هو التوعية المستفيضة بحقوق المرأة الاجتماعية والشرعية، وهناك لبساً ما في قانون الأحوال الشخصية في المحاكم الشرعية، تقلق بال النساء المنتسبات للدورة.

قصة نجاح الشابة «جنات»

دمج المعاقين عقلياً في المجتمع يبدأ من الأسرة

لمى أبو بكر

«أنا أحب معلماتي في المركز، أنا سأبدأ العمل في الروضة، لأنني أحب الأطفال كثيراً، أنا أحب الرسم كثيراً، وأتمنى أن أصبح رسامة كبيرة». تقول «جنات» وابتسامتها لا تفارق وجهها.

السيدة «أسماء» صاحبة ومديرة روضة وحضانة أطفال. لاحظت أن جنات تتمتع بعاطفة كبيرة تجاه الأطفال في الروضة منذ صغرها، ففكرت بأن تعطي بعض المهام البسيطة لجنات، كي تساعد المعلمات والمربيات في الروضة، وكانت جنات على درجة كبيرة من المسؤولية والقدرة على التعامل مع الأطفال والاهتمام بهم خلال وجودها في الروضة. وبتشجيع من معلمات جنات، حرصت الأم على التواصل مع المركز بزيارتها والتزام كافة التعليمات، فتعاونت الأم مع المركز على تدريبها في الروضة والمدرسة على ذلك. وهكذا استمرت الأم صابرة صامدة، واضعة نصب عينيها هدفاً نبيلاً وهو نجاح ابنتها في حياتها، فزرعت الثقة في نفسها، فجعلتها مؤمنة بأنها تستطيع أن تحقق إنجازاً، حتى أصبحت جنات الآن مؤهلة لتعمل كمساعدة معلمة في الروضة، وليصبح لها عملها ودخل خاص بها.

هذه إحدى النماذج التي قامت شبكة أصوات بدعمها فشبكة الأهالي «أصوات» تكونت بناء على احتياجات الأهالي لوجود جسم دفاعي، يكون قادراً على الدفاع عن حقوق أبنائهم المعاقين عقلياً، ومطالبة الجهات المختصة بتوفير الخدمات الضرورية لهم، كما تعمل هذه الشبكة على تحسين الدعم المتبادل بين عائلات المعاقين عقلياً.

شبكة «أصوات» هي مشروع مشترك بين المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية، وجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية. وتهدف إلى تمكين أسر الأشخاص المعاقين عقلياً من فهم كيفية التواصل مع الجهات الرسمية المختصة من خلال حشد التأييد والتضامن، والاتصال والتوعية عن طريق تزويد الأهالي بمعلومات عن حقوق الإنسان وقانون الإعاقة الفلسطيني، وتقديم الإرشاد للأسر، وتعريفهم بالجهات المسؤولة التي يستطيعون التوجه إليها، إضافة إلى تدريب الأهالي على كيفية نشر الوعي وخلق جماعات ضاغطة، للمطالبة بحقوق أبنائهم المعاقين عقلياً.

لقد تم تكوين مجوعات من أهالي المعاقين عقلياً في مناطق سكناهم، وعقدت لهم عدة لقاءات، بهدف تزويدهم بالمعلومات الضرورية عن حقوق الإنسان، والتركيز على الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات العقلية، وحقوقهم بشكل عام، وحقهم في التعليم بشكل خاص، وقانون الإعاقة الفلسطيني. مما سمح للأهالي بمناقشة هذه القضايا وتبادل تجاربهم، وسيتم تزويدهم كذلك بالمعلومات المكتوبة، التي تفيدهم وتفيد أبناءهم من المعاقين عقلياً، مع التأكد من استيعابهم للمعارف التي تم تقديمها لهم.

قامت شبكة أصوات بدعم الأهالي من خلال ورش العمل، التي تنظمها للأهالي بناء على مقترحاتهم واحتياجاتهم، إيماناً بهذا انضمت «أسماء» والدة الشابة «جنات» لشبكة أصوات قبل حوالي عام.

تعرفنا في المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية على جنات، وهي تعاني من متلازمة داون، عندما كانت في السابعة من عمرها، لم تكن جنات تتمتع بأي من المهارات الحياتية، مثل الأكل والاعتناء بنفسها، ولكن مع التدريب في المركز ومساعدة أمها لها، استطاعت جنات أن تتعلم مهارات كثيرة لتلبية احتياجاتها، واكتسبت ثقة كبيرة بنفسها، حيث كونت صداقات عديدة، وأصبحت محبوبة من قبل الجميع، طلابا ومعلمات في مركز ياسمين.

تقول أسماء: «ألان جنات تبلغ من العمر ١٩ عاماً، وقريبا ستتخرج من المؤسسة السويدية، الخوف من المستقبل جعلني أفكر بتدريب جنات، لتصبح قادرة على العمل، كي اضمن أن لا تكون عالة على أحد، خاصة أنه لا يوجد من يقدم الخدمات لذوي الإعاقة العقلية، خصوصاً عندما يكبرون في السن ويتخرجون من مراكز التأهيل».

ليس فقط العمل هو ما يؤرق أم جنات، بل عدم وعي المجتمع بموضوع الإعاقة العقلية، والوصمة المرتبطة بالشخص المعاق عقلياً، وعدم تقبله ودمجه في المجتمع، بالإضافة إلى عدم تطبيق قانون المعاق الفلسطيني، الذي يحرم هذه الفئة من أبسط الحقوق الضرورية والأساسية لهم.

لقد ارتبطت نظرة الشفقة والأسى بأسر المعاقين، والحزن على حالهم وما أصابهم، وهذا ما يحزن أسماء، فهي تريد أن تتحقق العدالة في المجتمع لابنتها، وهذا لا يأتي إلا ضمن عمل جماعي منظم مدعوم من قبل المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ومدعوم أيضاً من قبل المجتمع ابتداءً بالأسرة. فقد استطاعت أم جنات، أن تثبت للمجتمع قدرة ابنتها على أن تمارس حياتها بشكل طبيعي، بسبب الدعم الكبير الذي قدمته أسرتها لها.

وأشارت أم جنات إلى عدة أمور ضرورية، يجب على الأهل أن يقوموا بها، من اجل دعم أبنائهم، بداية بتقبل أنفسهم كآباء لأبناء معوقين، بدون الشعور بالإثم والتقليل من قيمة أنفسهم، وتقبل هذا الابن وفهم درجة إعاقتهم واحتياجاتهم والأضرار المصاحبة للإعاقة، ومواءمة طموحهم تبعاً لقدرات طفلهم، وإعداده للمستقبل بتأهيله مهنياً أو تعليمياً، حتى تستمر حياته بنجاح بعد وفاة والديه. وعلى كل أسرة أن تسعى لتوفير خدمات تعينها في تربية ابنها، كالرعاية الصحية، والعلاج الطبيعي، وخدمات التخاطب، وأجهزة تعويض الحركة، والخدمات التعليمية، وخدمات التأهيل المهني والخدمات التعليمية، فمن حقه أن يتعلم ويحصل على وظيفة.

وكما أكدت أسماء على أهمية أن تسعى أسرة الشخص المعاق عقلياً لمقابلة أسر أخرى، نجحت في إنجاح حياة أولادهم الذين لديهم نفس الظروف، لأهمية تشارك التجارب في دعم الأسر لبعضها البعض.

تقول أسماء: «نحن نطمح أن تكون شبكة أصوات داعمة لنا كأهالي، وأن تتاح لنا الفرصة للتغيير والعمل على تحصيل كافة حقوق أبنائنا وبناتنا.

مشروع تكامل

تحويل المرأة المعنفة إلى الخدمات القانونية والصحية والاجتماعية

المحامية: منال الجعبة
مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي

في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ومعاناة السكان الفلسطينيين من العنف السياسي، تحتل قضايا العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني مرتبة متدنية، بحيث يصعب على النساء الفلسطينيات اللواتي يعانين من العنف أن يفصحن عن شكواهن.

كثير من العوامل تؤثر على النساء الفلسطينيات، وعلى حقهن في الوصول إلى الخدمات؛ فالأعراف والتقاليد الأبوية السائدة والاحتلال العسكري الطويل الأمد، تحد من استقلالية المرأة وقدرتها على تقرير مصيرها، إضافة إلى التشريعات التي لا تقدم الحماية الكافية لحقوق النساء، والنقص في المؤسسات الخدماتية للنساء المعنفات، كمراكز الإيواء والبيوت الآمنة.

كل هذه العوامل تؤدي إلى لجوء النساء المعنفات لطلب المساعدة من مقدمي الخدمات الصحية أو الشرطة، أو من المؤسسات التي تقدم الخدمات للنساء، والتي تعتمد التحويلات فيما بينها على المبادرة والعلاقات الشخصية، وتفتقر لنظام تبليغ منهجي وموثوق، مما يؤدي إلى استمرار إشكالية نقص البيانات الشمولية، حول مدى انتشار العنف ضد المرأة في فلسطين.

مشروع تكامل

مع بداية عام ٢٠٠٩، وبتمويل من المفوضية الأوروبية، أطلق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، بالتعاون مع مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي، مشروع «بناء نظام تحويل خدمات قانوني، صحي، اجتماعي مستدام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تكامل»، وذلك بهدف المساهمة في تحسين تقديم الخدمات القانونية والصحية والاجتماعية للنساء، ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمعرضات لخطر العنف.

يعمل «تكامل» على تصميم نموذج لنظام متكامل، لتحويل النساء ضحايا العنف إلى الخدمات، من خلال التشبيك بين المؤسسات، وصياغة إجراءات وأنظمة موحدة، لتحويل المرأة المعنفة إلى الخدمات القانونية والاجتماعية والصحية، ووضع البروتوكولات التنفيذية للتدخل مع المرأة المعنفة، ومتابعتها.

كما يعمل «تكامل» على تحديث المناهج المستخدمة في كليات الطب والقبالة والتمريض وأكاديمية الشرطة وبعض الكليات الإنسانية، بما يتضمن تعزيز الوعي بالنوع الاجتماعي وكيفية التعامل مع حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

تقييم الخدمات والمناهج

ساهم المشروع في تلاقي الجهات ذات العلاقة، من منظمات المجتمع المدني والوزارات ذات العلاقة في القطاعات القانونية والصحية والاجتماعية، لإتاحة الفرصة للحوار فيما بينها، عبر عقد سلسلة من ورشات العمل والاجتماعات. كما تم تشكيل لجنة فنية للمشاركة في تطوير نظام التحويل وضمان استدامته والعمل به في المستقبل.

كذلك، تم التشبيك مع بعض الشبكات والإئتلافات القائمة في الوطن العربي، والتي تعنى بقضايا العنف ضد المرأة، بهدف الاستفادة من تجاربهم لبناء نظام تحويل فلسطيني.

وتم القيام بدراسة مسحية للخدمات التي تقدمها المؤسسة العاملة في مجال العنف ضد المرأة، وذلك بهدف تحديد الاحتياجات والفجوات في الخدمات في محافظات الضفة الغربية، وكذلك تقييم مدى دمج قضايا العنف ضد المرأة في مناهج أكاديمية الشرطة وكليات الطب والقبالة والتمريض، وبعض الكليات الإنسانية.

تطوير نظام التحويل

في آذار ٢٠١٠، قام مشروع «تكامل»، بعقد مؤتمر إقليمي في الأردن، بهدف عرض الدراسة المسحية التي تم إعدادها، واستعراض تجارب بعض الدول العربية والدولية في هذا الخصوص، بما يضمن إمكانية البناء على تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها، بما ينسجم مع احتياجات المجتمع الفلسطيني وخصوصيته.

وسيتم استناداً إلى نتائج وتوصيات المسوحات والمؤتمر، صياغة نظام التحويل وبروتوكولات العمل، بحيث يراعى فيه الاستفادة من تجارب الدول الاخرى، والاستجابة للاحتياجات التي تم تحديدها في الدراسة بحيث يكون النظام قابلاً للتنفيذ محلياً.

وستتم تجربة نظام التحويل في إحدى محافظات الضفة الغربية لمدة ستة أشهر، وستعقد ورشات عمل تدريبية واجتماعات للجهات ذات العلاقة، حول كيفية استخدام نظام التحويل والبروتوكلات.

وبالتزامن مع صياغة نظام التحويل الجديد، سيتم تحديث مناهج كليات الطب والقبالة والتمريض والشرطة والكليات الإنسانية، بحيث تشتمل هذه المناهج على قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، لضمان تقديم خدمات نوعية ومناسبة للنساء ضحايا العنف والنساء المعرضات للخطر.

المناصرة والتثقيف

ستركز المرحلة النهائية للعمل، على تكثيف جهود المناصرة والتثقيف لتعميم النظام ومأسسته، من خلال تزويد مقدمي الخدمات القانونية والصحية والاجتماعية، بمهارات استخدام نظام التحويل وتعميمه في أوساطهم من خلال تدريب المدربين، حيث سيتم تدريب المسؤولين البارزين في كل قطاع، بحيث يقوموا بإجراء تدريبات لاحقة تغطي مجموعة واسعة من المهنيين.

وفي المراحل النهائية للمشروع، سيتم تنفيذ حملة إعلامية لتبني نظام التحويل رسمياً على المستوى الوطني.

يهدف مشروع «تكامل» إلى تخفيض العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني ككل، وسيساعد على كشف جوانب التشريعات الفلسطينية التي تقيد تعميم نظام التحويل على المستوى الوطني، ويساهم في توفير بيئة ملائمة لحدوث الإصلاح القانوني. كما سيساهم في تغيير الثقافة والعادات والتقاليد الاجتماعية، لا سيما في أوساط مقدمي الخدمات الصحية وأفراد الشرطة وصانعي القرار في الحكومة.

لأنهن سيتركن بصماتهن على ستويات مختلفة

زريفة ملكي: تعمل بصمت وتجتهد بجنون

فداء البرغوثي

بهدوء تقبع خلف مكتبها الذي يعج بالنساء الوافدات من مدن وقرى ومخيمات الوطن، تبحث بعينيها الواثقتين ولا زالت بين ثنايا الأوراق والملفات التي تملأ المكان، عن عشقها الأبدي للحب والتضحية والعطاء، فتغوص في تفاصيلها لتلتقط الأمل رغم الآهات في حكايا النساء اللواتي اعتدن دوماً أن يرحلن إليها طلباً للأمن والأمان. كيف لا وهي القادمة من بلاد الماما تيريزا، يسبقها إيمانها بضرورة العمل على تقديم الحد الأدنى لنساء شعب يقبع تحت سطوة الاحتلال وقهره.

زريفة ملكي ذات الأصل المقدوني، أتت من ديارها البعيدة بعد ارتباطها بزوجها الفلسطيني، وعملت منذ العام ١٩٩٢ في العديد من المؤسسات التي تقدم خدماتها للنساء الفلسطينيات كما الأطفال، كان آخرها اتحاد الشباب الفلسطيني، وكانت ولا زالت بحسب أولئك الذين رافقوا مسيرتها المهنية والإنسانية نموذجاً للعطاء بصمت والاجتهاد بجنون.

صوت النساء التقت السيدة زريفة، للوقوف على أبرز المحطات الشخصية والمهنية في حياتها، وبداية تحدثت ملكي عن هويتها وعلاقتها بفلسطين: «اسمي زريفة ملكي أصلي من مقدونيا، وهي إحدى جمهوريات يوغسلافيا سابقاً، أما بالنسبة لمعرفتي بفلسطين، فقد بدأت عندما وصلت إلى الصف الخامس، كان هناك أستاذ جغرافيا وتاريخ يتحدث عن دولة إسرائيل الموجودة على الخريطة، وأن أصل هذه الأرض لفلسطين، ولكنها غير مكتوبة في المكان المخصص لها على الخريطة، لكن لازم تعرفوا إنو في شعب، وهذا الشعب تحت الاحتلال، وهي كانت معروفة بفلسطين وكان لها أسماء متعددة بس معروفة لنا بفلسطين، بس في مكانها ليست ظاهرة وليس لها كود للاتصال معها ولا صندوق بريد باسمها ولا أي شيء ،وهذا أثر بشكل كبير علي ودفعني للتعرف أكثر على القضية الفلسطينية».

وتضيف ملكي: «وفي عام ١٩٨٢، عندما وقعت مذبحة صبرا وشاتيلا، كان في المدرسة حفلة تبرعات للأطفال في مخيمي صبرا وشاتيلا، وكنت مسؤولة عن جمع التبرعات، وكانت أول علاقة مباشرة مع القضية الفلسطينية، بعد ذلك تعرفت أكثر على القضية الفلسطينية من ابن خالتي الذي كان يدرس في لبنان، وظل عندي تساؤل كبير كيف ممكن أن يظل شعب تحت الاحتلال حتى الآن، وكنت أقارن حياتي، أنا عشت كله في سلام، رغم أنه صارت الحروب في بلدي والمذابح مثل ما صار في١٩٤٨ ، لكن أنا لما طلعت من بلدي كان يعيش بسلام، وكيف تعرفت على زوجي، ممكن يكون قضاء وقدر، طبيعي كان في خوف كيف بدك تنتقلي على بيئة مختلفة لغة مختلفة، حتى التنافس رح يختلف، نوع الاكل رح يختلف، الثقافة والعادات والتقاليد، وهي كانت تحد بالنسبة لي، ولما وصلت فلسطين عرفت شو معنى احتلال، شفت وجهين كيف بتعاملوا مع الأجانب لما يدخلوا أهلاً وسهلاً، وكيف بتعاملوا مع الفلسطيني».

أما عن بدايات عملها في المجال النسوي فقد ذكرت ملكي: «بدأت العمل في العام ١٩٩٢ في اتحاد لجان العمل النسائي لمدة ٨ سنوات، انتقلت بعدها إلى مركز فلسطين لتطوير المشاريع الصغيرة، ومنذ العام ٢٠٠٢ وحتى اللحظة، أعمل مع مؤسسة اتحاد الشباب الفلسطيني».

أما عن سبب اهتمامها في العمل في المجال النسوي، أشارت زريفة إلى إيمانها بضرورة تمكين النساء، على اعتبار أنهن يمثلن بالنسبة لها أكثر من نصف المجتمع، فهن الامهات والعاملات وبإمكانهن أن يكن الوزيرات والطبيبات والمهندسات، وبالتالي لو أعطيت النساء فرصة لتمكين ذواتهن على أكثر من صعيد، فلا بد أن ينعكس ذلك إيجابياً على بناء السلام الداخلي للنساء وبناء الأسرة والمجتمع الديموقراطي الذي نريد.

وتضيف زريفة: «عملي في اتحاد الشباب، أتاح لي الفرصة لوضع الخطط والبرامج والنشاطات لتمكين النساء في مجالات عدة، منها التمكين الاقتصادي، السياسي، الصحي، والثقافي والتربوي إضافة إلى تمكين النساء من امتلاك المهارات القيادية والحياتية، مؤكدة أنها ركزت في عملها في الاتحاد على تقديم خدماتها للنساء الريفيات كونها مديرة البرامج للتنمية الريفية، مؤكدة على إيمانها المطلق بضرورة توجيه دفة الخطط والبرامج لتمكين النساء في المناطق الريفية، على قاعدة أنهن الأكثر تهميشاً، والأقل حظاً في استهدافهن من قبل مؤسسات السلطة الوطنية والمجتمع المدني، وحتى القطاع الخاص، وعليه فقد كنت أبحث من خلال عملي عن آلية للوصول للنساء في المناطق المهمشة، ضمن برنامج تمكين النساء، من أجل إخراجهن من دائرة العمل البيتي ودائرة رعاية بيوتهن وأطفالهن وأزواجهن إلى المجتمع، من خلال عقد العديد من اللقاءات التدريبية التوعوية والتثقيفية».

وتشير زريفة: «أننا استطعنا من خلال اتحاد الشباب والمؤسسات الشريكة في برنامج تمكين النساء، أن نبلور آلية تنسيق ناجحة من أجل تهيئة النساء في القرى المهمشة لتوفير أماكن خاصة بهن، يمكن من خلالها عقد اللقاءات التى تتعلق بهن، وفي الوقت الذي يناسبهن، بعد أن كانت النشاطات تتطلب تنسيقاً مع المجلس القروي أو مع البلدية أو نادي أو جمعية خيرية، وهذه تعتبر بمثابة الخطوة الثانية ما بعد برنامج تمكين النساء التدريبي، تحديداً أنها كانت مطلباً للنساء التي شملتهن الدراسة، التي تم تنفيذها عام ٢٠٠٥، على مرحلتين لثلاثين قرية: شملت المرحلة الأولى ١٢ قرية في منطقة بيرزيت، أما المرحلة الثانية فقد شملت ١٨ قرية في منطقة غرب رام الله».

واستنادا إلى نتائج الدراسة، وبعد مرور خمس سنوات على برنامج تمكين النساء، أكدت ملكي: «تم العمل على توفير ٥ مراكز في ٥ قرى هي: كوبر، سلواد، بيت ريما، قرية بيت سيرا وبيت عور التحتا، وتضم هذه المراكز من ٨٠ إلى ١٥٠ عضوة ما بين نساء وفتيات، حتى يكون هناك دمج بين الجيل القديم والجيل الجديد، وقد استلمت الإدارة الفتيات بحكم أنهن الأكثر حظاً في التعليم، والأكثر قدرة على جذب الفتيات والنساء الأقل حظاً إلى المراكز، للاستفادة من النشاطات التي يتم عقدها فيها. علماً بأن هناك هيئة إدارية يتم انتخابها كل سنتين، بالإضافة إلى وجود منسقة ومجموعة متطوعات يدرن نشاطات المركز، من خلال مشاريع تتضمن منحاً مالية، نقوم بالعمل على توفيرها، لضمان استمرارية المراكز وضمان استمرارية النشاطات، التي تعمل على حل الكثير من المشاكل من قبيل الزواج المبكر، التسرب من المدارس، الجدار والفقر، وغيرها من المشاكل التي تواجه النساء والفتيات في مناطقهن.

وذكرت ملكي أن هذه المراكز تعتبر من وجهة نظرها، بمثابة البوابة الأولى للتغيير الاجتماعي الإيجابي، خطوة بخطوة، وبقبول مجتمعي محلي، يعترف بالأثر الإيجابي الذي يمكن أن تتركه النساء والفتيات على المستوى الفردي والعائلي، وعلى مستوى المجتمع الذي تحيا في ظله النساء والفتيات، مؤكدة أن هذه الاستراتيجية هي الأكثر نجاحاً لتمكين النساء على أكثر من صعيد.

وتضيف زريفة: «حاولنا أيضاً من خلال هذه المراكز، دراسة الظروف السلبية التي تواجهها هذه القرى، والمساهمة في تقديم حلول ولو بالحد الأدنى، منها على سبيل المثال القرى التي تعاني من الجدار، وتم وضع برامج تمويل لمساعدة العائلات الفقيرة، لاخراجها من الفقر، من خلال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي الـUNDP، وحقيقة نجحنا في استهداف المواقع التي تتواجد فيها المراكز كما القرى، واستطعنا العمل في ١٨ موقع من خلال برنامج تمكين العائلات المحرومة اقتصادياً، وهو برنامج وطني بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية، إلا أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي هو من يقوم فعلياً بإدارته، وشارك في ذات البرنامج ١٦ مؤسسة غير حكومية».

وأكدت ملكي: «أن المراكز ساعدت كثيراً، باعتبارها هوية للنساء في القرى، في دراسة ظروف العائلات التي تحتاج فعلياً للمساعدة، تحديداً العائلات التي تقوم النساء بإدراتها، للاستفادة من البرنامج، كما حاولنا الجمع ما بين المعايير التي حددها البرنامج للاستفادة من خدماته، مع تلك المعايير التي تضعها المؤسسة، لخدمة أكبر شريحة من النساء والعائلات المحرومة اقتصادياً، وهناك العديد من قصص النجاح للنساء المستفيدات من وجود المراكز، ومن وجود مثل هكذا برنامج».

وروت لنا ملكي عدداً من قصص النجاح، التي أثرت حقيقة في مشاعرها، وولدت لديها إصراراً لاستكمال مشوارها في تقديم خدماتها للنساء المهمشات والعائلات الفقيرة المحرومة، كما ولدت لديها إصراراً بأن النساء إذا ما أعطيت لهن الفرص، فلا بد أنهن يستطعن تجاوز كل العقبات، التي يمكن أن تعترض طريقهن، من خلال اتباعهن استراتيجيات للتغيير المجتمعي خطوة بخطوة، وبتصفيق حار من الأسرة والمجتمع المحلي، الذي ترسخت لديه قناعات بقدرة النساء على أن يكن منتجات داخل وخارج حدود الإطار المنزلي».

وأخيراً اختتمت ملكي الحديث بقولها: «صار لي ١٨ سنة مع مؤسسات غير حكومية فلسطينية، وفي حال توقف عملي معها، فإنني أتمنى العمل مع المؤسسات الدولية، التي تقدم بدورها المنح للشعب الفلسطيني، كي أتمكن من توجيه المنح والدعم المالي للبرامج الصحيحة، التي تتلاءم وحاجات فئات الشعب الفلسطيني، وليس كما يفرضها الممول، بغض النظر عن كونها مناسبة أم لا، وذلك على اعتبار أنني أمتلك الخبرة عن ظروف المجتمع الفلسطيني في مختلف الجوانب الاقتصادية والثقافية والصحية والتربوية في الضفة الغربية، مشيرة أن التمويل أصبح موضة»، وتضيف: «أنا لا أحب أن يفكر الممولون بهذه الطريقة، فالتمويل يأتي باسم الشعب الفلسطيني، ويسجل على أساس أنه دعم للشعب الفلسطيني، أقل شيء، يجب أن يكون له أثراً إيجابياً على الشعب الفلسطيني، وعندما أكبر وتقل قدراتي، أرى أن المكان المناسب لي أن أكون مع الأطفال الأيتام في جمعية الأيتام، إذا ما استطعت أن اقدم لهم الدعم المادي، سأسعى لتقديم الدعم المعنوي، أو أن أكون في جمعية خيرية أساعد فيها بخبراتي وقدراتي، وإذا لا، في النهاية أعمل في حضانة للأطفال، لأنني أعتبر نفسي إنسانة قادرة أن أعطي شيء ما، وإذا في لحظة أشعر أنني لا أنتج شيئاً أشعر بأنني سأفقد انسانيتي».

وأخيراً تقول بأن قدرتها على العمل مدة ١٠ ساعات في اليوم هو غذاء لروحي».

الكتابة النسوية بين الحلم واضطهاد الواقع

فيروز شحرور

أن تقرأ نصاً لرجل كان أو إمرأة، أن تفتح مدارك وعيك جيداً لمفهوم النص الأدبي، عمقه، بنيته، دوافعه، هو أن ينتهي بك المطاف لا محالة للحكم على النص، لا بناء على جنس كاتب النص، وعدا ذلك هو سباحة فعلية في الفراغ والتعمد لولوج عصر الوأد الثقافي.

المنبع

للآن وللقادم، لا أملك ولن أملك أية خلفية تفسر ذاك الإنغلاق والغموض المميت أحياناً، الذي يكتنف «لماذا أكتب؟!»، «ولم هذا كاتباً اوكاتبة دون ذاك؟!»، فكان من المستحيل إذن، بل من الخطورة المخيفة التنبؤ باستنتاجات، أكانت نابعة من تجربة فردية شخصية أو من تفاعلي بالمحيط، إلا أنه صار بإمكاني تخفيف وطاة ذاك الغموض الشرس والساحر، على الأقل لي، بنعته كتفسير، وهو أن الكتابة لعنة لعينة، هاجس مرهق، تصيب من تشتهي دون حسبان، هي حاجة لا تطاق، توقظك باصرار طفل رضيع، دون الانتباه أننا في منتصف الليل، وأننا ربما مدمرين نفسياً وجسدياً، أو في سهرة مع العائلة، الأصدقاء، مؤتمر أو في العمل، فقط يولد فيك فجأة حنين للورقة وللقلم وكأنما لم ترهما منذ دهر. ذاك الاشتياق الغريب!!، حقا الكتابة لعنة.

الكتابة النسوية

ولأن الكتابة لعنة كما أردفت، ولأنها تصيب دون تمييز، كان للأنثى نصيب فيها. وهذا المصطلح «الكتابة النسوية»، لم ير الضوء ويفرد على السطح لأجل فرزه عن النصوص الذكرية، وإنما أتت لتكون وعاء شاملا لكل ما يسبح في دواخل المرأة، وكيفية تفاعلها مع محيطها الاجتماعي والثقافي، كيف تعبر عنه لفظاً وكتابة من عيون نسوية، كيف تفسر الأشياء والظواهر، المفاهيم والمشاهد المارة والعميقة في مرمى حياتها.

وأيا كان ما تخطه المرأة خصوصاً العربية، لمدى هطول العادات والتقاليد والتباين الاجتماعي بينها وبين الذكر من الأجيال السابقة لهذه اللحظة، أعتقد أنه لا يجب على العقول التي تنفست شتى الحقول، وتحللت عن القيود لأسباب إجتماعية موروثة، أن تعطي لنفسها الحق وتضع النص النسوي تحت الفرامة وتحكم عليه بالإعدام، لذرائع كأن يكون رديئاً، فكره خاطئاً أو ملوثاً، وأحياناً يصل النص لنيله فتاوى، كأن يكون نصا خارجا عن النص، نص حرام!!. من حق النص من يكن كاتبه أن نقف وقفة تأمل إرتقائي له، نتحسس خباياه، ظلمته، قوته، ضعفه، دافعه، سياقه، ولم يريدنا أن نستدل إليه، أن نسأل ماذا يريد منا ولأين. ولربما في القرن الحالي مقارنة بالقرون الماضية، سيوجد الكثيرون ممن سيعلقون أن المرأة بألف خير، وأنها أخذت ما يكفي قوت وجودها وربما أكثر أيضاً، ولا مهرب من القول نعم بافتخار، ولكن... !!

لم ولمن وممن الصمت؟؟

صدقاً أيا كان السبب، والذي عادة يتمختر وراء ذرائع يحاول قائليها أن تبدو قدر الإمكان منطقية لنستسلم لها، هو في الحقيقة وأد لصوت المرأة، وجميعها تقود للتلاشي الأدبي والفكري النسائي. ومن اقترابي واقتراب كاتبات أخريات للوهج الثقافي، حينما تأججت رغبتنا الجامحة للبوح، فقد صار الصوت يانعاً، ويتمتع باللغة التي ستسكبه إلى الوجود وتسجل ردود أفعاله، وجدنا أنفسنا نصدم وننام على وجوهنا قدراً كافياً من الدهشة والاستغراب، أكان من المثقفين ذاتهم، أم من الواقع الاجتماعي الذي أصلاً دفعنا نتيجة محاكاته للصوت. فقد بدى لنا مدى الملاحقة الفعلية للعقلية الذكورية لنصوصنا، ومدى شراستها وخبثها، وهي تحاول تمويهنا عن الحقيقة التي نراها ونتنفسها، والتي تلعب في بطوننا، وتجعلنا نسرد نصوصاً مغايرة تماماً لا تشبهنا، تشبهم. أو نعاقب بترك أقلامنا مفتوحة ليلتهمها الجفاف ونضطر للموت. وليس سهلاً أبداً الاعتراف بمرونة التمرد وقدرته على وضعنا من المحاولة الأولى على طريق الحرية، فنتمزق ليل نهار، بين أن نكون أو لا نكون، ويصير وجعنا عضواً آخراً نكتسبه بعد إكتمال الخلق، نحن فقط دون غيرنا، نحن من آمنا كما تقول ريتا عودة في «ثورة على الصمت»، معلنة بذلك رفضها للصمت الإجباري.

« أنا
أؤمن
أن الصمت قاتل».

فأمثلة حقيقية تدب فيها الحياة كهذه، مثل أن يقرأ نص، يصفق له بكثافة ويمدح إبداعه وقوة الفكرة والمعنى فيه، وبعدما تسترد الأنفس حماسها وتهدأ الغبطة التي انفجرت فجأة ويعاد قراءة النص، لتعبد جماليته مرة أخرى، ويكتشف لاحقاً أن كاتب النص أنثى، تستغرب كيف تعود اللحظة إلى الصفر!!، ويضطر النص أن يستفرغ كل المدح الذي تناوله ليبتلع غصباً الازدراء والامتعاض وبضع مسبات قاسية. ووقائع أخرى سأدعوها بالجميلة المضحكة، لحقيقة السخرية فيها، كمثل رجال يهجرون حبيباتهم لكونهن حلمن بالكتابة، ولكونهم هم رجال شرقيون لا تليق بهم حضور أنثاهم بعيني غيرهم، رغم أن الحضور ليس أي حضور، والكتابة ليست أي هدف والسلام. وكثير من الكاتبات اللواتي سمح لهن بالاقتراب من المستعمرة الكتابية، تخطينه حسب سياسة الحر السجين، فعوملت كتاباتهن بأنها حاجة ضرورية، كمن بحاجة ملحة للتبول الآن وفوراً، فحددت لها بذلك الحقول التي تكتب عنها وفيها واختصاصها العقلي، والطريف حقاً حينما يتم تقييد المرأة بأغلال فطرتها الأمومية، فتصير ذريعتهم أن أدب الأطفال يناسبك أكثر!!، وقد قامت كاتبات بفضح هذا العنف الثقافي عليهن في كتاباتهن، كما تصدح بتعب وتحدي عايدة حسنين في «رؤى الياسمين»، وهي تدرك وترى أن المجتمع يحاول الانسياب، ليلبس عنوة مفرادتها، لغتها، ويسرد وجعها وشتى ما يجول في دواخلها كما يريد. لا كما تريد هي.

«راية بيضاء مثلي
وصلت
تؤذن طاعة حاسوب صغير
برمجت
أكرر قاموسية الكلمات»

والشاعرة ريتا عودة، المتوهجة من خلال قراءتي لها، المفعمة بالحرية، وتتميز كتاباتها بعكس ذلك الواقع أيضاً بصدق وسلاسة كما في «حين تكتب المرأة»

حين تكتب المرأة..
وهي تتحدى نفوذ أهل القبيلة
بخروجها عن زوايا الصمت
حتى ولو كانت لا تتحدى
حتى ولو كانت تكتب قصيدة غزلية
حتى ولو كانت تصف أحاسيس طفولية
فهي لا محالة خارجة عن نطاق الفضيلة
شاذة عن تقبل دور الأمومة!.

كما أن هنالك بعض الكاتبات أيضاً تتم مراقبة نصوصهن من بداية الإحساس بروحه فيهن، فتظل الأعين ملاحقة لعملية ولادته، وبعدها فحصه بدقة واحتراز للتأكد من شرف النص!!، وعبرت عن ذلك غادة السمان بوصف جميل في «وهكذا أتكلم أنا» في مقطع «تشاؤم»، تقول:

«ثمة قلق ملح يدعوني للخوف
أن ترتطم حروفي نهاية المطاف
بعقول فجة..».

أكل ذلك بحجة أن للمجتمع قوانينه؟ والتي سأحترمها ما بقيت لو هي فعلاً لنا وللجميع، أكل ذلك لإرهاقها؟ ولاحقاً تنعت بالمتخلفة أو قليلة الذكاء، دون التنبه للأسباب التي تركتها بهذا الشكل، فأين حرية الإفصاح؟ حرية الجنون؟ العقلنة؟ التجريب والموت الحي؟ أين حق الإختيار؟ أين المرأة من الحياة، وليس أية حياة. لن تكون الأجوبة بسيطة بأية حال ولن أغور فيها، ولن يكون هنالك أيضاً أفق طالما أننا لا نصمت للأسئلة، طالما لا نعي لذواتنا.

ومع كل ذلك، مع كل ذلك الوجع، قراءتنا لأسماء أديبات على المستوى الفلسطيني والعربي، أديبات تميزن بحضور النص والإبداع كفدوى طوقان، سميرة عزام، أسما طوبى، عنبرة الخالدي، غادة السمان، ريتا عودة، وفاتنة غرة، أسماء كثيرة دلت على حضورهن، كما تدل بالضبط على تحديهن، كما تغمر الشاعرة فدوى طوقان خوفنا بالمضي قدماً، دون توقف وكلل، في «هو وهي»، تقول:

«وانطلقت أودع شعري
خلجاتي الحرّى ونبض شعوري
وأغني الحياة أشواق روحي
من وراء الأغلال من تحت نيري
أتحدى السجان، أسخر بالعرف
بما شادت التقاليد حولي
من جدار ضخم مضت أغنياتي
تتخطاه في تحدّ مثلي
كم فتاه رأت بشعري انتفاضات
رؤاها الحبيسة المكتومة
كان شعري مرآة كل فتاه
وأد الظلم روحها المحرومة..»

جرح القصيدة

في ذكرى غياب محمود درويش

توفيق العيسى

وردة لجرح القصيدة، ديوانك مجروح بالغياب، وردة لموسيقى بحر الأساطير، للأغنيات، لقمر يوحد ما بين طائفتين في ليل الخراب،
قمر القصيدة يضيء ليل الخراب، يجمع النايات، ينتصر على المسدس، ويطل على طروادة الجديدة، هي القصيدة وما دونها (باطل الأباطيل)، بوصلتنا حين يعلو موج الأوديسة، حين نفتش عن بحر جديد، وحين نفتش عما يجمع بين الأخ والشقيق، وهي نشيدنا بعدما اغتالوا باسم الله والوطن والكرسي النشيد.
هي الفكرة أوسع من حلم وأكبر من دولة.
قمر القصيدة أندلسي يبحث عن ظله، غجرية ترقص على حافة رمح، قمر القصيدة سيدة تعيد صياغة شعرها كل صباح، شفق سماء محاصرة، عتمة تخبيء بريد عاشقين.
وردة لمعجزة القصيدة، وطن وحقيبة، وكان عليك ان تصعد بسيرتنا نحو حتفك باسماً مطمئناً، كأي شاعر نبي حكيم، لوى عنق المجاز برمل الذاكرة، كشاعر يتوحد في حرفه، الباليستي الأول برسائل المصري في الوادي، منقوشاً على حجر أوغاريتي،حملته ريح قلقة على فرس أبي الطيب في الشام، لا حرف ينبت من بياض، لا القصيدة ولا الفكرة، لا الأغنيات لا الشعراء ولا الأنبياء.
وتحملك رؤاك نحو رؤية لا العدم، مكللاً بحرف النون، لا بزهر المحبطين وبكائهم.
فالرؤية روح العاشق وجسده بعدما يضيق به الجسد.
جسد القصيدة جسر للعابرين إلى قلب الحكاية عنوة، جسد القصيدة جسر لمن لا يعرف من الزهر غير شقائق النعمان، جسد القصيدة غانية في مهرجان النقد وعكاظ الشعراء، جسد القصيدة جسر للقصيدة في تفاصيلها، روح طربة بين المبنى والمعنى، هكذا قال شاعر ومضى نحو رؤاه.
وطن في قصيدة، ولنا أن نربي الأيائل وضحكات الأطفال بعيداً عن (حصار البحر والكتب المقدسة)، ولنا أن نعشق زهر اللوز كما هو، بريئاً من صنعة الشعراء، ولنا إذا ما امتد الحصار أن نعلم أعداءنا، كيف لشاعر أن يجتاح دولة.

تغني بثوبها الفلسطيني لتنقل معاناة شعبها

شادية منصور: الراب سلاح فلسطيني جديد للثورة ضد الظلم

رام الله-لبنى الأشقر

خلقت عندها أشعار محمود درويش ورسومات ناجي العلي وأغاني فيروز محبة لفلسطين وأهلها، أحبت الغناء كثيراً، فتسجيلات والدها للأغاني الأصيلة أمثال أغاني عبد الحليم وأم كلثوم وأسمهان وفريد الأطرش في بريطانيا، عودت أذنها كطفلة على حب هذا الغناء، كان والدها يدربها على سماع هذه الاغاني، وتشجعت من خلال والدتها التي كانت تغني وتعمل مدرسة موسيقى، فنشأت في بيئة صديقة للفن ومحبة للغناء.

وبملامحها السمراء التي تبصم فلسطينيتها، ولدت لعائلة ثورية، خرجت من الوطن، هي الصغرى بين بنيتن وولد، اختها تعمل مذيعة في نيويورك. تقول الفنانة شادية منصور: «ولدت في لندن التي لجأ إليها والدي وهو في الثامنة عشرة من عمره، بعد فترة عاد لفلسطين وتزوج والدتي، ثم عاد إلى لندن»، وتضيف: «في سن الخامسة بدأت الغناء بتشجيع من أسرتي، فتطورت موهبتي، إلى جانب مواكبة دراستي، حيث أنهيتها بحصولي على شهادة في الرياضة، وواظبت على غناء أغان فلسطينية تراثية من خلال الراب».

بداياتها مع الهيب هوب كانت مبكرة جداً، فمنذ عمر الخمس سنوات بدأت تستمع للاغاني وتحاول الغناء، وتؤكد شادية أن دخولها للغناء كان كمسرحية، فلم تتوقع أن تدخل هذا المجال من الغناء في يوم ما، والذي أثر عليها وجعلها تدخل هذا العالم سماعها للأغاني والأمثال العربية الشعبية.

وتقول منصور: «الهيب هوب تأسس في أمريكيا كنوع أو سلاح للتعبير عن هم الناس، فهو انتفاضة موسيقية في أمريكيا ضد القمع، وبذلك فإن الهيب سلاح جديد من ناحية التغير للتعبير عن جيلنا، جيل يعيش تحت الإحتلال الذي يخوض حرباً جديدة لمهاجمة تراثنا وعاداتنا وتقاليدنا، فقد سرقوا تراثنا، ونحن مسؤولون عن الدفاع عن سمعتنا العربية، وعلينا أن نحافظ على عاداتنا، وأنا حريصة على إيصال رسالتنا جميعاً بالراب العربي، لأنه أقوى رسالة للعالم، ولأن سلاح الراب العربي هو الانتفاضة والثورة الجديدة ضد الظلم».

وتعتبر منصور التي جاءت زيارتها إلى فلسطين بتنظيم من القنصلية البريطانية والمجلس الثقافي في القدس، لتقرب المسافات بين الشعبين البريطاني والفلسطيني، ولتنقل رسالة تضامن من البريطانيين مع الشعب الفلسطيني، نفسها مسؤولة على بعث رسالة فلسطين لدول غربية لتوعية العالم عن الظلم الذي يعيشه الفلسطينيون. تتابع: «كنت أغني أغاني وطنية في مظاهرات مساندة لنضال الفلسطينين ضد الإحتلال بدون موسيقى، وتعودت على المشاركة الدائمة والفاعلة فيها، وأصبحت فلسطين من مسؤولياتي الهامة.

وتتحدث شادية منصور عن دخولها لهذا الفن قائلة: «أول ما بدأت لم أفكر بالمعيقات أو أي شيء آخر، دخلت بحب كبير لهذا الفن وبدون حدود، كانت عندي شخصية «رجالية»، وكل أصدقائي ممثلين شباب وصبايا، فكانت طريقي إلى الهيب هوب سهلة، رغم أنني لم أر الكثير من النساء في هذا النوع من الغناء».

وتعرض منصور تجربة زميلتها عبلة زيناتي، التي فتحت الباب للنساء لدخول هذا النوع من الغناء، وواجهت صعوبات عديدة لإقناع الجمهور، ففي البداية سجلت موقفهم الرافض تجاه هذا الغناء، بعد أن منعت من المشاركة في الفعاليات الثقافية.

وتتابع منصور بصوتٌ ينطق بحب فلسطين، وتشعر من خلال انفعالاتها مدى الرغبة والحب الذي تكنه لهذا الغناء، فتقول منصور: «عندما بدأت أظهر في مجلات في فلسطين، كانت ردات الفعل مختلفة تجاهي، فالجمهور لم يكونوا متوقعين أن تظهر فتاة تغني بالثوب الفلسطيني، وتؤكد في رسالتها أنها من فلسطين، وأن التراث واللغة العربية شيئاً غالياً على قلبها، مشيرة أنها تلتزم أثناء الغناء ولا ترقص».

وتستلهم منصور كلمات أغانيها من خلال الاستماع للغة العربية، لأنها لا تجيد القراءة والكتابة باللغة العربية، معتبرة أن الصعوبة تكمن هنا، فهذا النوع من الغناء يحتاج لصوت وخبرة وثقافة، ويجب أن يمتاز المغني بكاريزما وحضور ذاتي من روحه، من أجل أن يشعر الجمهور بكلمات الأغاني، وأن يكون الشعور حقيقياً.

وتبعث منصور رسالة للمرأة، بأن يكون هناك أصوات نسائية أكثر، فنحن نمتلك القدرة والأمل. وتضيف: «أنا حملت مسؤولية قضيتنا منذ الصغر، واستطعت والحمد لله أن أوصلها للعالم من خلال الموسيقى، أحرص دائماً أن تكون كلماتي مثقفة ويفهمها الكبار والصغار، فعندما غنيت في لندن، الجمهور لم يفهم اللغة، لكن من خلال حركاتي وصوتي شعروا بمغزى كلماتي».

لاحظت شادية أن الترجمة السريعة لكلمات الأغنية تعطي ردة فعل أقوى، لذلك قررت ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية لأنها مقصرة بترجمة أغانيها.

تحاول منصور أن تدخل أصوات آلات موسيقة شرقية في أغانيها، خاصة أنها تملك الديجي المرافق لها في الغناء، حيث أدخلت عازف عود وناي وقانون في بعض الأغاني، فبرأيها من الجميل والجذاب مزج الآلآت العربية والديجي الغربي معاً، لتعطي إحساساً جميلاً .

وترى منصور في تجربة الضفة الغربية في الهيب هوب، أنها جيدة، خاصة أن هذا النوع من الغناء غير مشهور في الوطن العربي، وتعتبر مغني هذا الفن هم أخوة من ناحية موسيقية وشخصية، فهم أول من استقبلها هنا، «بدونهم لم أستطع أن أدبر نفسي، فالشخص لا يستطيع أن يصفق بيد واحدة، والكل مهم، فكل واحد يحمل رسالة يريد إيصالها، والمهم هنا كيفية إيصال الرسالة والأمل والحلم».

شاركت منصور بحفل تشجيع شباب هواة الهيب هوب، وشاركت في حفل في القاهرة بالتعاون مع mbc بحضور مئات الشباب، إضافة لذلك نظمت حفلاً في لبنان قبل ثلاثة شهور في الجامعة الأمريكية خاص بالفلسطينيين، «في هذه الفترة زرت مخيم برج البراجنة، والذي أفرحني وجود مغني الهيب هوب في كل مخيم، فالظلم يخلق ابداعات كثيرة تنطلق لتعبر عن واقعهم».

ونظمت الفنانة حفلات ومهرجانات باللغة الإنجليزية في بريطانيا وأمريكيا، حاولت من خلالها التحدث بلسان كل طفل وشاب ورجل وامراة في فلسطين بالراب، من أجل إلغاء كل التشويه والكذب حول شعبنا بأننا شعب إرهابيين». وأضافت: «أريد أن أغير كل هذه الصور في العالم، وأنا أصر على تعريف العالم بقصة الشعب الفلسطيني ومأساته عالمياً».

كل عام وانت اقرب

رسائل فلسطيني الى امراة نائية

بقلم: عدنان الصباح

سيدتي البعيدة

منذ أيام وأنا أحاول الانتقال إلى منزل جديد، الأسرة بكاملها انتقلت إلى هناك وأنا أبحث كل يوم عن حجة جديدة للبقاء هن، الليلة استنفذت كل حججي الواهية، وعلي غدا الانتقال رغماً عني، أحد يا سيدتي لن يتخيل أبداً دموعي التي تنهمر الآن، وأنا أكتب لك مودعاً الحيطان التي شهدت على حلمي بك ليلة بعد ليلة، الحيطان التي كتبت معي كل رسائلي الطويلة السابقة، وجوه الشبابيك أمسكت بأحلامي وهي تتسلل ليلاً إليك، دفات الستائر التي طفحت بدخان سجائري في الليالي الطويلة التي قضيتها أجوب الأرض بحثاً عنك.

نعم يا حبيبتي تنهمر دموعي رغماً عني، وأحاول المكابرة، بل وأتساءل أي جنون هذا في زمن ثورة الاتصالات وانتفاء الحدود، وتحول العالم، كل العالم، إلى قرية صغيرة جداً، بل إلى بيت واحد صغير، ومع ذلك يأتي رجل مثلي ويرفض مغادرة الحيطان هذه، ويهرب إليها تماماً كما كنت أهرب إلى حصن أمي ليالي الشتاء، والسؤال ما الذي يبكيني وهناك من لا يبكيه وطن، من لا يبكيه وجع شعب أو وجع أمة، ومن هو الذي سيحس بي لأشكو إليه عداك، وهم لم يعودوا أولئك الرجال والنساء، الذين لم تجد كل الحجج للبقاء ليلة واحدة في حواري حيفا، ولم ينفع حينها عشق وادي النسناس ولا ضفاف البحر، ولا حي العجمي في يافا، أولئك غيبهم التراب بعد ستين عاماً على الرحيل القسري، ها أنا أرحل بإرادتي، وأبكي، فكيف فعل آباؤنا حين فروا من هناك، دون أن يتمكنوا من وداع حيطان البيت كما أفعل أنا الآن؟ أتلفت حولي، هنا كنت أنت، وهنا كتبت لك رسالتي الأولى، هنا كتبت السابعة، على هذا الكرسي قلت لك ما قلت في الرسالة العشرين، وعلى هذه الطاولة تمددت أوراقي لأبكي لك عليها لعلك تحنين، هنا كانت تلك القصيدة، وعلى هذه الكنبة ولدت فكرة ذلك الكتاب، كيف إذن سأمضي وأترك كل هذا بلا رجعة؟.

حزين أنا جداً وأدرك الآن جيداً كيف فكر أولئك الرجال والنساء، وهم يديرون أعناقهم للوطن بأكمله، دون أن يروه من كثافة الدموع، غالي هو الوطن يا سيدتي، غالي هو بيتي وغالية هي جنين، التي تنتمي لتاريخ طويل يمتد إلى اكثر من أربعة آلاف سنة، هذه المدينة التي تعذرت على الغزاة، كل الغزاة، وانتصرت أبداً في وجه الطغاة، فصمدت في وجه نابليون الذي دمرها بالمنجنيق، وصمدت في وجه المحتلين الإنجليز الذين دمروا شوارعها وأحرقوا بيوتها، وتعذرت على المحتلين في حزيران عام ١٩٤٨، حين طردوا منها، وحين مرغت أنوفهم في التراب في ربيع ٢٠٠٢، فكيف يمكنني أن أغادر كل هذا التاريخ العظيم؟ إذا كان من الصعب عليّ أن أغادر بوابة بيت صغير طاريء، فقط أولئك الذين رحلوا عن الدنيا وهم في المنافي بعيداً عن الوطن، سيدركون ما معنى أن أقول إنني أقضي الليلة أشم الجدران، وأتفقد تضاريسها، أقرأ عليها كل ما كتبت وحلمت وفكرت.

حزين أنا يا حبيبتي، للغربة في كل كياناتي وتضاريس عمري، غريب عن الوطن في الوطن، الذي يمسك به أعداء بأشكال وألوان، عسكر ومستوطنين وشامتين، وغريب أنا في بيت أغادره من حين إلى حين، وغريب أنا لأنني لا أمسك بأطراف يديك ذات شتاء، ولا أشم روائح عطرك على أبواب صيف، ولا تهزني لفتات شعرك مع نسيم ربيعي، فكيف بربك يمكن للحياة للآخرين أن تكون جميلة، أي فرح ينتاب البشرية وواحد من مكوناتها لا يعرف الفرح، أو شعب من شعوبها لا يعرف سوى الوجع، كل ما يقيتني الحلم به أنني غداً، أي غد كان، لكن سيأتي وألقاك وأفرح.

HEALTH

إكتئاب ما بعد الولادة

المساعدة الطبية والعلاج

قد يكون من الصعب تحديد متى يجب البحث عن المساعدة الطبية، وخصوصاً إذا كانت المرأة تعاني من حالة معتدلة من الإكتئاب. ولكن من المهم معرفة الفرق بين حالة أسى الأمومة، التي ستزول تلقائياً، وبين اكتئاب ما بعد الوضع المستمر. لقد اكتشفت نساء كثيرات بعد العلاج متعة الأمومة. بيد أن هناك بعض التعليمات التي تساعد الأمهات والأزواج، في تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة إلى الاستشارة الطبية أم لا.

فالحالة التي تعرف باسم أسى الأمومة تعتبر طبيعية، ولكن في حال تفاقمت الحالة واستمرت أحاسيس الحزن والقنوط لأكثر من ثلاثة أسابيع، عندها يجب استشارة الطبيب.

وتصبح الاستشارة الطبية المختصة ضرورية أيضاً، إن لم يقدم الحوار مع الأصدقاء وأفراد العائلة أو الزوج أية فوائد. ويجب إدخال الأم المكتئبة إلى المستشفى على الفور، فيما لو بدأت تسمع أصواتاً غريبة، أو في حال راودتها أفكار لإلحاق الأذى بالطفل، أو قتل نفسها أو الطفل.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد علاج خاص بكل امرأة على حدة، ولكن هناك تركيبة علاجية تشمل مضادات الإكتئاب والدعم الاجتماعي. وأما طرق العلاج فتنقسم إلى قسمين هما: المعالجة المعرفية، والمعالجة النفسية الاجتماعية. وتقوم المعالجة المعرفية على نظرية مفادها، أن الطريقة التي نفكر بها وندرك بها العالم، تؤثر على المزاج والأداء. ويعمل المختصون في المعالجة المعرفية على مبدأ، أن المدارك السلبية يمكن أن تؤثر بسرعة على مستوى احترام الذات والاعتزاز بها، وتوهن الجسم وتثبط الهمم، وترفع مستوى التوتر والضغط النفسي. وتهدف المعالجة المعرفية، إلى تعويد الأم المعنية على الاستجابة للأحداث والتفاعل معها بطريقة جديدة. فعلى سبيل المثال، قد تجد الأم صعوبة في تهدئة طفلها أو تخفيف الآلام التي يعاني منها، مما يدفعها إلى الاعتقاد بأنها أم غير صالحة. وفي هذه الحالة يقوم المعالج بمساعدة الأم، وإفهامها أن ولدها يعاني من مشكلة جسمية ناجمة عن رياح البطن مثلاً، وهذه حالة لا تستطيع أي أم فعل أي شيء تجاهها. وأما بالنسبة للمعالجة النفسية الاجتماعية، فتقوم على فكرة أن هناك علاقة بين اضطراب المزاج والعلاقات الشخصية الاجتماعية، كالعلاقة مع الزوج أو الوليد الجديد. وتساعد هذه الطريقة العلاجية الأم على تحقيق توازن بين دورها كأم وشريك وموظفة وصديقة. وتتيح العقاقير المضادة للإكتئاب خياراً إضافياً للأم التي تعاني من إكتئاب ما بعد الوضع. وتساعد مضادات الإكتئاب في تحسين المزاج وتعزيز الطاقة، مما يمكن الشخص من استعادة القدرة على ممارسة نشاطاته اليومية. ولا يوجد عقار بعينه يمثل الحل الأفضل لجميع المصابات، ولكن على ما يبدو، أن توليفة من أكثر من عقار يمكن أن تشكل علاجاً فعالاً بالنسبة للعديد من النساء، اللواتي يعانين من الإكتئاب بعد الحمل.

وهناك العديد من مضادات الإكتئاب في الأسواق، وتنقسم إلى فئة قديمة تسمى»تريسيكليكس»، وتعتبر آمنة وفعالة، على الرغم من آثارها الجانبية، التي تشمل جفاف الفم والارتجاف، وفئة جديدة تندرج تحت اسم «كوابح إعادة امتصاص السيروتونين».

ولا تعد مضادات الإكتئاب الحل الأمثل للأمهات، اللواتي يعانين من إكتئاب ما بعد الوضع. وهناك حقائق يجب أن نضعها في الحسبان عن مضادات الإكتئاب تشمل التالي: مضادات الإكتئاب فعالة بالنسبة لما يتراوح بين ٦٠ إلى ٨٠٪ من الأشخاص الذين يتناولونها حسب التعليمات.

في أغلب الأحيان لا تظهر تأثيرات مضاد الإكتئاب قبل مرور شهر أو شهر ونصف على بداية العلاج. لا علاقة لجرعة مضاد الإكتئاب بحدة الإكتئاب. بعض العقاقير تكون أكثر فعالية بجرعات منخفضة من المضادات الأخرى.

بما أن بعض مضادات الإكتئاب تعمل بشكل أفضل ضد مجموعات مختلفة من الأعراض، مقارنة بالمضادات الأخرى، فإن على الطبيب المختص أن يقرر الوصفة المناسبة لحالة المريض. وعلى الرغم من أن العديد من مضادات الاكتئاب آمنة بالنسبة للأمهات وأطفالهن، ويمكن استخدامها خلال فترة الإرضاع، إلا أن على الأم أن تخبر طبيبها بأنها ترضع طفلها.

هو 9 هي

تساؤلات

نهاية الطيراوي

كثرت الأسئلة والإجابات في خاطري، عندما رأيت فتاة في العشرين من عمرها، تجلس على حجر إسمنتي أمام البوابة الحديدية لمحكمة عوفر الإسرائيلية، حاضنة حقيبتها الصغيرة، تحاول أن تداري دموعها التي تنزل قسراً، لاستقبال نظرات الشفقة التي تحدق بها من كل جانب، وهي تتنفس الكلمات بصوت مخنوق قائلة: «أنا حبيبته التي غاب عنها فمن هي؟ ولماذا تمنعني من رؤيته؟». كانت تساؤلاتها موجهة لامرأة تشهد تجاعيد وجهها على كبر سنها.

ومن الزاوية المقابلة لوجهها كغيري من الحضور، كنت أسرق النظرات إليها، محاولة فهم غصتها، مرت ساعتان وهي تتساءل وتتحفظ عن البوح بأي جملة تفسر دموعها، حتى خرجت من الباب فتاة جسدها نحيف، تمسك بيد شاب، عرفت مؤخراً انه خطيبها «خالد»، أدارت وجهها على كل الموجودين في ساحة الانتظار أمام المحكمة، وبخطوات جريئة اقتربت من الفتاة وألقت عليها نظرة برود، كأنها تنتظر تلك اللحظة، وقالت حكم ٢٧ عاماً، ثم تركوها وغادروا، رحلت عن التفكير للحظات عندما سمعت صوت صرختها وهي تستنجد خالقها وتردد: «حسبي الله ونعم الوكيل». فضولي كصحفية أثار اهتمامي لمعرفة قصتها، وإحساسي بها كإنسانة، جعلني أقترب منها مستغلة وجودها لوحدها لأواسيها وأخفف عنها، مسحت دموعها وحاولت الاستفسار، أجابتني بصوت مستنشق الظلم، حرموني من رؤيته، وقرروا مصيرنا بدون وداع أو حتى عتاب.

كان جسدها يرتجف، والنساء محيطة بها متسائلات: «ماذا حدث؟ وما قرابتك بالمحكوم؟». قالت: «لن أنسى هذا اليوم الذي حرمت فيه من نظرة وداع تتعانق فيها عيوننا، بعد أن خرجت من بيتي سراً دون علم والديّ لأحضر المحكمة الأخيرة لرامي، الشاب الذي أحببته من كل جوارحي وتحملت معه كل المصائب، وصبرت على إهانات أهله وظلمهم واتهاماتهم الباطلة منذ بدأت علاقتنا عام ٢٠٠٠، ورفضهم ارتباطنا بشكل رسمي، لأنني لا ارتدي الحجاب، مما يتنافى مع سمعة عائلتهم وديانتها على حد قولهم. لكني علمت من إحدى صديقاتي، أنه سيطلق الحكم الأخير في هذه المحكمة، وأن المحامي يتوقع له حكماً عالياً، فأقنعتني بضرورة الذهاب إلى أهله، واستئذانهم لحضور الجلسة الأخيرة، ترددت كثيراً، لكني جمعت شتات قواي ودست على ما تبقى من كرامتي وذهبت إلى بيته. كانت هناك والدته وشقيقه خالد وخطيبته، تلعثمت قليلاً بالكلام، لكني بعد مقدمات طويلة تجرأت وطلبت حضور المحكمة كونها الأخيرة، التزمت والدته الصمت، ثم بدأت توزع نظراتها وقالت: «غدا السابعة صباحاً كوني أمام عوفر، ننتظرك لتدخلي مع خالد لرؤية رامي وحضور المحكمة». لم أصدق ما سمعت، قبلتها كثيراً ودموعي تعبر عن لهفتي لرؤيته، وتعطشي للاطمئنان عليه لأنه موقوف في السجن منذ ثلاث سنوات.

اتجهت إلى بيتي مسرعة، متشوقة للنوم كطفله صغيرة، تركض إلى سريرها حتى يأتي العيد بسرعة، مجهزة أجمل ملابسي، وفي الموعد المحدد خرجت من بيتي بكل هدوء حتى لا يشعر بي أحد، وعندما وصلت وجدت والدة رامي وحدها، فسألتها وابتسامتي مرسومه على وجهي أين خالد؟ ألا يريد أن يدخل؟ فأجابت دخل هو وخطيبته. قلت وابتسامتي تذوب «وأنا»؟! ألم يتم الاتفاق بيننا بدخولي للمحكمة؟! قالت «ما إلك نصيب تدخلي».

لم استطع فهم ما حولي، جلست على الحجر الإسمنتي حتى رأيتها تمسك بيد خطيبها ونطقت بحكمه وذهبوا، تركوني أبحث عن تفسير، بأي حق تدخل خطيبة أخيه وأنا أقف في الخارج؟ هل هي أحق مني برؤيته؟ أم هي حبيبته التي غاب عنها؟ وما هو شعورها تجاهنا؟». وقفت صامتة أمام تساؤلاتها، فالحب هو أسمى شعور خلق على البسيطة، والوفاء والإخلاص لمعتقل من المعادن النادرة، بسبب الضغوط الاجتماعية في بلادنا، ووجود فتاة صغيرة وجميلة وجامعية تحب بصدق، عليها أن تقدر وتحترم، لأنها ضحية احتلال، فهي لا تقل عن المعتقل الذي حكم عليه ٢٧ عاماً، لأنها أحبت وحرمت من حبها، وصبرت وتحملت القهر عندما سمعت كلاماً من ألسنة الأفاعي الذين تطاولوا عليها، ولم يقدروا حبها ولا مناضلتها في سبيله، واستنزفوا قانون الغاب الذي يسود فيه القوي بالتحكم والتهكم على الضعيف، قاتلين شعور الحب بين قلبين تعاهدا على الإخلاص؟ ومقررين مصير غيرهم بناء على لباس وحجاب؟ متناسين أنه لا دين يحث على أهانه فتاة والتفنن في حرق مشاعرها؟ ولا أعرف أي إنسانية تمنح جواز السفر للتنقل في حياة الآخرين والعبث في مشاعرهم دون عدل ورحمة؟ ألا يكفي قهر الاحتلال وذله للمعتقل، تنتقون الأساليب لجرحه واستغلال تقييد حريته لتحرموه من حبيبته؟ صدقاً ما أقسى من حديد السجون، إلا صدأ قلوب البشر.

بدعم من OPEN SOCIETY INSTITUTE
OPEN SOCIETY INSTITUTE & Soros Foundations Network

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

تمييز

في فلسطين، لا زال البعض يعتبر أن الأنثى لا يحق لها التعليم العالي حسب رغبتها، وإنما حسب رغبة الأهل، الذين يقررون عنها وكأنها لا زالت قاصراً، لا تستطيع اتخاذ القرار المناسب، وهي لا تفهم مصلحتها. وفي ذات الوقت يسارعون لعقد قرانها على قريب لها لم تره من قبل، حيث يسكن في دولة مجاورة، فقط لأنه قريبها.

لم يحالفها الحظ في اجتياز امتحان الثانوية العامة بنجاح هذه السنة، لذلك سارع أهلها لعقد قرانها، على اعتبار أنها فشلت في التوجيهي، وليس لها إلا الزواج، لكنها ترغب في دراسة شيء ما قبل الزواج، الذي لن يتم فعلياً قبل سنة، وربما أكثر.

كنت قد أخبرتها مرة بوجود مركز مهني لتعليم الفتيات مهناً غير تقليدية، مثل صيانة الكمبيوتر والهاتف المحمول، وذلك قبل أن تتقدم لامتحان التوجيهي.

تشجعت كثيراً، وبعد ظهور النتائج حضرت إليّ وسلمتها طلباً للمركز المذكور، على أن تملأ الاستمارة وتتقدم بطلبها.

نسيت الموضوع، إلى أن التقيت بها بعد حوالي الشهر، وبعد أن عادت من السفر الذي تم فيه عقد قرانها. فوجئت أنها لم تقدم الطلب رغم رغبتها الشديدة، وذلك لأن خطيبها الذي لم يعجبه هذا التخصص، قرر أن عليها أن تتعلم التجميل، لأن والدته لديها صالوناً للتجميل كي تقوم بمساعدتها بعد الزواج.

كثيرات هن الفتيات اللواتي يسلبن حقهن في اتخاذ القرار حول مصيرهن، إن كان ذلك في اختيار التخصص الذي يرغبن به، أو في اختيار شريك الحياة، حيث يقوم الأهل بالموافقة أو الرفض، دون حتى أن يتم أخذ رأي الفتاة، وكثيرات هن الفتيات اللواتي يفرض عليهن التخصص الجامعي والجامعة، ليتلاءم مع عادات وتقاليد الأهل، التي تفضل لابنتها أن تعمل مستقبلاً في التعليم، لأنها ستكون في مدرسة للفتيات، وتبتعد عن الاختلاط بالرجال، ولأن ذلك يناسب الدور الوحيد حسب اعتقادهم للفتاة، في حال تزوجت وأنجبت الأطفال.

العالم يتقدم بشكل متسارع، وفي ظل هذا التسارع تبرز الحاجة لتخصصات جديدة، بحكم الاختراعات الكثيرة، وتحتاج لدراسة سواء في الجامعات أو في المراكز المهنية، وتحتاج للجنسين الذكور والإناث، وعلى المجتمعات المنغلقة باتجاه تعليم الفتيات، أن تنفتح على هذا التقدم، وترفع القيود عن تعليم الفتيات، لتساهم في حل مشكلة بطالة الخريجين، وخاصة الإناث، لأن مجال التعليم، لن يستطيع استيعاب جميع المتخرجات، اللواتي يرغبن في مهنة التعليم.

في كل عام، وبعد ظهور نتائج التوجيهي، تقف الكثيرات أمام هذا السؤال، ماذا أدرس ولأي جامعة أذهب؟ ونجد المنافسة تحتدم على تخصصات بعينها قد غرق السوق بها، فنجد مهندساً تخرج منذ سنوات يعمل سائقاً أو عامل باطون، وذلك لأن لا الجامعات ولا وزارة التربية والتعليم العالي، قد أعدت دراسة لاحتياجات السوق من التخصصات، فلا يوجد دراسة ولا يوجد تخطيط.

ربما يكون من المناسب إعداد الطلبة مسبقاً، وتوعيتهم حول التخصصات المطلوبة قبل وصولهم للتوجيهي، ليكون أمام الطالب مجالاً واسعاً للتفكير في أي تخصص يرغب، وفيما إذا كان هذا التخصص مطلوباً في سوق العمل أم لا، وإلا وبعد دراسة اربع أو خمس سنوات، سيلتحق بصف البطالة التي تشكل عبئاً على الطالب وأسرته والمجتمع بشكل عام.

itaf1957@yahoo.com

للإتصال أو للمراسلة
طاقم شؤون المرأة
المشرفة العامة : روز شوملي مصلح
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
شارع الإرسال – مركز عواد
ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام